المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة حالة الجزائر)

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسات عامة

إعداد الطالب: **إشـــراف الدكتور:**

بن عيسى محمد علي **بولالوة ياسين**

لجنة المناقشة:

- د. محمد كريم خيدر ..المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....رئيسا
- د.**بولالوة ياسين**... ....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....مشرفا ومقررا
- د. أوعشرين ابتسام .....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....عضوا
- د. لراري علي..... المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية..... عضوا
- د. عبيكشي سعيد..... جامعة الجزائر 03.....عضوا
- د. مغيش كنزة.....جامعة الجزائر 03..... عضوا

السنة الجامعية:2020/2019.

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٩

شكر وعرفان

أحيانا تخذلني كلمة الشكر حينما أريد أن أوجهها لإنسان له الفضل عليَ ولم يبخل عني بجزيل النصيحة والتوجيه، فقد قبل الإشراف على هذا العمل المتواضع وأولاني بثقته ووقته، كما حرص أيضا على صقله وتهذيبه حتى يتسنى إخراجه عملا أكاديميا مشرفا، لذلكَ فكلمة شكر لن تفيكَ حقكَ أستاذي الدكتور "بولالوة ياسين" وسيظل فضلكَ عليَ باقٍ إلى يوم الدين.

والشكر موصول مع كل الاحترام والمحبة والتقدير للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه وصفته على قبولهم الاشراف على هذا العمل المتواضع مع شديد اعتذاري لهم على وقتهم الذي اقتطعوه في تصويب وتقويم هذه الاطروحة فجزاكم الله عنا خير الجزاء ودمتم سراجا ينير درب العلم والمتعلمين بما حباكم الله به من بصيرة ونبصر نتجلى بها دروب المعرفة.

وأشكر أيضا الأساتذة والزملاء والرفقاء اللذين تبادلت معهم الآراء حول مواضيع عدة واستفدت من تعليقاتهم وحواراتهم، وأشكر بشكل خاص الزميل الدكتور جاب الله سمير أستاذ اللغة العربية على تقويماته اللغوية لهذا العمل وكذلكَ خالص شكري وامتناني للصديق الدكتور مولاي عبد الناصر على توجيهاته ونصائحه التي كانت عونا وسندا في هذا المسار.

إهـــــداء

إلى من أمر الرحمان ببرها ,ووضع الجنة تحت أقدامها , إلى أعز ما أملكً في الحياة, إلى من تعبت لأجلي , إلى من أعجز عن شكرها ....إلى أمي الحبيبة الحاجة فتيحة

إلى من درست لأجله ,إلى قدوتي في هذه الحياة وصاحب الفضل في تعليمي إلى ساعدي المتين ومثالي الأمين , إلى طيب القلب والروح

إلى من أحمل إسمه بإفتخار ....والدي العزيز الحاج نور الدين

إلى إخوتي وأخواتي: أميرة,شوقي,أحلام,رضا,إيهاب

إلى إبني : نور الدين عبد الرحمان

إلى العائلة الكريمة كلٌ بإسمه

إلى رفقاء درب العلم والمعرفة في دفعة الدكتوراه

إلى كل من أنهكه القلم سعيا وراء العلم والمعرفة

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

مقدمة

مقدمة:

يحتل موضوع التحول الديمقراطي بشكل عام والثقافة السياسية بشكل خاص حيزا بالغ الاهمية في حقل العلوم السياسية، حيث انه يعكس انشغالات المراحل التاريخية السابقة والمشكلات المجتمعية الراهنة، من خلال التأثر بمختلف الظروف المصاحبة لعملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال نموذج ثقافي يحدد الأطر العامة التي من خلالها تكمن تصورات مختلف الفاعلين على جميع الأصعدة، بدءا من القاعدة وما تعكسه قيم ومعايير وخصائص الأفراد فيها، وصولا الى الهرم التي اتيحت له الامكانية للاضطلاع بأدوار مهمة ورئيسية في مختلف المجالات والتي ينحصر أهمها في الجانب السياسي.

ولعل الفاعل الأهم هو الدور الذي تلعبه النخبة كونها المبادر الاساسي والرئيسي الذي يمكن من خلالها خلق ثقافة سياسية تحرك الأفراد للسعي الى بلورة ثقافة المشاركة والشعور بالانتماء، الذي يتولد عنه الإحساس بالمسؤولية الجماعية اتجاه الوطن، أو تعزيز ثقافة محدودة تسعى في الأساس على الحفاظ على استقرار النظام السياسي وتعزيز بقائه دون شرط او قيد، حتى وان كان هذا النظام في حد ذاته هو نظام تسلطي، فالنخبة تمتلك الآليات التي تجعلها الأداة الأهم في صنع واتخاذ القرار، وتوجيه وتعبئة الجماهير خاصة في مجتمعات الدول النامية في جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة.

فالنخبة مسؤولة على تحفيز وترسيخ مظاهر التنمية السياسية التي تعتبر عملية متكاملة ضمن العملية التنموية الشاملة، والتي تعنى بعملية التنشئة السياسية او ما يعرف بالتثقيف السياسي، وتقاسم الأدوار بينها وبين مختلف الوسائل المسؤولة عن العملية، بدءا بدور الأسرة والمدرسة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وصولا الى دور مختلف وسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال وما تلعبه هذه الاخيرة في تشكيل وتنميط الثقافة السياسية لدى الافراد.

ومن خلال حالة الجزائر سنحاول تسليط الضوء على مختلف الأدوار المساهمة في تشكيل وتجسيد النموذج الثقافي، الذي يمكن من خلاله تفسير عملية التحول الديمقراطي التي عاشتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، كونها تجربة لا تزال فتية والتي تقودنا الى محاولة فهم العلاقة بين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري، وبين عملية التحول الديمقراطي كمخرج للأزمة التي شهدتها الجزائر خلال فترة زمنية معينة، والتي تميزت بوجود ثقافة سياسية في ظل نظام كلي يمكننا تصور مستوياته على ضوء الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للفاعلين من جهة، وبين ما هو ممارس في الواقع من جهة أخرى. فالثقافة السياسية تتحدد من خلال العلاقة بين هذه المستويات، وما ترتكز عليه من قيم ومعايير وخصائص ترسم الحدود بين اجزاء النظام السياسي ككل، وتحديدا بين القاعدة والهرم وتتحدد في واقع العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية، من خلال الحرية أو الاكراه، الثقة أو الشك، المساواة او التدرج، الولاء المحلي أو القومي، وذلك على اعتبار ما تتوقعه القاعدة الشعبية من قرارات ومن كيفية صنعها ومدى مشاركتها فيها.

وعلى هذا النحو فإن الثقافة السياسية وبحكم ارتباطها بالثقافة العامة، فهي تكتسب من طرف الأفراد وتتحدد معالمها إثر محاولاتهم للتكيف مع البيئة الاجتماعية، تكيفا يتدخل في إحلال آلياته عملية التنشئة السياسية، هذه الأخيرة ومن خلال مؤسساتها تعمل على اكساب الفرد قيم واتجاهات وتصورات وميول تقولب ثقافته السياسية في نمط متميز، ليتجلى في واقع الحياة السياسية وفي مواجهة السلطة، من خلال مظاهر الالتزام او الاغتراب، الخضوع أو المشاركة.

مظاهر قد يطرأ عليها التغيير بحكم دينامية الثقافة السياسية وتأثرها بالمستجدات على الساحة السياسية والوضع الاجتماعي العام، سواء على الصعيد الداخلي من خلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ودور القيادة والنخب السياسية والنظام الحزبي والمجتمع المدني.

أومن خلال الضغوطات الخارجية التي فرضتها العولمة والنظام الدولي الجديد والمؤسسات المالية الدولية.

ولذلك كان بروز الثقافة السياسية في نمط من الأنماط راجع إلى المستويات المحددة للظاهرة السياسية، ولما كان النظام السياسي يمثل التجسيد الفعلي لهذه الظاهرة والتفاعل في نطاقها، فإن طبيعته تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تشكل نمط ثقافي دون غيره. ولعل تأزم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر في فترة من الفترات كان له الأثر الواسع والصدى الكبير في خوض تجربة ديمقراطية في ظل دستور 1989 والخروج من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية، الا أن هذه التجربة سرعان ما تعثرت وشهدت الجزائر بعدها حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

وسنحاول من خلال دراستنا استعراض مفهوم الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي وعلاقة التأثير والتأثر بين هذين المتغيرين ومحاولة فهم النمط الثقافي للمجتمع الجزائري، الذي يمكن من خلاله فهم وإدراك العوامل التي تقودنا الى تفسير السلوك السياسي عموما، وخيار التوجه الديمقراطي على وجه الخصوص في الجزائر.

- أهمية وأهداف الدراسة:

* تزايد الاهتمام بدراسة موضوع الثقافة السياسية ودورها الجوهري في الحياة السياسية ومدى تأثير ذلك على ايديولوجية الافراد من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى، واعتبار الثقافة السياسية أحد اهم المداخل التي يمكن من خلالها دراسة اشكالية التحول الديمقراطي في الجزائر.

* الحرص على التعمق في تفسير وتحليل عملية التحول الديمقراطي الذي عرفتها الجزائر من منظور الثقافة السياسية السائدة.

* إبراز العلاقة بين الثقافة السياسية وعملية التحول الديمقراطي في الجزائر، من خلال أثر نمط الثقافة السياسية السائدة.

* استعراض الدور الذي تلعبه القيادة والنخبة السياسية من جهة، والأحزاب والمجتمع المدني من جهة أخرى في عملية التنشئة السياسية في الجزائر.

* ابراز العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

* تهدف هذه الدراسة الى التعريف بموضوع ومفهوم الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، من خلال تصور موضوعي لتطلعات الأفراد من أجل دفع عجلت الديمقراطية وترسيخ قيمها المثلى.

* المعالجة الموضوعية للمعطيات والإشكاليات التي أفرزتها التجربة السياسية في الجزائر بماضيها وحاضرها في مسألة الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، ولاسيما أن عملية نجاح او فشل التحول الديمقراطي لا يمكن ان يكون من خلال قرار سياسي فوقي فقط بل بتوافر شروط موضوعية، ترتبط ايضا بالثقافة السياسية في الجزائر.

* التحقق من وجود بعض العناصر المتعلقة بالممارسة ودرجة شيوعها بناءا على منظور الثقافة السياسية في ظل تجربة التعددية السياسية في الجزائر.

- مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

يندرج في إطار تخصصي في السياسات العامة، ومحاولة توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تلقيتها في هذا الاختصاص، وتطبيقها على موضوع الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، باعتبارهما أرقى النتائج التي يمكن الوصول اليها، من خلال معرفة أسباب هذا التحول وهل هو نابع عن قناعات وإدراك ذاتي؟ ام هو نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية؟

المبررات الموضوعية:

محاولة تحديد النموذج الثقافي، لاسيما الثقافة السياسية لدى الفرد الجزائري وكيف ان لها الأثر الواسع في تشكيل اتجاهات الافراد، وأنماط سلوكهم، من خلال قيم ومعايير وخصائص ثقافة معينة يتميز بها المجتمع الجزائري عن سواه من المجتمعات، والتي يمكن من خلالها

تفسير عملية التحول الديمقراطي التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، كونها تجربة ما تزال فتية تدفعنا الى محاولة تحليل العلاقة بين الثقافة السياسية كسبب رئيسي يمكننا من فهم وتفسير عملية التحول الديمقراطي.

- إشكالية الدراسة:

تلعب الثقافة السياسية دورا بالغ الأهمية في توجيه التجارب السياسية حسب خصوصية المجتمعات وثقافاتها المتعددة فتختلف توجهاتها باختلاف بنية الثقافة السياسية فيها وتكوينها، والأكيد أن للمجتمع الجزائري خصوصية تميزه عن باقي المجتمعات من خلال ما يكتسبه من قيم ومعايير وخصائص يتمايز بها عن غيره؛ وتجاوزا للتاريخ وصولا إلى ما شهدته الجزائر إبان أحداث 1988 التي كانت نقطة مفصلية في تحوله التاريخي من نظام الحزب الواحد الى التعددية السياسية، سعيا إلى البدء في السير نحو مسار التحول الديمقراطي كاستجابة لراهن جديد، ومؤشر على التحول في بنية الثقافة السياسية السائدة، تماشيا والمتغيرات الثقافية الجديدة، وكهدف منا للبحث عن عمق هذا التحول ومعرفة من كونه كان تحولا جذريا للثقافة السياسية السائدة نحو الديمقراطية أم مجرد هزة ارتدادية لأوضاع اجتماعية يجعلنا نطرح تساؤلا إشكاليا مفاده: **كيف ساهمت الثقافة السياسية في ترسيخ أو تعطيل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؟**

- فرضيات الدراسة:

سنحاول الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال اختبار الفرضيات انطلاقا من افتراض أساسي، مفاده ان عملية التحول الديمقراطي ترتبط أساسا بنموذج الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري.

- تعتبر الثقافة السياسية عاملا مهما في تفسير عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

- تلعب الثقافة السياسية دورا بالغ الأهمية في تفعيل العملية السياسية وتوجيه الناخبين.

– الدور الذي تلعبه مؤسسات التنشئة الاجتماعية والإعلام في بناء نموذج ثقافي سياسي اجتماعي، يعزز ثقافة المشاركة والبناء من خلال الاسهام في التنشئة السياسية.

– حدود الدراسة:

يتمحور موضوع الدراسة حول الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، أما الإطار المكاني فيربطه بالخصوصية الجزائرية، وفيما يخص الإطار الزماني فحدد بالفترة الممتدة مابين 1988 الى غاية 2019، نظرا لما عرفته الساحة السياسية في الجزائر في هذه المرحلة. ولأنها تمثل مرحلة فارقة تجسدت خلالها معطيات جديدة وكثيرة، خاصة في الانتقال من نظام الحزب الواحد الى التعددية السياسية.

– صعوبات الدراسة:

فتتمثل في إتساع موضوع البحث وتعدد الفروع التي يتناولها، من إشكالية النخب الفاعلة دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وإشكالية علاقة الثقافة السياسية بالديمقراطية وصعوبة تحديد المفاهيم، خاصة فيما يتعلق بالخيار الديمقراطي هل هو تحول ديمقراطي أم انتقال ديمقراطي أم ترسيخ ديمقراطي أم اصلاح سياسي، ناهيك عن أن دراسة التجربة الجزائرية من الفترة الممتدة من أواخر الثمانينيات الى غاية 2019 يعتبر فترة طويلة نسبيا حيث عرفت فيها الجزائر الكثير من الاحداث التي لا زالت تلقي بظلالها على المجتمع الجزائري.

– منهجية الدراسة:

ان طبيعة الموضوع تستدعي توظيف مجموعة من مناهج ومقاربات البحث العلمي التي تساعد في عملية التوصيف والتحليل والمقارنة.

1– المناهج:

– **المنهج التاريخي:** يدور هذا المنهج حول تحليل وتفسير الأحداث الماضية بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي، من خلال المتابعة

الكرونولوجية للأحداث والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للوقوف على انعكاساتها على بنية واتجاهات الافراد والنظام السياسي.

– **منهج تحليل المضمون:** حيث يستهدف هذا المنهج الوصف الصريح واستخلاص بعض المعطيات وهو ما حصل على سبيل المثال مع قراءة في دستور 1989 والتعديلات الدستورية المختلفة.

– **منهج دراسة الحالة:** وذلك لغرض ان تكون دراستنا أكثر صلة بالواقع فقد اعتمدنا على هذا المنهج الذي يظهر من خلال عنوان الدراسة من أجل التعرف على طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر، وادوار كل من النخبة والأحزاب والمجتمع المدني في تعزيز الثقافة السياسية لدى الافراد.

– **المنهج الإحصائي:** يقصد به استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة البيانات واعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها، فالمنهج الاحصائي هو احد المناهج الذي اضفى الصبغة العلمية على العلوم الاجتماعية وهو يهتم بتحليل الظاهرة تحليلا كميا.

2–الاقترابات:

– **اقتراب الثقافة السياسية:** يعتبر من اهم المداخل لدراسة النظم السياسية لكل من ألموند وفيربا، كون النظام السياسي يستمد شرعيته من مجموع الرموز السياسية والشخصيات الوطنية ومن ثم يتجسد فيما يعرف بالثقافة الديمقراطية ويتيح قبول الرأي الاخر والتعددية وقد استمدت الثقافة السياسية في الجزائر قيمها ورموزها من خلال البعد الاسلامي ومبادئ الثورة.

– **اقتراب تحليل النظم:** حيث ان تطبيق هذا الاقتراب على موضوع الدراسة يساعد في تحليل التفاعلات بين النظام السياسي ومدى قدرة الأفراد على التكيف مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية.

– **اقتراب النخبة:** حيث يمكننا هذا الاقتراب من فهم العلاقة السببية بين النخبة من جهة والثقافة السياسية لدى الافراد من جهة اخرى.

– **الاقتراب السلوكي:** حيث يمكننا من دراسة السلوكيات المعبر عنها داخل النظام السياسي الجزائري سواء سلوك المؤسسات داخل النموذج الثقافي او سلوك النخبة والأفراد لتفسير الخيار الديمقراطي.

– **أدوات الدراسة:**

الاستبيان: هو عبارة عن مجموعة من الاسئلة التي يتم اعدادها مسبقا لترسل او تسلم الى اشخاص مختارين لتسجيل اجاباتهم على صحيفة الاسئلة ثم اعادتها مجددا.

تكمن اهمية الاستبيان في كونه يتيح امكانية جمع المعلومات والبيانات من أكبر عدد من الأفراد في وقت وجيز.

– **أدبيات الدراسة:**

* ويمكن تصنيف عدة أدبيات تناولت أهمية الثقافة السياسية في تعزيز الديمقراطية نذكر منهاما يلي: دراسة جابريال ألموند "Gabriel Almond"وسدني وفيربا "Sidney verba" الموسومة بـ"الثقافة المدنية: المواقف السياسية في خمس دول" " The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations " إذ تعتبر من أهم الدراسات التي قدمت بناءا نظريا لتفسير أثر الثقافة المدنية على تعزيز المؤسسات الديمقراطية ودراستها في خمس دول (بريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا والمكسيك)، حيث يقدم الكاتبان الثقافة السياسية على أنها مجموعة من الأفعال المدنية كالمشاركة السياسية والتعاون المدني والنشاط الاجتماعي ...الخ وهي كلها تدخل في اطار الثقافة المدنية التي تعزز دور الديمقراطية في حال مورست بوعي من قبل الأفراد.[1]

* وكذلك دراسة " بريان باري " (Brian Barry) المسومة بـ "الثقافة والمساواة" حيث يحاول أن يقدم حلا لمسألة تدخل الدولة في تعددية الثقافات التي تنتهي إلى تعدد الهويات، وكيف

[1] and Gabriel Almond, Sidney Verba. "The civic culture." *Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (1963).

يتم التعامل معها في إطار المساواة والعدالة في اطار الدولة الوطنية.[1] ويقدم "أمارتيا صن" (Amartya Sen) دراسة مسومة بـ"الهوية والعنف والمصير الحتمي" حيث يوضح أن العضوية الثقافية المتعددة للأفراد لا تعني بالضرورة تناقضهم، لكن تبقى المشكلة هي في التقاليد والخطط التي تتبناها الدولة والتي تساعد في الدمج والانصهار لكافة الهويات المختلفة.[2]

* وأيضا هناك مجموعة كبيرة من الدراسات تستعصي على الحصر، تناولت شروط قيام الديمقراطية، والقضايا والمشكلات التي تتعرض ليها والمرتبطة بها مع الإشارة إلى دور النظام الساسي في العملية، مثل الدراسة الشهيرة "لروبرت دال Rebert Dahl": "عن الديمقراطية" "On Democracy" حيث يبين فيها المفاهيم الأساسية للديمقراطية ويفرق بين الديمقراطية المثالية والديمقراطية الفعلية ثم يلحق ذلك بفصل أخير يتحدث فيه عن الظروف الملائمة وغير ملائمة لمسألة الديمقراطية. [3] ودراسة "روبرت بوتنام Robert D Putam" حول: "كيف تنجح الديمقراطية_ تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة" " MAKING DEMOCRACY WORK: Civic Tradition In Modern Italy" وهو بحث أكاديمي سعى صاحبه إلى تتبع عمل المؤسسات السياسية الإقليمية في ظل النظام الديمقراطي بإيطاليا ودور المجتمع المدني على مدار 15 سنة.[4] ومن هذه الفئة نجد الدراسات التي تتناول الشروط الثقافية لقيام الديمقراطية مثل دراسة "هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟" "Is Democracy Exportable ? " وهو كتاب لمجموعة من الباحثين حرره زولتان باراني"Zoltan Barany " وروبرت مزر"Robert G. Moser "وفيه مجموعة من الدراسات التي تتحدث عن المجتمع المدني والميل الثقافي تجاه الديمقراطية والنفوذ الدولي والهويات المنقسمة، وكذلك دراسات تتحدث عن

[1] بريان باري، ***الثقافة والمساواة***، تر: كمال المصري، الجزء1 (الكويت: عالم المعرفة، 2008).
[2] أمارتيا صن، ***الهوية والعنف وهم المصير الحتمي***، *تر: سحر توفيق* (الكويت: عالم المعرفة, 2008).
[3] روبرت دال، ***الديمقراطية ونقادها***، تر: نمير عباس مظفر (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995).
[4] روبرت بوتنام، ***كيف تنجح الديمقراطية تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا***، *تر: إيناس عفت* (مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2006).

عوامل نجاح وفشل الديمقراطية، وغيرها من المواضيع التي تدخل في مجال هذه الدراسة بصفة عامة ومجال دراستنا بصفة خاصة والتي تساهم في إثرائها.[1]

- **اقسام الدراسة:**

سيتم تناول هذه الدراسة من خلال اعتماد خطة تتضمن مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

ويمثل **الفصل الاول** مدخل مفاهيمي للثقافة السياسية والتحول الديمقراطي وعرجنا فيه على مفهوم الثقافة السياسية مكوناتها انواعها ثم خصائصها ووظائفها بالإضافة الى مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة، ثم مراحله وأنماطه والعوامل المؤثره فيه ثم اليات ومؤشرات التحول الديمقراطي.

ويتناول **الفصل الثاني** الثقافة السياسية في الجزائر حيث استعرضنا فيه مكونات الثقافة السياسية في الجزائر ومراحل تطورها، ثم مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر، ومسألة المواطنة والهوية وعلاقتها بالثقافة السياسية، ودور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية وتجسيد الثقافة السياسية، ثم الحياة السياسية للمواطن الجزائري باعتبارها جوهر الثقافة السياسية من خلال قراءة في معطيات مسح القيم العالمي.

أما **الفصل الثالث** فتطرقنا الى دور الفواعل الرسمية من المؤسسة العسكرية والاحزاب السياسية في عملية التوجه الديمقراطي والبناء المؤسساتي من خلال المراحل الزمنية منذ 1988 الى غاية 2019، وأثر الثقافة السياسية على المسار الديمقراطي من خلال مؤشر الانتخابات.

أما **الفصل الرابع** فتطرقنا الى دراسة ميدانية شملت الاساتذة الجامعيين في كل من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في الجزائر العاصمة، وكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة زيان عاشور في الجلفة، باعتبار الأساتذة النخبة والمحرك الاساسي الذي يمكن من خلاله تجسيد وعي وثقافة سياسية تسمح بتفعيل الخيار الديمقراطي وذلك من خلال استبيان تضمن

[1] زولاتن باري وروبرت موز، ***هل الديمقراطية قابلة للتصدير***، تر: جمال عبد الرحيم (الكويت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012).

محورين متعلقين بالثقافة السياسية والتحول الديمقراطي من خلال مجموعة من الأسئلة التي حاولنا من خلالها محاولة فهم أراء الفئة المتخصصة التي لها من المعرفة الاكاديمية، ما يمكننا من إزالة اللبس والغموض على إشكاليات عديدة موجودة في طيات الواقع السياسي والمشهد العام الذي يمكن من خلاله فهم السلوك السياسي و الذي يفضي الى تكريس قيم الديمقراطية من عدمها، من خلال ثقافة سياسية لها من الخصوصية بما يتناسب ومقومات المجتمع الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للثقافة السياسية والتحول الديمقراطي

يشكل التحول الديمقراطي أو ما يسميه بعض المفكرين بالدمقرطة، مبحث في غاية الأهمية يندرج أساسا في كنف العلوم السياسية، وهذا ما يفسر اهتمام المفكرين والباحثين وصب جل اهتماماتهم بهذه العملية التي تناولوها بمختلف جوانبها، بدءا بالأسباب الداعية لها ومرورا بطرق التحول الديمقراطي، للوصول إلى تفسير طبيعة الانظمة السياسية.

غير ان مفهوم التحول الديمقراطي لم يحظى بالإجماع من قبل الدارسين والمهتمين واختلف من باحث لأخر ومن مفكر لأخر لذا سنحاول التطرق إلى مجموعة من التعريفات والمفاهيم المختلفة والمصاحبة من تحول ديمقراطي، انتقال ديمقراطي، ترسيخ ديمقراطي، محاولين قدر الإمكان ضبط المصطلح وكشف كل ما يعتريه من غموض للتمكن من فك رموزه وتبسيطه لفهم وتفسير عملية التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي:

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي:

أولا: الديمقراطية:

تعتبر الديمقراطية ابتكارا يونانيا كون اثينا هي الحاضنة التي تم فيها ميلاد الديمقراطية هذه الكلمة التي تتكون من مقطعين **Demos** وتعني الشعب، **Kratos** وتعني الحكم وعند جمع الكلمتين **Demokratos** تصبح حكم الشعب[1].

ولقد تعددت التعريفات الا أنه يصعب حصرها كونها جاءت على ضوء عدة تصنيفات سواء كانت دستورية **Constitutional** أو جوهرية **Substantive** أو اجرائية **Procedural** أو ذات توجه عملياتي **Proccess-oriented**.

فالمقاربة الدستورية ركزت على القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الانشطة السياسية. اما المقاربة الأساسية فتركز على الظروف الاجتماعية والسياسية التي يسعى نظام حكم ما لتعزيزها كالحريات الفردية، الامن العدالة، المساواة الاجتماعية[2].

أما أنصار التعاريف الإجرائية يركزون على الممارسات السلطوية ليحددوا من خلالها ما إذا كان نظام حكم يوصف بالديمقراطي أم لا، حيث يحصر معظم دارسي هذه الإجراءات اهتمامهم بالانتخابات ونسب المشاركة[3].

أما المقاربات ذات التوجه العملياتي فهي تختلف بشكل واضح عن المقاربات الدستورية والأساسية والإجرائية كونها تعين أو تشترط حد أدنى من العمليات التي وجب استمرارها لكي يمكن وصفها بالديمقراطية.

---

[1] تشارلز تيللي ,**الديمقراطية** ,ترجمة محمد فاضل الطباخ ,ط1 بيروت ,مركز دراسات الوحدة العربية ,2010,ص 13

[2] احمد عطية ,**القاموس السياسي** ,ط3,القاهرة ,دار النهضة العربية 1986,ص547.

[3] أرنت ليبهارت ,**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**, ترجمة حسني زينة ,ط1 بيروت ,معهد الدراسات الاستراتيجية 2006,ص57.

وقد عرف "**الان تورين**" الديمقراطية بأنها اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم من خلال فترات منتظمة ولا وجود لسلطة شعبية قابلة لتسميتها ديمقراطية ما لم تكن ممنوحة ومجددة عن طريق الاختيار الحر.

في حين عرفها "**جوزيف شومبيتر Joseph Schumpter**" بأنها التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل التوصل إلى القرارات السياسية والتي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق تنافس المرشحين على أصوات الناخبين.

وعرفها " **روبرت دال Robert Dahll** " بأنها نظام حكم الكثرة الذي يتميز بخاصيتين الأولى هي اتساع حق المواطنة وشموله لكافة الجماعات، واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني، أمّا الخاصية الثانية فهي أن يتضمن حق المواطنة فرصة المواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه من خلال التصويت ضده في الانتخابات[1]، وقام" روبرت دال R Dahll "بإضافة خمسة معايير للديمقراطية:

– المشاركة الفعالة: بحيث يكون لجميع الأعضاء فرص متساوية وفعالة لبيان وجهة نظرهم لغيرهم.

– المساواة في التصويت: بإتاحة فرص متساوية وفعالة للإدلاء بالأصوات وقت اتخاذ القرارات.

– الفهم المستنير: يجب أن يكون لكل عضو فرص متساوية وفعالة ليتعرف على بدائل السياسات ونتائجها.

– السيطرة في جدول الأعمال: إتاحة فرصة مطلقة للأعضاء ليقرروا كيف تدرج الموضوعات في جدول الاعمال.

[1] روبرت دال ,**الديمقراطية ونقادها** ,ترجمة سمير عباس مظفر ,ط2 بيروت ,المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,2005,ص35

– شمول البالغين: بحيث يكون لجميع البالغين أو أغلبهم على الأقل الحقوق الكاملة للمواطنين.

أما "**جون نلامناتز John Nanlmantz**" فعرفها عل أنها المنافسة الحرة على السلطة والتي تكفل إمكانية التغيير المستمر للحكام، وهي إمكانية تتوقف على الالتزام بالترتيبات والقواعد الدستورية.[1]

فبالرغم من الكم الهائل التي حاز عليه مفهوم الديمقراطية كمحاولة لفهمه وتأصيله من جهة واعتبار الديمقراطية ذات صلة خاصة ومباشرة بموضوع دراستنا من جهة اخرى، الا أن مجال واتساع حدود تطبيقها يختلف من دولة إلى أخرى، حتى وان كانت هذه الدول تقع في منطقة واحدة وتتقاسم نفس الظروف، فقد تم التأكيد على التنوع الحاصل في تجارب التحول الديمقراطي ولعل هذا ما يفسر نموذج التحول المتبع وتصنيفات الديمقراطية المنتهجة والتي سنحاول التطرق لها على الشكل التالي:[2]

– ديمقراطية الواجهة: حيث توجد بعض مظاهر الخداع والتمويه بحيث تعطي الانطباع للمراقب الخارجي بوجود حياة ديمقراطية كالانتخابات، والبرلمانات وإعلان للحقوق والحريات ...لكن تظل هذه المظاهر دون مضمون ديمقراطي في الواقع الحقيقي وهي تقترب من مفهوم الانظمة الشبه ديمقراطية لدى **ألموند**.

– الديمقراطية الانتخابية: وتقابلها النظم الديمقراطية الانتخابية لدى" **الموند**" وهي تمثل درجة أكثر تقدما وأهمية من الديمقراطية السابقة، حيث تتخذ خطوات وإجراءات معينة تعبر عن مضمون ديمقراطي كوجود نظم قوانين تحكم العملية الانتخابية وفق متطلبات النزاهة والشفافية، لكن هذا لا يعد كافيا لتحقيق ديمقراطية كاملة.

[1] تشارلز تيللي ,مرجع سابق ص27

[2] لاري دايموند، **مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة**، تر: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، ط1، 1994 ، ص. 16

– الديمقراطية الحقيقية" الكاملة : و تقابلها لدى" دياموند "النظم الديمقراطية الليبرالية حيث توجد انتخابات و مزيد من الحريات والحقوق المدنية و السياسية وانحصار للفساد و تحولات باتجاه تحقيق الديمقراطية الكاملة التي مازال يشكك البعض في تحققها[1].

ثانيا: التحول الديمقراطي:

يعرفه **صاموئيل هانتجتون:** بأنه عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية...وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح[2].

ويعرفه "**تشارلز أندريان**" بأنه: التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي، والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

أما عالم السياسية "**الأمريكي فيليب شميتر**" فيعرف التحول الديمقراطي بأنه"عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل الأفراد أو الموضوعات التي لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.[3]

---

[1] عبدالوهاب الكيالي ,**موسوعة السياسية** ,ج2,بيروت ,المؤسسة العربية للدراسات والنشر,1981,ص751.

[2] Samuel Huntington, traduit par :Française burgess,Troisiéme vague :les Démocratisation de la fin du x siècle(paris :édition nouveau horizon),1996,p121.

[3] بلقيس احمد منصور،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي** ,دراسة تطبيقية وعلى اليمن وبلاد أخرى ط:1 القاهرة:مكتبة مدبولي2008 ،ص29

كما يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي هو: مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي.

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني.

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية انتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي.

وعموما فإنه مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية[1].

ثالثا: التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة: في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالليبرالية السياسية، الانتقال الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي...الخ.

[1] عبد الوهاب حميد رشيد،**التحول الديمقراطي في العراق** ط1 ،بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية,2008 ص13

- التحول الديمقراطي والليبرالية:

فقد حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من اللبرالية والتحول الديمقراطي فاللبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي، وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في تحفيز هذه العملية، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[1].

بناء على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

تستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الادبيات السابقة لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل فيما بعد تدريجيا لمرحلة جديدة تتسم ببناء منظومة اكثر ديمقراطية[2]، ويقصد بمفهوم الانتقال وفقا لمل تناوله **أودونيل O'Donnell** و **شومبييتر Schumpeter** أنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وأخر، وأنه أثناء عملية الانتقال أو في اعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد. وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم حيث توجد ثلاث نماذج من الانتقال الديمقراطي وهي الانتقال عن طريق الانتخابات النزيهة، الانتقال عبر الاصلاحات الاقتصادية، الانتقال عبر آليات اخرى.

[1] صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة :**التحول الديموقراطي في أواخر القرن, العشرين** ، مرجع سابق ، ص 68.
[2] مساعيد فاطمة، ,**التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية** ,نماذج مختارة ,دفاتر السياسة والقانون,عدد خاص افريل 2011,ص215.

تأسيسا على ذلك يمتد التحول الديمقراطي في مضمونه السياسي والاجتماعي إلى التغيير الجذري في علاقات السلطة من الناحية السياسية وعلاقات التراتب من الناحية الاجتماعية. وعليه يمثل التحول الديمقراطي مرحلة متقدمة من الانتقال الديمقراطي تتميز بالصعوبة والتعقيد، وتمثل عملية التحول في التغير البطيء والتدريجي للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلد ما دون التنكر لمل سبق تحقيقه، بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى، أو توسيع هذه القواعد والإجراءات وعليه يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة، تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق[1].

- التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه، ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي، ويعتبر الترسيخ الديمقراطي بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي حيث اجتهدت الكثير من الدراسات في محاولتها القاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية

[1] عبد الوهاب الكيالي ,مرجع سابق ,ص 789.

ورسوخها يتطلب وقت وجهد كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستغرق عدة عقود[1].

ويشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية **Democracy of Consolidation** في أوسع معانيه إلى عملية تعزيز وتطوير النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار ويجسد قيم الديمقراطية ومعانيها وعناصرها وآلياتها بصورة حقيقة وفعالة[2].

المطلب الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها معرفة وقياس عملية التحول الديمقراطي في دولة ما وذلك من خلال:

– **ترشيد السلطة:** بمعنى أن تكون السلطة التي تعرف تحول على أسس قانونية وشرعية ومستقلة عن كل الارتباطات التقليدية، فالسلطة السياسية يجب ان تسعى إلى خلق مجموعة من المعايير والضوابط التي ينتج عنها نظام حكم يرافقه ويسيره مجموعة من القوانين التي اتفق عليها الأغلبية التي تعكس توجهاتهم.

– **التمايز البنيوي:** وذلك من خلال سعي السلطة إلى تحقيق مبدأ المساواة على جميع الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال اللوائح والأطر القانونية التي تتسم بالعمومية والإلزامية لجميع افراد المجتمع التي تسمح فيما بعد بالعمل وفق سيادة القانون.

– **التعددية وضمان حرية التعبير:** حيث ان العمل بمشروعية تعدد الآراء السياسية، يضمن التنوع في القيم والممارسات والمؤسسات، بحيث تكون القوى غير ممركزة وبالتالي ضمان قدر كبير من محاولات التغير التي يسعى اليها الأفراد من خلال مخرجات النظام السياسي[3].

[1] أحمد مسيني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004 ص.87.
[2] عبد القادر المخادمي,**الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي** ,القاهرة,دار الفجر للنشر والتوزيع ,2009,ص147
[3] عبد الوهاب حميد رشيد,مرجع سابق , ص24.

– **الدعوة إلى العمل بمبدأ المشاركة السياسية:** حيث ان هذا المبدأ يتخذ اشكالا وصورا عديدة في تطبيقه، كالمشاركة في الانتخابات والمشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها والرقابة عليها، فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح للإفراد بتجسيد رؤيتهم على ارض الواقع، وبالتالي يصبح فيها الفرد أكثر فعالية واستجابة للأطر العامة التي يعيش في كنفها في المجتمع الذي ينتمي له[1].

– **بناء ثقافة سياسية ديمقراطية:** وذلك عن طريق تنشئة المواطنين تنشئة صحيحة وسليمة وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض، فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية.

– **تفعيل دور المجتمع المدني:** يشير هذا اللفظ إلى مختلف المؤسسات والاتجاهات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية، التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها قصد حماية مصالحهم والدفاع عنها لمواجهة سلطة الدولة، فالمجتمع المدني هو القادر على توجيه الرأي العام نحو المشاركة الحقيقية.

– **تعزيز دور الاعلام:** لابد من وجود إعلام حر ولا تقوم القلة الحاكمة باحتكار مصادر المعلومات إذ أنه يخدم المصلحة العامة دون تحيز أو انتماء لجهة معينة[2].

وعلية يمكن أن القول أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة وتستغرق بعض الوقت فعادة ما تكون مصحوبة ببعض التوترات والمشكلات، وقد تتعرض لانتكاسات ما لم يتم توفير مقومات استمرارها، ولتحقيق عملية التحول الديمقراطي وبناء دولة ديمقراطية لابد من توفير البيئة التحتية الضرورية لعملية الانتقال وهذا يكون عن طريق المشاركة السياسية الحقيقة وإشراك الجميع في عملية اتخاذ القرار والعمل على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة تكون الشفافية العامل الحقيقي لنجاح التحول، وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وتقوية مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي بصفة عامة.

[1] عبد القادر المخادمي, مرجع سابق ,ص 149.
[2] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 39

المبحث الثاني: مراحل وعوامل وأنماط واليات التحول الديمقراطي:

المطلب الأول: مراحل وعوامل التحول الديمقراطي:

أولا: مراحل التحول الديمقراطي:

اختلف العلماء والمفكرون حول المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي، فهناك من يرى ان التحول الديمقراطي هو عملية متواصلة تستدعي المرور بثلاثة مراحل أساسية: تكون بدايتها الاستمرار والتأهب، حيث يكون فيها الصراع قد بلغ ذروته على جميع الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كون هذا الصراع يحاول ازاحة الانظمة غير الديمقراطية ثم تأتي المرحلة الثانية وتتميز بوجود اتفاق وإجماع على ضرورة التغير، وذلك من خلال تفعيل دور الرقابة من مؤسسات الدولة كالبرلمان، ليليها فيما بعد المرحلة الثالثة، وهي محاولة إيجاد ضمانات لتحول ديمقراطي سلس، من خلال اقرار مجموعة من القواعد والممارسات التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية.

حيث اشار " **روستو Rostow**" إلى أربعة مراحل في عملية التحول الديمقراطي[1] :

* مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية وشبه إجماع بقبول الحدود السياسية للبلد المعني.

* مرحلة بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد، تنتهي اما بانتصار كاسح لإحدى الفئات مما يعيق التقدم نحو الديمقراطية، أو بنشوء توازن اجتماعي جديد.

* مرحلة القرار السياسي، ففي ظل الصراع غير المحسوم تعقد الأطراف الصفقات وتتوصل إلى الحلول الوسطى وذلك بناء على حسابات عقلانية للربح والخسارة.

*المرحلة الأخيرة يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا إلى أن تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا.

[1] علي خليفة الكواري ، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية .** بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.2005.ص57

وهذا تقريبا ما ذهب اليه كل من "**أودونيل O'donnel**" و" **شين Schain**" و "**لينز Linz**" وقسموا مراحل التحول الديمقراطي إلى اربعة مراحل هي كالاتي:

- مرحلة القضاء على النظام السلطوي:

حيث يتضح جليا من خلال هذه المرحلة شدة الصراع القائم بين من يتزعمون عملية التحول الديمقراطي وبين الفاعلين الحقيقين في النظام، وذلك من اجل تحديد قواعد اللعبة السياسية. وعلى العموم فانه ليس بالضرورة عند تهاوي النظام المتسلط ان يقوم مكانه نظام ديمقراطي وذلك يعود إلى المقاومة الشرسة والمستميتة من قبل النخب المتمسكة بدواليب السلطة من جهة، وغياب البيئة المناسبة على جميع الاصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن من خلالها احداث التحول الديمقراطي[1].

- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي:

حيث يمكن في هذه المرحلة ان تسير مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، وقد وصفها "**ادم بيزورسكي**" بأنها المرحلة التي تشبه الة الغزل **Pin Ball** ، فبمجرد ان ترتفع الكرة إلى أعلى فيمكنها ان تهبط وتدور إلى اسفل بطريقة سريعة[2]، إذ تظل المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية إلى نظام سلطوي، حيث يوجد خليط أو مزيج غير متجانس من مؤسسات وأفراد وجماعات ترتبط بالنظام القديم وأخرى ترتبط بالنظام الوافد الحديث من مؤسسات وجماعات ديمقراطية.

وعليه يكون تقاسم السلطة طوعا أو كرها، من خلال الصراع أو التوافق، ويحدث التحول السياسي عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة، أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم استبداله بنظام جديد، وقد يرتفع سقف مطالب الديمقراطيين وتتسع حركة الاحتجاجات وتبرز مطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع وتبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الحقيقية الكاملة، التي تتجاوز الخطوات الجزئية كإصلاح الانتخابات أو

[1] ناصر عبيد الناصر، **ظاهرة الفساد**: مقاربة سيسيولوجية إقتصادية، دمشق، دار الهدى للثقافة والنشر، 2006 ،ص17

[2] محمد سعد أبو عامود،**الرأي العام والتحول الديموقراطي**,ط1 ،الإسكندرية:دار الفكر العربي،2010،ص113

الأحزاب إلى المؤسسات التي تضمن المسائلة والمحاسبة لكل الشخصيات والقيادات بما فيها الزعيم السياسي[1].

- مرحلة التماسك والرسوخ أو تدعيم النظام الديمقراطي:

إن أهمية وقيمة المؤسسات الديمقراطية هو جوهر التماسك الديمقراطي الذي لا يتحقق إلا اذ تخلى النظام على المؤسسات القديمة للنظام السلطوي ومحاولة خلق مؤسسات جديدة تتماشى مع الطرح الديمقراطي المراد الوصول اليه حيث، أن اتفاق أعضاء النخبة والفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات الضغط وإدراكهم بعدم وجود بديل على العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة كلها مسائل من شأنها تحقيق الدعم والتماسك الديمقراطي[2].

إلا أنه لا بد من الإشارة أن مجرد بقاء النظام السياسي واستمراره لا يعني بالضرورة تماسكه فالتماسك والاستقرار ينسب عادة إلى التماسك الذي يشير إلى قدرة النظام الديمقراطي على الاستمرارية والصعود أمام ما قد يواجهه من تحديات وعقبات، بعبارة أخرى فإن الرسوخ الديمقراطي هو عملية معقدة يتضمن كل من بقايا ورواسب النظام القديم المخالفة أو المناقضة لعمل النظام الديمقراطي، وبناء مؤسسات جديدة تقوي وتعزز القواعد الديمقراطية للعبة، وهنا تظهر أهمية المعارضة من خلال طرح قضايا مهمة لم تكن تطرح من قبل، مما يخلف هياكل جديدة للمشاركة وبها تزداد درجة المحاسبة والشفافية.

- مرحلة النضج الديمقراطي:

حيث تتضمن هذه المرحلة السعي الجاد والمتواصل في دفع وتنمية قدرة الأفراد على المشاركة في العملية السياسية وتحقيق الرفاهية من خلال الدمج بين عمليتي الديمقراطية الاجتماعية من جهة، بحيث يتمتع الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، فحسب "**جون لوكا**" أن التحرك نحو الديمقراطية هو عملية يتم بموجبها تطبيق المواطنة وتوسيعها لكي تضم

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 ،ص 46.
[2] غالب عبد المعطي الفريجات، **آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**, التجربة الأردنية,تينوي 2002,ص182.

أشخاص لا يتمتعون بالمواطنة سابقا، أو تمديدها لكي تشمل قضايا ومؤسسات لم تكن سابقا موضوعا لمشاركة تمليها المواطنة.[1]

ثانيا: عوامل التحول الديمقراطي:

لقد ارتبطت عملية التحول الديمقراطي بوجوب مرورها على احدى العناصر التالية التي تعتبر المفسر لهذه العملية، حيث يظهر ذلك جليا كما أشار كل من" **الموند**" و"**بينغهام**" إما في إرادة التغير من النظام في حد ذاته، وإما من خلال الأفراد الذين يسعون إلى تغير نمط الحكم، أو من خلال تفاعل النظام مع البيئة الخارجية التي تفرض أنماط معينة في أنظمة الحكم، وهذا ما يفسر صور التفاعل الدولي من خلال ما تفرضه العولمة بقيادة امريكا والدول المتقدمة.

وهذا ما ذهب اليه "**دافيد استون David Eston**" الذي يرى ان النظام السياسي في حركية دائمة ويعيش في بيئة يتبادل فيها عوامل التأثير والتأثر، سواء كانت هذه البيئة داخلية أو خارجية[2], وهذا ما يدفعنا إلى تحديد عوامل التحول الديمقراطي من خلال التطرق إلى عناصر كل من البيئة الداخلية والخارجية ومحاولة فهم أسباب التحول الديمقراطي.

1- العوامل الداخلية Internal factors:

أ- دور القيادة والنخب السياسية: حيث ان جل الأنظمة التي عرفة تحول ديمقراطي شهدت صراعات عنيفة نتيجة لتآكل شرعيتها التسلطية أو لغياب الشخصيات القيادية. فالقيادة السياسية تبادر إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية القيام بعملية التحول الديمقراطي لان تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة[3]، أو نتيجة اهتزاز وتردي شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبه، ويمكن أن يرجع السبب إلى اعتقاد القادة ان التحول الديمقراطي

[1] محمد أحمد نايف، العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، الأردن -نموذجا .عمان، دار حامد للنشر والتوزيع،2012,ص11

[2] عبد القادر رزيق المخادمي , **التحول الديمقراطي في القارة الافريقية** , دار الفجر للنشر و التوزيع , القاهرة ,2006,ص 77

[3] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر**، دار الكتاب الحديث،القاهرة,2010,ص25

سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع، مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة لدولهم، فشخصية القيادة السياسية هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي ونمط الحياة السياسية، حيث يمكن التميز بين أنماط الشخصيات القيادية، فمنها المبدعة والمبتكرة للحول، ومنها الانتهازية التي تعمل على تحقيق المصالح الخاصة، ومنها المنغلقة على نفسها وشعوبها، لذا تعتبر القيادة السياسية عنصرا جوهريا في عملية التحول الديمقراطي، وهذا ما ذهب اليه كل من "**لاري دايموند** "و"**جون لينز**"و"**مارتن ليبست**" والدور الحاسم الذي تتسم به القيادة السياسية، من كفاءة والتزام بالديمقراطية من خلال فرض اصلاحات سياسية على النظام السلطوي، وإدراك هذه القيادة ان استمرارها في الحكم يؤدي إلى اضعاف الابنية التي يوكل اليها دور هام في عملية التحول الديمقراطي[1].

ب-دور العامل الثقافي:

لعامل الثقافة السياسية في مجتمع ما دور كبير في أحداث عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي، ولقد تنوعت المفاهيم والأفكار والتعاريف المعطاة لمفهوم الثقافة السياسية التي حاولنا التطرق لها في المبحث الذي يعنى بالثقافة السياسية، وفي تحليل دور الثقافة السياسية لابد من التمييز بين الأنماط الثقافية الدائمة للمواطنين **Durable Patterns** والتوجهات قصيرة الأجل **Short Terme Attitudes** التي تمثل رد فعل الجماهير تجاه احداث معينة كما يجب التمييز بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير.

هذا ويختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى في إطار عملية التحول الديمقراطي، ففي بداية عملية التحول تكون الثقافة أقل أهمية وأكثر تكيفاً، وعندما يتم بناء المؤسسات السياسية تبرز الديمقراطية أهمية الثقافة مرة أخرى وتصبح لها أهمية قصوى، وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية لابد أن يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات ويعملون داخلها[2].

والجدير بالذكر أن احتمالات " الدمقرطة " تزداد في البلدان لتي تكون فيها الثقافة السياسية

[1] جمال علي زهران، **الاصول الديمقراطية والاصلاح السياسي**، القاهرة,مكتبة الشروق الدولية ,2005,ص 21.
[2] محمد أحمد نايف , مرجع سابق ,ص27

مؤيدة للديمقراطية، فبالنسبة لمنظري التحديث تمثل الثقافة السياسية متغيرا تفسيرياً مركزياً لعمليات الدمقرطة، فقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث التي كشفت عن وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال، ومهما يكن فإن تعميق الخيار الديمقراطي في الواقع المجتمعي بحاجة إلى ثقافة سياسية ديمقراطية تؤكد القيم الكبرى الحاضنة والحاملة للديمقراطية وإلى قيم ثقافية تحترم الأخر، بكل تجلياته وعناوينه، وتسعى إلى تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعددية وحقوق الإنسان فبوابة تعميق الخيار الديمقراطي هي تجذير للثقافة الديمقراطية[1].

إن التوقعات الديمقراطية **Democratic Expectation** تكون مرهونة بمدى النجاح في صياغة نظام ديمقراطي مستقر، يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات، إذ تساهم المتغيرات الثقافية كغيرها من المتغيرات بدور مساعد في احداث التحول الديمقراطي. فالمتغير الثقافي يقصد به مجموعة القيم والرؤى والأفكار التي تساعد على التحول الديمقراطي والتي تكون متشربة بقيم التسامح والتعايش وقبول الاختلاف والتعددية وحرية الفرد في اعتناق أفكاره وقيمه الدينية، وهنا يتعلق الأمر بمدى وجود التجانس المجتمعي، وعدم انقسامه انقساما حاداً إلى إثنيات وطوائف[2], فالثقافة هي تربية وتنشئة وليس فقط معرفة ولكي تتحقق الديمقراطية في البلدان المتحولة حديثاً يجب أن يكون الناس متشربين بقيم الديمقراطية وهذا يتطلب قدراً من الثقافة والنضج السياسي، ووجوب ان تكون الديمقراطية راسخة في عقول الأفراد والحكام على حد سواء[3].

ج- انهيار شرعية النظم التسلطية:

إن ضعف أداء النظام يهدد ضمان استقراره، وبالتالي فقدان شرعيته وتختلف مشاكل الشرعية في النظم السياسية للدول، حيث يمكن أن تكون نتيجة ضعف الاستقطاب

[1] محمد محفوظ , **الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية المدنية**, بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1, 2002,ص200

[2] جان ماري دانكان، **علم السياسة**" ، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر,1998,ص 159

[3] فرانشيسكا بيندا وأخرون " :**التحول نحو الديمقراطية الديمقراطي في العراق**, ستوكهولم ,الموسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2005,ص22

الجماهيري أو نتيجة انعدام آليات التجديد الذاتي للشرعية، أو نتيجة عدم تحقيق الوعود. وهذا ما يؤدي إلى ضعف وتدهور النظم السياسية، كون الأنظمة السياسية التي تعاني من مثل هذه المشاكل تميل إلى انتهاك القواعد الدستورية والقانونية وتحويل الدستور إلى وثيقة شكلية توضع لتغطية ممارسات الحاكم وإضفاء الشرعية عليها.

غير أن أي نظام سياسي يفتقد إلى آليات الضبط السياسي والاستقطاب الجماهيري ويعجز عن أداء وظائفه سوف يؤدي به ذلك حتما إلى فقدان شرعيته، وهذا يمكن أن يرجع إلى عدة أسباب سنحاول التطرق لها وهي كالتالي[1]:

- رفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قواها في السلطة.
- محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع وكبت حريات الأفراد.
- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة الشرعية بالاستناد إلى النزعة الوطنية.
- محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي.
- المبادرة بوضع حد للحكم السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي.
- وهذا ما هو حاصل تقريبا في أغلب الأنظمة العربية، التي تعاني من مشكلة الشرعية كونها غير قادرة على ايجاد الحلول والبدائل التي يسعى اليها اغلب افراد المجتمع، إما بصورة ممنهجة ومقصودة وهي تغيب الوعي واحتكار صنع القرار، وإما بصورة اعتباطية بسبب التراكمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وعدم القدرة على التكيف والتجديد التي تسمح لها بمواكبة التطور والوعي السياسي الذي يتبلور يوما بعد يوم في اذهان تلك الشعوب، وما يفرضه ذلك التطور من تغير يشمل كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولعل هذا ما يفسر موجات التحرر الديمقراطي الثالثة والربيع العربي الذي القى بضلاله على المشهد السياسي[2].

[1] رفيق حبيب, **حروب الديمقراطية معارك الهيمنة و الإصلاح** .القاهرة :مكتبة الشروق الدولية،2006,ص99

[2] فاديا كيوان و آخرون، **المجتمع المدني العربي و التحدي الديمقراطي** .بيروت :مركز توفيق طبارة,2004,ص73

د- دور العوامل الاقتصادية:

لابد من الإقرار بأهمية العامل الاقتصادي في التحول الديمقراطي، حيث ان زيادة النمو الاقتصادي تنعكس ايجابا على تكوين الشعوب في مختلف المستويات، وهذا ما أشار اليه **صامويل هينغتون** في كتابه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، وكيف ان النمو الاقتصادي يؤثر بثلاثة طرق في عملية التحول الديمقراطي، وأشار بداية إلى الطفرة التي عرفها سوق المحروقات مما انعكس ايجابا على اسعار النفط، والثانية نتيجة وصول عدد من الدول إلى مستويات نمو اقتصادي عالي ساهم في تحقيق عملية التحول الديمقراطي، ليصل هينغتون في النهاية إلى النمو الاقتصادي الشديد السرعة، الذي ساهم في زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد كبير من الدول، حيث أن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية.

وأدت الأزمات الناجمة أما للنمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية[1]، إلا ان فوكوياما خالفه الرأي ونظر إلى الديمقراطية على أنها عملية سياسية لا ترتبط بالاقتصاد[2]، وهذا ما أكدته تجربة النمو الاقتصادي في العديد من الدول الأسيوية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة من التنمية الاقتصادية في ظل نظم تسلطية ك ماليزيا،اندونيسيا. لكن هنالك صعوبات أخرى تتعلق بالقدرة على حل المشاكل الاقتصادية شبه المزمنة في الدولة التسلطية، المتمثلة في البطالة العالية للشباب وانخفاض مستوى الدخل الفردي لدى فئات واسعة، بحيث أن عامل الموازنة مفقود في مستوى الدخل والفجوة الكبيرة بين المداخيل وسوء توزيع الثروة ووجود بنية اقتصادية ريعية، أو تعتمد على قطاعات هشة مثل السياحة والخدمات، وتراجع وتيرة التصنيع إضافة إلى أتسام الاقتصاد في أغلب الدول التسلطية بالإدارة البيروقراطية المتضخمة وبسيطرة الدولة على الكثير من جوانبه.

---

[1] محمد عابد الجابري,**إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**" ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد167, 1993 ,ص05

[2] أنطوان نصري مسرة, **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان**" ، القاهرة، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية،1995,ص89

فالعامل الاقتصادي يمثل تحدياً مهماً في عملية التحول الديمقراطي حيث إن تعرض الحكومات المتحولة ديمقراطيا لنكسات اقتصادية يمكن أن يؤدي إلى الفشل في تحقيق الترسيخ الديمقراطي، لأن الدولة الديمقراطية تتطلب مستوى رفاه عام بين المواطنين وتوسعاً في حجم الطبقة الوسطى لكي تلعب دورها الصحيح، حيث أن العديد من الدراسات أكدت على توقف نجاح عملية التحول الديمقراطي بوجود انتقال اقتصادي ناجح يعالج المشكلات الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنون[1]، وهنالك قوانين علمية ثابتة تحدد العلاقة السببية بين المعطيات والعوامل الاقتصادية من جهة ونظام الحكم والسلوك السياسي من جهة أخرى، كما ان للعوامل الاقتصادية دور بارز في إعطاء النظام السياسي مميزات خاصة، فالدول الغنية مثلاً تميل إلى اعتماد أنظمة ليبرالية لأن قدرة المواطن على تلبية حاجاته المادية لا تستدعي منه دعوة الدولة للتدخل مباشرة في الشأن الاقتصادي، فتستمر حرية المنافسة الاقتصادية حيث تبدو الوسيلة الأساسية لضمان الازدهار والتطور، إذن يؤدي العامل الاقتصادي دورا بارزا في إحداث عملية التحول الديمقراطي فيما يتصل بتحديد مختلف مجالات التصنيع التي تتيح الموارد والعائدات الكبيرة التي تزيد من قوة الدولة وانعكاسها على رفاهية الفرد وديمومة عمله باستمرار.

هـ-دور مؤسسات المجتمع المدني:

لقد تعددت التعاريف حول مصطلح المجتمع المدني ودون الخوض في مجملها نذكر أهمها وقد عرف المجتمع المدني بأنه: مجمل التنظيمات غير الإرثية، غير الأسرية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح المشتركة لأعضائها.

[1] لاري دايموند,**الثورة الديمقراطية** ,النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي, ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي ط1 ,1995,ص37

وفي تعريف آخر على أنه المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من المنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة، وهي التي تمارس الرقابة على عمل الحكومة للحيلولة دون استبدادها[1].

كما عرف أيضا بأنه شبكة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات[2].

وتكمن أهمية المجتمع المدني في تدعيم و ترسيخ المبادئ الديمقراطي، كونه يمثل البيئة المناسبة لغرس وتنمية القيم الديمقراطية، خاصة مع تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي ووسائل الإعلام، مما يساعد على إدراك الجماهير لحقوقها الطبيعية و تنامي اهتمام المثقفين من خرجي الجامعات في المشاركة السياسية، وتبلور دور الحركة النسائية و منظمات حقوق الإنسان[3]، وتلعب مؤسسات المجتمع المدني الدور البارز في تطوير الديمقراطية ومحاربة كل صور التعصب الطائفي والقبلي والعرقي ودفع عجلة التقدم إلى الأمام بوساطة التوازن المطلوب بين سلطة الدولة وهذه المؤسسات بما يصب في خدمة افراد المجتمع وتنشئتهم وفق المبادئ التي تقتضيها الممارسة الديمقراطية، حيث ان مؤسسات المجتمع المدني وبسبب استقلاليتها تلعب دور المحاور الدائم للحكام، وتشكل وسيلة التعبير عن احتياجات المواطنين، ويعتمد استمرارها على مشاركة الأفراد وتؤدي دورا كبيرا وجوهريا في عملية الرقابة، كونها القناة الحقيقية بين الفرد والسلطة وتسعى دائما إلى تحقيق التوازن السياسي.

فتزايد قوة مؤسسات المجتمع المدني يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية فعلى المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع والتحضر تعمل هذه المتغيرات جميعا

---

[1] إليا حريق و آخرون، **المجتمع المدني و التحدي الديمقراطي** .بيروت :مركز توفيق طبارة الاجتماعي,2004,ص66

[2] الهرماسي عبد الباقي " , **المجتمع و الدولة في المغرب العربي** , " مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت , 1989,ص57

[3] محمد الجوهري, **الثقافة والحضارات** :اختلاف النشاة والمفهوم ,القاهرة ,الدار المصرية اللبنانية ,2009,ص 38.

على خلق وتقوية جماعات المصالح والتجمعات الطوعية، فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار "**دي توكفيل**" هي حجر أساس للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدون مباشرة الأنظمة السلطوية.

ع- النظام الحزبي:

يشكل النظام الحزبي عاملاً مؤثراً في دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، وحتى في ظل بروز دور مؤسسات المجتمع المدني، تظل الأحزاب السياسية تلعب دورا مهماً نظرا للوظائف التي تقوم بها، وتتمثل في التنشئة السياسية، وتجميع المصالح والتعبير عنها، وتنظيم المنافسة الانتخابية، ووضع أجندة صنع السياسة، وتشكيل الحكومات الفعالة، واستيعاب الجماعات والأفراد في العملية الديمقراطية، واضفاء روح وصورة للتعددية السياسية التي تعد المقوم الأساسي للديمقراطية[1].

إن إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الحزبي وتقويته يدعم الحكومة ويضفي الشرعية عليها، وينظم المطالب والصراعات من خلال إجراءات محددة ولعل أحد أهم العقبات التي تواجه النظم التي تحولت للديمقراطية ويحول بينها وبين ترسيخ ديمقراطيتها هو ضعف المؤسسات الحزبية، وذلك على العكس مما كان سائداً خلال معظم سنوات القرن العشرين، حيث كانت الابنية الحزبية تمثل أحد أسس النظم الديمقراطية وبالرغم من ذلك فليس كل نظم الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي ذات نظم حزبية ضعيفة, فهناك بعض الدول مثل :إسبانيا، البرتغال، اليونان قد أخذت بعض الوقت لإقامة نظم حزبية على درجة عالية نسبيا[2].

وبالرغم من أن الثورة التكنولوجية العلمية ممثلة في تطور وسائل الأعلام الجماهيري، وزيادة سهولة الانتقال والسفر، وتكنولوجيا المعلومات، قد أدت إلى ت ا رجع أهمية الوظائف التي تقوم بها الاحزاب كأداة للاتصال مفتوحة بين المواطنين والقيادات السياسية، إلا أن

[1] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق,ص24.

[2] محمد فريد حجاب, **أزمة الديمقرطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث** ,مجلة المستقبل العربي،بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية, العدد164,ص75

الديمقراطية هي حرية تداول السلطة بين الاحزاب في ظل انتخابات حرة نزيهة عامة وبالرغم من التعدد الحزبي لا يعني تحقيق الديمقراطية الحقيقية[1].

إلا أن الأحزاب السياسية تعد أهم أدوات نشر الثقافة السياسية الديمقراطية ويتوقف ذلك على طبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب من ناحية، وطبيعة قياداتها وكوادرها ومدى التزامها بالديمقراطية من ناحية أخرى، فبناء مؤسسات سياسية قوية من ضمنها الاحزاب هو ضمان لتحقيق الديمقراطية.

نخلص إلى ما تقدم إنّ العوامل الداخلية تؤدي دورا بارزا في عملية التوجه نحو الديمقراطية وإحداث التحول الديمقراطي وهي بلا شك تتأثر بالعوامل الخارجية والمتغيرات الدولية بشكل كبير إلى ان تصبح امتدادا لها خاصة ما تفرضه الضغوطات المعبرة عن صور التفاعل الدولي والتي تدلي بدلوها في دفع الانظمة إلى انتهاج مسار الديمقراطية.

2- العوامل الخارجية External factors:

تلعب العوامل الخارجية دوراً بالغ الاهمية في عملية التحول الديمقراطي وما يفرضه النظام الدولي الجديد وتنامي ظاهرة العولمة وانعكاساتها على البلدان المتحولة ديمقراطيا والضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية وبالأخص المالية منها كصندوق النقد الدولي ومنظمات حقوق الانسان التي تعمل على المراقبة وتشجيع الديمقراطية، وسوف نحاول الخوض في تفاصيل هذه العوامل على الشكل التالي:

أ- النظام الدولي الجديد:

إن انهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يمثل القاعدة الكبرى للأنظمة الشمولية والسلطوية وبروز الولايات المتحدة الامريكية وتصدرها لريادة العالم، تحت شعار توحيد المصير العالمي والسياسة الدولية من خلال تسويق الديمقراطية والتحول الديمقراطي كإيديولوجية تتفرد بها امريكا عن غيرها، ومحاولة فرض تلك الايديولوجية على الدول هو في حد ذاته ضمان

[1] فراس البياتي, **التحول الديمقراطي في العراق**,بيروت,العارف للمطبوعات,ط1, 2013,ص15

للثبات، بعبارة أخرى إن تعامل الولايات المتحدة مع الديمقراطية هو تعامل براغماتي أساسه المنفعة، فما هو نافع هو مقبول فالديمقراطية الامريكية من دون كل الاشكال الديمقراطية الاخرى، هي التي تتمتع بالقبول في نظر الولايات المتحدة بسبب النفع الذي تحققه من خلال تحقيقها " النظام " الذي يشكل عنصرا ضرورياً في سير عمل السوق الحر التي تحرص الولايات المتحدة على ضمان وجودها[1].

فالولايات المتحدة مع الديمقراطية ضمن هذا الإطار هو الذي يفسر موقفها المعارض اتجاه بعض التجارب الديمقراطية، وهذا ما يؤكده موقفها المناوئ للتجربة الديمقراطية في تشيلي في عهد الليندي، والتجربة الديمقراطية في الجزائر التي تكللت بفوز الإسلامين[2].

إن الولايات المتحدة والغرب عموماً شجع وسوف يشجع الديمقراطية في البلدان التي لا تخضع لسيطرته ولكنه لن يشجع التحول الديمقراطي وليس من مصلحته أن يفعل ذلك في المناطق التي تخضع لنفوذه وسيطرته، فهو يعمل على تشجيع الديمقراطية في المناطق الخارجة عن سيطرته لكي يعمل على فتح ثغرة تساعده على الدخول منها.

إن تأثير بنية النظام الدولي الجديد على عملية التحول الديمقراطي مسألة في غاية الاهمية تفرض نفسها بشكل قوي وفي أحيان كثيرة ترفض خصوصية التطور التاريخي لأية امة من الأمم.

[1] أوتاوى مارنا و كاروذرز توماس، **المعونة الأجنبية لدعم الديمقراطية** ,ترجمة :محمود بكر، القاهرة, مركز الأهرام للترجمة و النشر،2006,ص99

[2] عبد الرضا الطعان ,**الديمقراطية الامريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد**,المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد7.ص.19

ب- العولمة:

في ظل العولمة أصبح المجتمع المعاصر هو مجتمع المعلومات التي تتسم بأنها غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت لأنها تراكمية وهي تؤدي دورا بالغ الاهمية في تنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية كما أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهني والإبداع والتجديد[1] .

أرتبط بذلك ثورة اتصالات هائلة تتمثل رموزها في عولمة البث التليفزيوني المباشر من خلال الأقمار الصناعية فضلاً عن شبكة الانترنت التي أحدثت ثورة في مجال الاتصال الإنساني وفي مجال المعرفة البشرية على حد السواء.

في هذا الإطار يمكن أن تؤدي ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى ظهور أنماط من الديمقراطية تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين مثل الديمقراطية التشاركية **Participatory Democracy** أوالديمقراطية التداولية **Deliberative Democracy** التي تقوم على التي تقوم على الاتفاق وضبط النزعة الإنسانية بهدف الوصل لقرارات تتسم بالشرعية .كما أن تكنولوجيا المعلومات واستخدام وسائل الاتصال عبر أجهزة الحاسوب يؤدي إلى ظهور ما يسمى بديمقراطية المعلومات أو الديمقراطية الالكترونية أو الرقمية **Digital Democracy** وتتمثل ابعاد هذه الديمقراطية التي تمثل أحد أوجه تطور النظرية الديمقراطية في أربع مقومات هي[2]:

حماية خصوصية الأفراد، الحق في المعرفة، حق استخدام المعلومات، وحق المواطن في الاشتراك المباشر في كل مستويات صنع القرارات المحلية والكونية والحكومية فالديمقراطية الرقمية أو المعلوماتية هي ممارسة الديمقراطية بدون حدود، في الوقت أو الفضاء أو الظروف المادية الاخرى وان كان ذلك لا يمثل بديلاً للممارسات السياسية التقليدية.

---

[1] عبد الإله بلقزيز, **العولمة والهوية الثقافية عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة** ، مجلة المستقبل العربي ,العدد229, 1998, ص92.

[2] علي عباس مراد،**ديمقراطية عصر العولمة**(ط1 ،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)،2007, ص101

وعليه فأن للعولمة في الوقت الحاضر تأثير كبير على فرص التحول الديمقراطي، لما تحتويه من عناصر ومبادئ تتسم بسرعة الاتصال بسبب عنصر تدفق المعلومات على كل المستويات مما أثر على طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين وتسهيل عملية المشاركة السياسية[1].

ج- ضغوطات المؤسسات المالية الدولية:

تؤدي المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورا مهماً في دفع عمليات التحول الديمقراطي عن طريق المنح والقروض التي تقدمها للدول النامية، والتي تقيدها بشروط سياسية، يدفع باتجاه تفاقم مشكلة المديونية عند تلك الدول، واستخدام هذه الورقة لفرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات، ودمج المجتمعات المتلقية في شبكة واسعة من العلاقات والنظم، تصنع ما صار يعرف بالتبعية والجديد ايضاً أنه لم يعد المال يستخدم ضمن شعارات الصداقة والتعاون كما كان من قبل، وانما صار الموضوع برمته علنياً ومحل مفاوضات تتداولها وسائل الاعلام بشأن حجم المساعدات الاقتصادية وشروطها[2].

أما بخصوص سلاح المديونية، فقد أصبح من بين أهم الوسائل المعتمدة للضغط على الدول النامية للاستجابة لمتطلبات الرأسمالية العالمية وذلك في ضوء استراتيجية مركزية عالمية أهم ملامحها[3]:

- اجبار البلدان المدينة على انتهاج نموذج للنمو الرأسمالي التابع.
- التخلي تماما عن احلام التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة في البلدان النامية.

---

[1] علي خليفة الكواري وآخرون،**المسألة الديموقراطية في الوطن العربي**(ط 2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية)،2002 , ص130

[2] بيقنون، موردانت ميشال، **أمريكا المستبدة :الولايات المتحدة و سياسة السيطرة على العالم,** ترجمة,حامد فرزات، دمشق,اتحاد الكتاب العرب2001 ،ص135

[3] صلاح سالم زرنوقة ": **اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث**" ، مجلة السياسة الدولية,العدد122, ص81

- سلب حرية القرار الاقتصادي الوطني في الدول المدينة وإملاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدافع عن مصالح الراس المال الاجنبي وتحميها.
- تهيئة مناخ البلدان النامية لعودة الاستثمارات الاجنبية الخاصة.
- اعتماد وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القاضية بتقليص حجم الانفاق العام والدعم الحكومي، من دون النظر إلى ما قد تثيره هذه الوصفات من إشكاليات جانبية على الصعيد الداخلي.

حيث ادت هذه السياسات المنتهجة إلى ردود افعال سلبية تمثلت في تهميش الجماهير وإفقارها وتجديد استغلالها، وأتساع الهوة بين قلة متخمة وأغلبية معدومة مما أسهم في بروز الايديولوجيات المعادية للديمقراطية[1].

إن فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست جديدة، ولكن الجديد في السنوات الاخيرة أنها اصبحت سلاحاً استراتيجيا واسع الاستخدام ينطوي على تنازلات سياسية وإستراتيجية واضحة من جانب المتلقي، وتلعب الدول الكبرى دورا كبيرا في هذا الموضوع حيث غالباً ما تكون هذه المساعدات مشروطة بجوانب سياسية تمس في احيان كثيرة الجانب السيادي لتلك الدول.

د- المحاكاة أو العدوى والانتشار:

ان نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى، وعبر عنها" صاموئيل هينغتون" بكرات الثلج بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية، فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت[2]، و تتم عملية التحول بالمحاكاة سواء نتيجة لتشابه المشاكل التي تواجه الدول المعنية، أو الاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي

[1] رمزي زكي ": **أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة :**الاليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث ,مجلة السياسية الدولية ,العدد 86,ص84

[2] خمش مجد الدين,**العولمة وتأثيرها في المحتمع العربي .**الأردن :دار مجدلأوي للنشر والتوزيع،2010,ص83

يوفر الحل لهذه المشاكل، أو لأن الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية أصبحت قوية وتعتبرها الدول الأخرى نموذجا سياسيا يقتدى به[1]..

كما أن نجاح التحول يثبت للقيادات السياسية إمكانية إنهاء النظام السلطوي وإرساء النظام الديمقراطي، عن طريق تقليد ومحاكاة الأساليب التي اتبعتها الدول التي نجح فيها التحول الديمقراطي.

ففي ظل الثورة التكنولوجية العالمية وثورة الاتصالات أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي، أو أن تحجب عن شعوبها المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى، كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالمية لا تخص دولة بعينها، مما يشكل قيدا على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها، كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي و كشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية، خاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات والجمعيات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان و الحريات العامة[2].

المطلب الثاني: أنماط وآليات التحول الديمقراطي:

أولا: أنماط التحول الديمقراطي:

سنحاول التطرق إلى أنماط التحول الديمقراطي وفق منظور بعض الباحثين والمهتمين بظاهرة التحول الديمقراطي من جهة، ووفق تصور صامويل هينغتون الذي قسمها إلى ثلاثة أنماط:

[1] البار أمين .**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية** .الإسكندرية ,مكتبة الوفاء,2014,ص257

[2] بوحنية قوي, **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** .الأردن :دار الراية للنشر والتوزيع,2011, ص117

* نمط التحول الديمقراطي في أعقاب ثورات اجتماعية تاريخية كما حدث في بريطانيا، والولايات المتحدة وفرنسا، وفي رومانيا ضد حكم الزعيم "نيكولاي تشأوشسكو "في أواخر القرن العشرين.

* نمط التحول تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه، كدور الاحتلال البريطاني في الهند، ودور الاحتلال الامريكي في العراق، إلا ان نجاح هذا النمط لا يتوقف على ارادة الدولة المحتلة فقط وإنما على تبني النخب في تلك الدول لقيم الديمقراطية وإجراءاتها.

* نمط التحول تحت أدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة وهو نمط للتحول يأتي بعد انهيار النظم الاستبدادية أو موت الحاكم المستبد أو عقب هزيمة عسكرية تفقده شرعيته، بما يؤدي إلى وصول نخب ديمقراطية تدير عملية التحول الديمقراطي وتختار لنفسها أن تضع قيوداً دستورية على ممارستها للسلطة[1] :مثل حالة موت الجنرال فرانكو في اسبانيا سنة 1986.

* نمط الانفتاح السياسي التكتيكي الذي يفضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة وهو نمط يبدأ بمحاولة النخب الحاكمة تحديد مدة بقائها في السلطة عن طريق أبداء قليل من المرونة والانفتاح السياسي التكتيكي أو المرحلي :كالسماح بوجود أحزاب سياسية صغيرة معارضة أو نوادي وتجمعات ثقافية ثم التضييق عليها في بناء قواعد شعبية مستقلة ، ثم لا تستطيع النخبة الحاكمة وقف عملية الإصلاح بفعل المعارضة الا أنه يشترط في هذا النمط قوة المعارضة واتفاقها، ولا ينطبق على المعارضة الضعيفة أو المتشرذمة مثل :الاتحاد السوفيتي "السابق " في عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف[2].

* نمط تعاقد النخبة المستبدة على انسحابها من الحياة السياسية بعد ارتفاع تكلفة القمع والعنف ضد الجماهير، بحيث يكون الحاكم غير قادر على تغطية تكاليف القمع، وبالوقت نفسه لا يملك القدرة على أدارة عملية التحول الديمقراطي، ومن هنا يكون أحسن بديل ممكن

[1] محمد محفوظ ,**الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية المدنية** ، بيروت، ، المركز الثقافي العربي، ط1 ,2002,ص 58

[2] عبد الخالق عبد الله, **العولمة السياسية, العولمة وتداعياتها على الوطن العربي** , بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية,ط1, 2002, ص87

للنخبة الحاكمة هو أن تنسحب من الحياة السياسية بعد أن توقع عقداً يضمن لها عفواً سياسياً مع بعض الامتيازات، وتعهدها ألا تقف حجر عثرة في مواجهة السلطة الديمقراطية الجديدة، مثل انسحاب رئيس التشيلي" بنوشيه" من الحياة السياسية عام 1990.

أنماط التحول حسب صامويل هينغتون:

- **نمط التحول من اعلى:** وعادة يكون هذا النمط برعاية اعلى هرم السلطة كون القادة يلعبون الدور الاهم والحاسم في عملية التحول الديمقراطي، وذلك بشعورهم وإدراكهم بخطر تصعيد الجماهير التي تطالب بالتغير، وفشل كل محاولات القمع والقوة التي استخدمت ضد الأفراد، لذلك تأخذ بزمام المبادرة و تمنح الشعب بعض الإصلاحات أو تعده بذلك، وقد يكون ذلك انعكاسا لرغبة حقيقية نحو التحول الديمقراطي أو مراوغة سياسية لتهدئة الجماهير للخروج من مأزقها، وبالتالي تمنح نفسها مزيدا من الوقت، لتطوير وصياغة آليات جديدة تمكنها من فرض هيمنتها وامكانية اطالة عمرها في البقاء والسيطرة[1].

ومن هنا يمكن التميز بين نوعين أو مسارين يستقطبان عملية التحول الديمقراطي الأولى يتبناها القادة السياسيين، والثانية يتبناها القادة العسكريين، ومن اهم سمات هذا النوع من التحول هي[2] :

* إن قادة النظم السلطوية يمكن أن يرتدوا على مبادرة التحول الديمقراطي، إذا أدى انفتاح النظام السياسي إلى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع، بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام.

* إن القرارات المتعلقة بتبني المؤسسات الديمقراطية الأساسية يتخذها المسيطرون على السلطة مدفوعين أساسا بمصالحهم الخاصة الشخصية والجماعية.

* أنه بإمكان القادة السلطويين صياغة قواعد رسمية للعملية السياسية تضمن الحفاظ على مصالحهم الحيوية في ظل نظام ديمقراطي جديد.

[1] صامويل هينغتون ,مرجع سابق ,ص89.
[2] أحمد منصور ، مرجع سابق ، ص61.

– **نمط التحول من خلال التفاوض :** يحدث هذا النمط من التحول عندما تجد السلطة نفسها مجبرة على الخروج من النظام السلطوي و تبني نظام ديمقراطي، من خلال وجود مجموعة من المؤشرات التي تدفع النظام القائم إلى التفاوض، كون عدم استقرار الأوضاع الداخلية وتزايد الضغوطات الخارجية وتعبئة الجماهير وإلحاح المجتمع المدني والدولي اصبح وضعا يشكل في حد ذاته ضرورة ملحة ولا مفر منها من اجل التخلي عن السلوكيات السابقة لتبني قيم ديمقراطية من شأنها الحفاظ على الاستقرار الداخلي من جهة، والحفاظ على تواجد رموز النظام السابق في عملية وهيكلة السلطة الجديدة من جهة أخرى، وعادة ما يتوج هذا التفاوض بإقرار مواثيق وقوانين ولوائح جديدة تصبح ملزمة لكلا الاطراف [1].

وتجدر الإشارة أنه لا يشترط أن تكون عملية التفاوض مكتوبة فقد تكون عبارة عن تفاهم غير مكتوب بين الطرفين يعكس التزام كل طرف بتنفيذ بنود ذلك الاتفاق، ومن أمثلة التحول من خلال التفاوض، حالة الجزائر حيث جرى الانتقال فيها نحو التعددية في أعقاب أعمال الاحتجاج السياسي العنيف والواسع النطاق في أكتوبر 1988، وكما حدث في جنوب افريقيا حيث اضطر أنداك الرئيس دوكليرك بعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية إلى التفاوض مع المؤتمر الوطني الافريقي بقيادة نيلسون منديلا.

– **نمط التحول من خلال الشعب:** يعد هذا النمط أكثرهم اتساماً بالعنف، فيأتي التحول الديمقراطي في أعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ومطالبات من قِبَل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة، كما أنه يتسم بضعف القيادات القائمة على النظام في مواجهة القوى المعارضة، بالقدر الذي يسمح للقوى المعارضة بالإطاحة بالنظام القائم على نحو ما، جاء في حالات كل من ألمانيا الشرقية والأرجنتين ورومانيا، حيث بدأت قوى النظام في فقد قوتها ومصداقيتها وشعبيتها على المستوى الاجتماعي، في ظل تنظيم معارضة استمد قوته من ضعف النظام ومن خلال التأييد الشعبي الذي ضاق بنظامه وإخفاقه في تحقيق الحد الأدنى

[1] سالم حسن .**تحديات التحول السياسي** .القاهرة :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2014,ص 39

من احتياجاته ومطالبه مما أفضى إلى إحلال قوى المعارضة محل النظام القائم، وهو ما يطلق عليه هنتنغتون نمط "التحول الإحلالي"[1].

وعادة ما يكون الحافز الرئيسي لهذا النمط من عملية التحول الديمقراطي بروز دلائل على تدهور سلطة النظام التسلطي وتحرك قوى المعارضة لاستغلال هذا التدهور، حيث أن النخب المعارضة لا تتمتع بالقوة الكافية التي تمكنها من فرض التغييرات التي ترغب فيها، وأن سلطة وقوة النظام التسلطي قد تدهورت بالدرجة التي لا تمكنه من قمع المعارضة بصورة حاسمة[2].

من جهة أخرى يمكن أن تدور الأسباب المؤدية إلى هذا النمط حول وفاة الديكتاتور الحاكم والذي يعتبر القوة الرئيسية في النظام، حيث تؤدي وفاته إلى ضعف النظام القائم، ومن ثم ظهور الصراعات وأعمال الشغب والاضطرابات[3].

ومن أمثلة هذا النمط في عملية التحول الديمقراطي، نجاح الحركات الاجتماعية الغاضبة في الفلبين في إجبار الرئيس "جوزيف استرادا" على التنازل عن منصبه تحت وطأة التظاهرات الشعبية العارمة التي طالبت بملاحقته قضائياً على مخالفات مالية وانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قياداته في ارتكابها.

من خلال تطرقنا للأنماط المتعددة التي تصحب عملية التحول الديمقراطي يظهر لنا جليا أنها عملية في غاية التعقيد يمكن ان تتحقق اما بطرق سلمية وهنا عادة ما تنصاع القيادة والنخب للتغيير ومنها ما يتحقق بطرق غير سلمية وغالبا يقودها الأفراد المعبرين عن غضبهم اتجاه سياسات النظام الحاكم، وهذا ما يقودنا إلى التطرق والغوص في آليات التحول الديمقراطي السلمية منها أو غير السلمية.

---

[1] سالم حسن.مرجع سابق,ص47

[2] منيسي احمد وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مصر :مركز الدراسات السياسية.2004,ص88

[3] محمد احمد نايف،" **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**, ، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1, 2012,ص77

ثانيا: آليات التحول الديمقراطي:

الآليات السلمية:

يتم هذا التحول دون اللجوء إلى استعمال العنف، فالتحول الذي يحدث يكون مفتوح من طرف السلطة، أو قد يكون عن طريق تعديل الدستور واجراء انتخابات، كما حدث في البرازيل حيث ان السلطة هي من بادرت بذلك، بمعنى ان التحول الديمقراطي في هذا النوع يتم بدون عنف أو اكراه مادي ويكون ذلك من السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغير للتكيف مع المعطيات الجديدة والأوضاع الراهنة، كما يمكن ان يحدث هذا التغير عن طريق ضغوط خارجية[1].

وهناك عدة آليات تكرس عملية التحول الديمقراطي ولعلها تتجسد في تبني مفهوم ومبدأ التداول على السلطة، الذي لا يمكن ان يتحقق الا من خلال ضمان اقتراع وانتخابات تكون حرة و نزيهة، والتي يمكن من خلالها تفعيل عملية المشاركة السياسية لدى الأفراد واسهامهم في عملية اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة التي تعبر عن حاجاتهم، وبالتالي جعل الفرد اكثر ديناميكية في المشهد السياسي وذلك من خلال ضمان حرية الحصول على المعلومات وفق مصادر متعددة، اضافة إلى حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة تسهم في العمل الجمعوي، الذي يكون له الحق في الرقابة والتوجيه وضمان حرية التعبير وتقبل الراي والراي الآخر[2].

[1] أيزنستات، **تناقضات الديمقراطية أوجه الضعف و الاستمرار و التغير**,ترجمة :مها بكير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر،2002, ص213

[2] سعيد العلوي,**عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي** ,مطابع المستقبل ,بيروت,2006,ص 63

آليات غير سلمية:

يحدث التحول غير السلمي عموما عند رفض أو تعنت الطبقة الحاكمة وعدم انصاتها وتلبيتها للمطالب، سواء للنخبة أو الأفراد، وهنا نميز بين نوعين من اللجوء إلى العنف والشغب لتغير النظام السياسي، فالأول يكون بين أفراد النخبة الحاكمة وهي التي يتم فيها تغير النظام السياسي عن طريق انقلاب عسكري، والثانية يكون فيها المطالبة بالتغير عن طريق الجماهير، من خلال ثورة شعبية تطيح بالنظام القديم ليحل محله نظام جديد[1].

ويتخذ العنف السياسي عدة اشكال تظهر من خلال الاغتيالات، الانقلابات، المظاهرات، الاعتصامات، العصيان المدني، الثورات الشعبية .....

[1] عماد بن محمد ,التدأول على السلطة ,تم تصفح الموقع يوم 2019/09/08 -http//fr.scribd.com/doc/117006151

المبحث الثالث: ماهية الثقافة السياسية:

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية:

يعتبر مفهوم الثقافة السياسية مفهوما يعتريه الغموض، كونه ذو صلة بمفاهيم عديدة من جهة ومن جهة اخرى عدم ارتكازه على مستوى واحد من التحليل والتفسير، وكذلك المحاولات العديدة للتأصيل العلمي، حيث يؤكد بعض الدارسين والمهتمين ان دراسة الثقافة السياسية انما هي ضرب من الخيال السياسي **Political Imagination** ، وذلك لضرورة الاحاطة بالإطار المرجعي للثقافة السياسية في شموله وكليته، من خلال دراسة المعتقدات والقيم والمعايير وأنماط السلوك التي تكمن خلف القرارات والعمليات السياسية، وهذا ما يفسر أهمية كتابات كل من "**لازويل Lasswell**" و "**موسكا Mosca**" و "**نيومان Neumann**" الذين تناولوا تحليل النظم السياسية، من خلال الخلفية الثقافية والسياسية لها بالإضافة إلى قابريال الموند وسيدني فيربا.

أولا: اصول الثقافة السياسية:

حيث يرجع مفهوم الثقافة السياسية إلى ثلاثة أصول فكرية هي كالاتي[1] :

1- الانثروبولوجيا السيكولوجية أمثال **ماليونفسكي وبنديكت** حيث اهتموا بدراسة العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات الأفراد، وأنماط سلوكهم ومن ثم ظهر الاهتمام بدراسة التنشئة الاجتماعية والولاء لمعايير الجماعة والعادات والتقاليد والشخصية الفردية.

2- العلوم الاجتماعية والذي تمثله أعمال، فيبر وباريتو ودوركايم، ....حيث قام حوار فيبر مع ماركس على أساس ثقافي، حينما أكد على أهمية الدين والقيم في التأثير على النشاط الاقتصادي والبناءات السياسية.

[1] Pareson & E.shill.Toward a General theory of action.New York.1962.pp55-ff

3- البحوث المسحية وتطور الاساليب الاكثر دقة لاختيار العينات وأجراء المقابلات وتحليل البيانات، التي ساعدت في تحديد التوجهات السيكولوجية والثقافية نحو السياسية بدلا من الاعتماد على القضايا التأملية والانطباعية القديمة حول هذه المسائل.

وهكذا تطور الاهتمام بدراسة الأسس الثقافية للوظائف التي تؤديها النظم السياسية، على أن مفهوم الثقافة السياسية أصبح يركز على السلوك الفردي لدراسة السلوك السياسي، ومن ثم أصبحت تمثل الاداة الملائمة لوصف الدور الذي تؤديه التجمعات الاجتماعية والمجتمعات المحلية، كون الثقافة تعني وجود نمط لمجموعة متكاملة من القيم التي تحقق فيما بينها نوعا من الملائمة والتي تؤلف شبكة من العلاقات.

ثانيا: تعريفات الثقافة السياسية:

يرى المهتمون والدارسون ان هناك نحو ثلاثون تعريف لمفهوم الثقافة السياسية حيث أنها تندرج ضمن التصنيفات التالية[1] :

*التعريفات السيكولوجية: والتي يمثلها كل من **بارسونز ومشليز والموند وفيربا** وهي تنظر إلى الثقافة السياسية على أنها تمثل مجموعة من التوجهات نحو الموضوعات السياسية.

*التعريفات الشاملة: وتضم محاولات تعريف الثقافة السياسية على أنها تمثل التوجهات نحو الموضوعات السياسية بالإضافة إلى السلوك الظاهر والباطن غير ان المشكلة هنا تكمن في كيفية تحليل العلاقات بين التوجهات والسلوك.

*التعريفات الموضوعية: وهي التي تنظر إلى الثقافة السياسية على أنها تلك المستويات المحددة للسلوك المقبول من الأفراد داخل اي نسق سياسي.

*التعريفات الغائية: وهي تتصور الثقافة السياسية كبناء افتراضي يستخدم لأغراض تحليلية مثال ذلك وصف نمط أو نموذج معين للثقافة السياسية يتسق مع طريقة معينة لأداء الوظائف السياسية ويمثل في هذه الحالة نموذجا مثاليا.

[1] عبد الوهاب الكيالي , **موسوعة السياسية** , مرجع سابق ,ص981.

الواقع أن القيمة الحقيقية التي تنطوي عليها محاولات تحديد مفهوم الثقافة السياسية بغض النظر عن اتجاهات التعريف تتمثل في ان المفهوم في حد ذاته يمثل اداة تصويرية مفيدة في تطوير تصورنا نحو العلاقة بين القيم وسلوك الأفراد، وبينهما وبين اسلوب عمل النظام السياسي ككل، اذ تختلف الاتجاهات من حيث عمق المعتقدات والرغبة في التصرف على ضوئها، وكذلك يرتبط بطبيعة المسائل السياسية في حد ذاتها، حيث أن هناك ما يمكن وصفه بالإطار البنائي للسلوك السياسي الذي يشمل الثقافة والتنظيم والذي يمكن من خلاله تفسير أوجه هذا الاختلاف بين أنماط السلوك السياسي.

كما تعرف التفافة السياسية على أنها الخصائص التي تكون معروفة لدى مجموعة معينة من الناس، التي يتم تحديدها من خلال اللغة والدين والعادات والتقاليد[1]، لهذا تتصف الثقافة السياسية في أي مجتمع بكونها ذات طابع جماعي له نتاج غير مادي للأفراد الذين عاشوا في بيئة واحدة لفترة طويلة من الزمن[2].

ولقد عرفها مالك بن نبي على أنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، وان هذا المحيط هو الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته[3].

ولقد عرفها ادوارد تايلور بوصفها أسلوب حياة وليس علم، حيث قال إن الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعرف والعادة وكل المقومات الاخرى التي يكتسبها الانسان كعضو في المجتمع.

وهذا ما ذهب اليه ايضا "**روبرت بريستد Roobert Bristede**" مفاده ان الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم به ونمتلكه كأعضاء في المجتمع.

[1] محمد الجوهري,**الثقافة والحضارات ,إختلاف النشاة والمفهوم**,القاهرة ,الدار المصرية اللبنانية ,2009.ص38
[2] اسماعيل عبد الفتاح ,**القيم السياسية في الاسلام** ,القاهرة,مركز دراسات الوحدة العربية .ص10
[3] مالك بن نبي ,**شروط النهضة** ,ترجمة عبد الصبور شاهين,سوريا,دار الفكر للطباعة والنشر ,1986,ص89

وفي سنة 2002 صدر تعريف عن اليونسكو نصه ينبغي أن ينظر للثقافة على أنها مجموعة مميزة من النواحي الدينية والعقلية والمادية والعاطفية للمجتمع، أو جماعة من الناس ولذلك فهي تشمل بالإضافة للفن والأدب، أسلوب حياة وطريقة العيش معا ونظم القيم والعادات والعقائد[1].

ويعتبر "**الموند**" أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية في مقال كتبه عام 1956 وعرف الثقافة السياسية على أنها مجموعة التوجهات السياسية والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه دوره كفرد في النظام السياسي[2], ويعود الفضل في البحث عن مفهوم الثقافة السياسية إلى كتابات الانثروبولوجين أمثال "**روث بندكت Ruth Bendict**" و "**مارجريت ميد Mergaret Mead**" حول الطابع القومي الذي يعنا بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفردية التي تميز ثقافة ما، وتطور هذا المفهوم على يد كل من "الموند" وسيدني فيربا اللذان تطرقا الي النمط الخاص من السلوك والانصياع للأحداث السياسية في اي نظام سياسي، وعرفا الثقافة السياسية أو كما اطلقا عليها مصطلح الثقافة المدنية Civic Culture أنها الأسس الثقافية التي تضمن الانسجام والانضباط داخل النظام السياسي ومحاولة ارساء سلوك فردي لدعم الديمقراطية[3].

وتعتبر الثقافة السياسية واحدة من بين أهم الظواهر المثيرة للاهتمام، كونها دافعا للتنمية والتحول الديمقراطي أو معيقا لها، وهذا بالنظر إلى طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، حيث ان النسق العام إما ان يساعد على تحقيق الديمقراطية وبلورتها، وإما ان يكرس طابع تسلطي وثقافة تبعية وهيمنة، واعتبر كل من الموند وفيربا أن مدخل الثقافة السياسية يعتبر من بين أهم المداخل، كون أن أي نظام سياسي يستمد شرعيته من الرموز السياسية التي تشكل معتقدات الأفراد والجماعات التي تعطي تبريرا للسلوك السياسي.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,**تقرير التنمية الانسانية** ,2002 ,الأردن، إيقون للخدمات المطبعية,2002,ص14

[2] لاري دايموند مرجع سابق.ص17.

[3] محي الدين محمود شيماء, **تدأول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا**,القاهرة,المكتب العربي للمعارف والنشر والتوزيع,2015,ص19

واعتبر الموند ان اي ثقافة لابد من أن تشتمل على ثلاث محددات:

– محدد معرفي ويرتبط أساسا بمعارف الفرد عن النظام السياسي كنتيجة للتربية والتعليم

– محدد عاطفي ويعني الادراك اليومي لطبيعة العلاقات الاجتماعية في ظل التبادل، الاتفاق، النزاع.

– محدد تقييمي ويمثل قدرة الأفراد على تقديم الأحكام والآراء عن عمل النظام السياسي[1].

في حين ان هناك من يرى أن هذه المحددات التي تطرق لها الموند غير كافية وذهبوا إلى ابعد من ذلك امثال "**ارون ويلدافسكي Aron Wildavsky**" الذي من جانبه لم يعرف الثقافة السياسية إلا من خلال الوظائف التي تقوم بها داخل النظام والتي تتمثل في:

– وظيفة التفكير(**meaning function**) وتسمح بوصف أنماط التفكير التي تعطي معنى للأشياء والأحداث.

– وظيفة المسؤولية (**Responsability function**) وتساعد على وضع المعايير التي تحدد مستوى مسؤولية الأفراد عن سلوكهم تجاه النظام السياسي.

– وظيفة الحدود (**Boundry function**) وتحدد أنماط السوك وأشكال الحياة غير المقبولة في الجماعة[2].

فالثقافة السياسية إذن هي جملة القيم والمعارف والقدرات التي تبنى على أساس طريقة التفكير، ووصف مسؤولية الفرد في التعامل مع الظواهر السياسية والعمل على تقييمها من خلال علاقة مدخلات النظام بمخرجاته.

وعرفها "**لوسيان باي Lucain pye**" على أنها مجمل القيم الاصيلة والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوهر العملية السياسية [3].

---

[1] قزداري حياة :**الثقافة السياسية والممارسة الاعلامية في الجزائر**،طاكسيج كوم الخرايسية الجزائر ، 2008,ص23

[2] WILDAVSKY Aaron(, « Choosing Preferences by Constructing Institutions: A Cultural Theory of Preference Formation », The American Political Science Review, Vol. 81, No. 1. (Mar., 1987), pp. 3-22,

[3] لاري دايموند، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي، ط1 ،1994، ص16

وعرفها "**كمال منوفي**" أنها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة.[1]

ويعرفها "**ستيفن فيشر**" على أنها نمط من المعتقدات والافتراضات التي تمثل توجهات الناس العاديين اتجاه العام وهذه الثقافة تتعلق بالسياسية والإيديولوجية المستخدمة بالسياسية للوصول إلى أهداف مستقرة مستخدمة من قبل السياسيين.

بالإضافة إلى ما تقدم به كل من الموند وارون من محددات للثقافة السياسية، هناك من يرى محدد اخر وجب التطرق اليه حيث يعتبر الاكثر دقة في التعبير عن الثقافة السياسية والتي تضع هذا المفهوم في إطار مؤسسي لتجعل منه محددا لمفهوم الدولة ونموذجا للشرعية فالثقافة السياسية يمكن تصورها على أنها البيئة والمناخ السيكولوجي والقيمي الذي يعمل داخله النظام السياسي.[2]

من خلال عديد التعريفات التي تطرقنا لها فيما يخص مفهوم الثقافة السياسية فيمكن صياغة وبلورة **تعريف اجرائي** على ضوء التعريفات السابقة حيث يمكن اعتبار الثقافة السياسية، على أنها مجموعة انساق تختلف باختلاف الاجيال ودرجة الانتماء والإحساس بالهوية، والتي تمثل بدورها محصلة تفاعل الخبرات والإيديولوجيات والثقة أو عدمها في الرموز السياسية والمعتقدات الدينية والواقع الجغرافي والوضع الاقتصادي والاجتماعي، والتي تفرض قيودا وضوابط في العلاقة بين الحكام والمحكومين والتي يمكن من خلالها تفسير الفعل أو السلوك السياسي الذي يحدد طبيعة كل نظام.

[1] محي الدين شيماء,مرجع سابق ,ص47

[2] عباس راضي العامري، **الثقافة السياسية .منطلق المفهوم وأزمة التأسيس**، نقلا عن الموقع : www.alnoor.se/author.21/08/2018

المبحث الرابع: مكونات ومحددات وأنماط وتصنيفات الثقافة السياسية:

المطلب الأول: مكونات ومحددات الثقافة السياسية:

أولا: مكونات الثقافة السياسية:

هناك من يرى ان مكونات الثقافة السياسية تتلخص في ثلاثة عناصر اساسية هي:

1- القيم: "وهي تصورات إدراكية واضحة مميزة للفرد أو الشخصية أو لجماعتها، وعن طريقها يتم الاختيار بين البدائل، وهي تقود سلوك الفرد للتعبير بطريقة شرعية عن الفعل السياسي ومن اهم سمات القيم أنها:

- تمثل الإطار المرجعي للضبط الاجتماعي في المجتمع.
- أنها تحدد سلوك الأفراد وردود أفعالهم المتوقعة.
- أنها تحدد التأثير الملائم للمواقف المشتركة لأفراد المجتمع.
- أن القيم الموجودة لدى الإنسان نتاج للثقافة والنظم المجتمعية بتفاعله مع شخصية الفرد.[1]

أما من ناحية الأبعاد التي يمكن تحديدها للقيم فهي:

- أنها مفهوم يحتوي على عنصر معرفي.
- من حيث كونها مرغوب فيها فهي تحتوي على عنصر انفعالي.
- من حيث تأثيرها في الانتقاء فهي تحتوي على عنصر نزوعي[2].

2- المعايير: وهي قواعد للسلوك العادي وعناصر أساسية لتحديد الأدوار السياسية والاجتماعية لأنها تضع التوقعات والمجال الذي يمارس فيه الفرد دوره والتي تعكس قيم المجتمع الأساسية [3].

[1] احمد مصطفى خاطر:**تنمية المجتمعات المحلية**,المكتب الجامعي الحديث,الاسكندرية,1999 ,ص202
[2] محي الدين شيماء,مرجع سابق,ص23
[3] نفس المرجع ,ص 203

3- المواقف: وهي اتجاهات الشخص نحو المؤسسات والأفراد بالتعبير والتفضيل أو تقييم ذلك الشخص.

في حين يرى مفكرون اخرون ان مكونات الثقافة السياسية تتلخص في:

1- **الافكار والمفاهيم:** والتي تنحصر أساسا في:

الإيديولوجية: وهي عملية سياسية تتكون من مجموعة قيم ومبادئ سياسية واقتصادية يتبعها نظام سياسي غير مقيدة بجغرافية معينة.

القومية: وهي تجسد أمة معينة اجتمعت لتوفر عناصر معينة فيها، سواء كانت مادية أو معنوية تميزها عن غيرها من الأمم.

الوطنية: ما يربط الانسان ببلده ومجتمعه وهنا وجب التفريق بين الوطنية والمواطنة وهي رابطة قانونية كأوراق ثبوت الجنسية [1].

2- الاستقرار السياسي:

- عدم تغيير النظام السياسي باستمرار أي استقرار شكله وتركيبته.
- عدم تكرار تغيير الحكومات والأجهزة التنفيذية.
- خلو الأوضاع الداخلية من الاضطرابات وغياب العنف بكافة مستوياته[2].

3- الشرعية: وهي مدى رضا المحكومين بالحاكم واعترافهم بحقه في السلطة وهي ثلاثة أنواع:

التقليدية: تحصل على الشرعية بالإرث التاريخي كما هو حاصل في الأنظمة الملكية.

الكاريزمية: تحصل السلطة على شرعيتها من خلال مواصفات قائدها وإعجاب الجمهور به.

القانونية: مستمدة من الجهات التي تحكم العملية السياسية[3].

---

[1] خطاب سمير، **التنشئة السياسية والقيم**، القاهرة :ايتراك للطباعة للنشر والتوزيع،2004 .ص49

[2] بدران شبل وآخرون، **التنمية الثقافية والتنوير**، الطبعة الأولى، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،2006 .ص112

[3] امام عبد الفتاح، **الديمقراطية والوعي السياسي**، القاهرة. نهضة مصر.2006.ص 17

في حين يرى كل من "الموند" و"فيربا" أن مكونات الثقافة السياسية سواء كانت رسمية والمتمثلة في مجموعة الافكار والإيديولوجية التي تتبناها الدولة، أو غير الرسمية وهي السائدة لدى المحكومين تتلخص في:

1- المرجعية: هي الاطر الايديولوجية التي تبني عليها الدول ركائزها وفكرها وتوجهها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتي من خلالها يمكن تحديد الأهداف وتبرير المواقف والممارسات التي تكسب النظام السياسي الشرعية، كونها مبادئ اتفق عليها الحكام والمحكومين، وتعبر عن مدى الرضا بمرجعية الدولة، وأن أي اختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية من شأنه ان يحدث انقسامات وأزمات، وبالتالي فقدان النظام لشرعيته وتهديد استقراره ودوامه.

ومن بين الأمثلة عن هاته المرجعيات مثلا الرأسمالية، والاشتراكية، والعلمانية، والديمقراطية وهناك فرق واضح وشاسع بين الديمقراطيات الغربية التي يكون فيها الفرد أكثر رضا، كون أن هناك اتفاق عام حول شكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي عكس الدول النامية التي يوجد فيها اختلاف كبير على شكل النظام، وطبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين وتداخل الحدود في علاقة الهوية والانتماء والدين والدولة، ويبدو ان هذا الصراع لازال يلقي بضلاله ولم يحسم بعد[1].

2- التوجه نحو العمل العام: حيث أن إحساس الفرد بعظم دوره وبحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه اتجاه وطنه ومجتمعه، يدفعه إلى العمل وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، كونه ملزما بالولاء للجماعة التي ينتمي اليها، وهذا الذي يدفعه إلى الشعور بالانتماء الذي يترتب عنه القيام بواجباته مقابل الحصول على حقوقه[2].

[1] هيثم نجأوي" **الثقافة السياسية مبادئها وابعادها**" ، الشرق، الصادرة بتاريخ2012.07.24 ,ص10

[2] عيسى ححنى، "**الثقافة السياسية ومكونا تها**"، تم تصفح الموقع في 2018/09/19
www.mokarabat.com/s5459.htm.

3- التوجه نحو النظام السياسي: وذلك من خلال ترسيخ مبدأ الرضا بمخرجات النظام السياسي، كونه يستمد شرعيته منها ويحافظ على استقراره وبقائه من خلال توزيع الادوار والعمل وفق النمط المتفق عليه وما يترتب من حقوق وواجبات، والسماح للأفراد بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات كل على حدا.

فالثقافة السياسية هي التي تدعم النظام السياسي وتغذيه بالمدخلات من خلال بيئة تسمح في الاخير بالمحافظة عليه وبقائه[1].

4- الاحساس بالهوية: حيث يمكن اعتبارها من بين أهم المكونات المحددة للثقافة السياسية والتي تنعكس إما بالسلب أو الإيجاب، حسب درجة شعور الفرد بالانتماء فكلما زاد الشعور بالانتماء كلما أصبح الفرد أكثر نشاطا وتفاعلا ومشاركة في العملية السياسية، والعكس بالعكس، وبالتالي إما الحفاظ على النظام واستقراره، وإما المطالبة بتغيره ونكرانه، وهذا ما يدفعنا إلى توضيح العلاقة بين الهوية والثقافة السياسية.

علاقة الهوية بالثقافة السياسية:

تتضح علاقة الهوية بالثقافة السياسية من خلال الدور الذي تلعبه الهوية وطريقة توظيفها من قبل الأفراد عبر تبني سلوك ثقافي معين، فجل الدراسات لم تكن واضحة بشأن الكيفية التي تؤثر بها الهوية على سلوك الأفراد والفواعل في مجتمع ما، وبالتالي في نظام سياسي معين من خلال الإجابة على سؤالين مهمين :من أنا؟ وماذا يجب أن أفعل؟

وتكون الإجابة عن سؤال الهوية بمعرفة الجماعة التي ينتمي اليها الفرد في المجتمع، ثم القيام بسلوك ما واتخاذ قرار ما بما يقتضيه انتماءنا إلى الجماعة، وهنا ثلاث طرق مختلفة يمكن للهوية ان تؤثر من خلالها على السلوك والتوجهات العامة والسياسية بصفة خاصة [2].

---

[1] خطاب سمير ,مرجع سابق,ص57

[2] خضر صالح سامية ، **المشاركة السياسية والديمقراطية**: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا.مصر.2005.ص83

– **الطريقة الأولى:** وهي الأكثر شيوعا بحيث تسمح الهوية للفاعل بتأويل العالم الخارجي وتحديد الشكل الذي يفهم به العالم، فهي تعمل على وصف المُحفز الاجتماعي والمادي لكل سلوك وفقا لشخصية كل فرد وفاعل، فالسلوك هنا نابع من المحفزات المادية والاجتماعية للفرد والتي يقدمها النظام وتقدرها الهوية الجماعية.

– **الطريقة الثانية:** المؤثر الأساسي على السلوك هو الاختلاف داخل المجموعة وخارجها وفي هذه الحالة يكون السلوك مجرد رد فعل مرهون بسلوك من هم مختلفون في المجموعة ومن هم خارجها، وكل العلاقات داخل المجموعة تكون أكثر تعاونا، في حين ان العلاقات مع مجموعة أخرى مختلفة من المحتمل أن تكون مصدرا للنزاع والحرب، ونجد ذلك في الدول التي تعاني تعددية اثنية أو عرقية وحتى التباينات الأيديولوجية.

– **الطريقة الثالثة:** وهي مرتبطة بما يعرف بنظرية الهوية ويكون المصدر الأساسي للسلوك هو كيفية اداء الفواعل لأدوارهم وهوياتهم، بحيث يكون السلوك مسالما إذا كان الفاعل يجنح للسلم والعكس صحيح، وتحدد أسباب السلوك على نحو معين من خلال قرار أداء الدور. وهذه الطريقة هي غالبا المعتمدة في المجتمعات العربية التي تقوم فيها الهوية الغالبة والسائدة بنشر قيمها لنهج سلوك معين يجعل الاخرين يتبعونه حتى وإن كان هذا السلوك غير صحيح من الناحية المنطقية[1].

كما أعتبر البعض ان الهوية هي دلالة على توزيع القوى المادية فطبقة الملاك خلقت المؤسسات لتنظيم المجتمع وفق علاقات القوة التي تلاءم أوضاعهم ومصالحهم والهوية وبالتالي هي وصف علاقة القوة بين الطرفين أي الحكام والمحكومين.

ومن الآراء الاكثر اعتدالا في وصف دور الهوية أنها تسهل التعامل الاجتماعي وتساعد الفرد على تحديد ماهيته وتوقعاته بالنظر إلى سلوك وخطاب الاخر[2]، وبذلك تساهم الهوية من خلال مجموع القيم الثقافية السياسية في بلورة رؤية الأفراد وتصوراتهم للظواهر السياسية

[1] زمام نور الدين ، **القوى السياسية والتنمية**، الطبعة 1، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.2007.ص 95
[2] مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، ترجمة عبد الصابور شاهين، ط4 ، بيروت :دار الفكر، بدون سنة.ص31

من حولهم ذلك أن المعلومات التي يتلقاها الفرد كثيرة ومتنوعة فيسعى إلى اختزالها وتخزينها في اطر عامه تساعده هويته في عملية ترتيبها وتنظيمها[1].

والتأثير على طبيعة المصالح التي يعود استقرارها وتنوعها وبأي بشكل من الأشكال إلى الخلاف حول مدى استقرار الهوية وتغيرها بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي الذي قام أو يقوم على توزيع الادوار في السلطة والثروة في المجتمع وفقا لتفوق هوية على حساب اخرى. كما ان الهوية تحدد الفاعل وتصف مصالحه السياسية، وهي تعبير في فرض مصلحته من خلال من يكون هو القائد الفعلي الذي يترجم تلك المصالح إلى مخرجات تعبر فيما بعد عن شرعية النظام السياسي في حد ذاته، حيث لا يمكن لأي فاعل ان يعرف ما يريده قبل ان يعرف من هو ومن هو الاخر وهذا الذي تعبر عنه هويته وانتماءه[2].

فمعرفة هوية الشخص وانتماءاته هي مفتاح التنبؤ بالسلوك الذي يسعى إلى تحقيق المصلحة، فكل هوية يمكن لها تحديد مجموعة من التوقعات في المجتمع وتكون الارضية الصلبة لإقرار وضع سياسي معين دون اخر من خلال السلوك[3].

كما هو الحال في بلدان العالم الإسلامي، الذي يعتبر الدين فيها من أهم مقومات الهوية وأصبحت الهوية السائدة فيه هي تلك المرتبطة بالثقافة والقيم الاسلامية العربية التي تعد الدعامة والمرجعية الاساسية للثقافة السياسية، متجاهلة بذلك هوية الأقليات والتقليل من أهميتها من المشاركة في العملية السياسية، وبالتالي ينعكس ذلك على الدور الذي تلعبه هويات الأقلية وهذا ما هو حاصل في أغلب بلدان العالم الثالث، الذي يفسر الازدواجية في السلوك السياسي بين الأغلبية التي هي في عمومها منحازة وراضية بصورة أو بأخرى على مخرجات النظام السياسي وبين الأقلية التي تسعى جاهدة إلى محاولتها لتكيف تلك المخرجات بما يخدم مصالحها والتعبير عن ذلك بمختلف الطرق من اعتصامات وإضرابات

[1] بيومي علي محمد، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، الجزائر :دار الكتاب الحديث،2004.ص117
[2] خضر صالح سمية.مرجع سابق.ص91.
[3] جمال علي زهران .مرجع سابق.ص 75.

ومحاولة فرض كل ما من شأنه أن يعطي تلك الأقليات حقوقها حتى على حساب الأغلبية التي هي في العموم عازفة عن العمل السياسي كونها تساير النسق العام المعمول به لدى مختلف الانظمة اضافة إلى القمع المستعمل في حد ذاته بالإضافة إلى الحدود الممنوعة بين المجتمع والدولة والتي اصبحت بمرور الوقت ثقافة سياسية يتشبع بها اغلب سكان العالم الثالث والتي تحولت إلى درجة أنها اصبحت عقد اجتماعي من غير المسموح لأي كان ان يحاول المساس به وهذا ما تيقنت منه الاقليات وأصبحت تدافع وبشراسة على فسخ هذا العقد الذي لا يخدم مصالحهم ولا هوياتهم ولا ثقافاتهم وانتماءاتهم، ولعل الأقليات في الجزائر استطاعة إلى حد كبير أن تحقق مكاسب كانت في يوم من الأيام ضرب من الخيال لعل أهمها دسترة اللغة الامازيغية وحماية التراث والموروث الأمازيغي[1].

ثانيا: محددات الثقافة السياسية:

يمكن تحديد مضمون الثقافة السياسية في العناصر التالية:

1- الحرية والإكراه: حيث أن الثقافة السياسية قد تؤكد على قيمة الحرية وهنا فان طاعة الفرد للسلطة الحاكمة تكون على أساس الاقتناع وليس الخوف ويكون لدى الفرد إحساس بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية والمشاركة الايجابية أو قد تؤكد على قيمة الإكراه وفى هذه الحالة فعادة ما ينصاع الفرد للحكومة بدافع الخوف لا الاقتناع ويفتقد الإحساس بالقدرة على التأثير السياسي.

2- الشك والثقة: حيث يعتبر عنصر الشك أو الثقة في السلطة الحاكمة عنصرا أساسيا من عناصر الثقة السياسية ويتوقف مدى ثقة الفرد أو شكه في السلطة على طبيعة سلوك النظام اتجاه الأفراد ومدى استجابتها لمطالبهم كذلك فان انخفاض الثقة بين الأفراد وبعضهم البعض يقلل من ثقة الأفراد في حكومتهم.

[1] حنفي حسن، **الدين والثقافة والسياسة في الوطن العربي**، القاهرة، المكتب العربي للمطبوعات،2009.ص113

وتنتشر الثقة بين الأفراد والجماعات المختلفة مع الخطوط الأولى للاتصال حيث يفضل الفرد مسايرة الاخرين خاصة في نواحي الحياة السياسية فيترتب على ذلك تقبل واسع للحوار والتفاوض والحلول الوسطى وتغليب المصلحة العامة.

3- المساواة والتدرج: فقد تؤكد الثقافة السياسية إما على المساواة ومراعاة العدالة بين الأفراد أو على التمييز والتفرقة بينهم وتزداد درجة المشاركة السياسية في المجتمع كلما زاد الإحساس بالمساواة بين أفراد[1].

4- الولاء المحلي والولاء القومي: ففي المجتمعات التي تتحلى بقيمة الثقافة القومية يتجه الفرد بولائه فيها نحو الدولة ككل، بما يتضمنه ذلك من شعور بالمسؤولية العامة وإعلاء المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والاهتمام بالقضايا القومية، وتجسد ذلك لدى افراد المجتمع بالالتزام برموز سياسية عامة والتي تتضح في نواحي كثيرة من الحياة اليومية مثل رفع العلم وعزف النشيد الوطني وترديد الاغاني والهتاف بأسماء القادة السياسيين وتعليق الملصقات وزيارة المقامات والاستعراضات العسكرية.. الخ[2].

أما في المجتمعات التي تسود فيها قيمة الثقافة المحلية، فالفرد فيها يتجه بولائه إلى أسرته أو قبيلته وجماعته الدينية أو العرقية أو اللغوية على حساب الدولة، ويصاحب ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة والانغلاق على القضايا المحلية وعدم الاكتراث بالرموز السياسية.

هذا ولما كانت الثقافة السياسية هي المحدد لعالقة الفرد بالعملية السياسية والسلطة الحاكمة تحديدا أي سياسة السلطة الحاكمة وممثليها فهناك من يحدد عناصر الثقافة السياسية انطلاقا من ذلك فيما يلي:

- **توقعات الأفراد بخصوص القرارات السياسية:** إن توقعات الأفراد أو معتقداتهم السياسية تنصرف أساسا إلى مخرجات الحكومة في إطار اهتمامها بنشاطات الحكومة لما لهذه الأخيرة من دلالات مبرزة لأهداف وغايات النظام السياسي التي تشكل في حقيقتها أعباء تقابلها

[1] الخزرجي.مرجع سابق.ص101

[2] سليم حداد، **علم اجتماع السياسية**,بيروت,المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2001 .ص94

مطالب شعبية، ونشاط الحكومة أو نشاط أجهزة السلطة عموما يتضمن إضافة إلى تقديم الخدمات والسلع، تنظيم سلوك أعضاء المجتمع واستخراج الموارد المادية منهم مستحقات ضريبية وغيرها وهو الجانب من النشاط الذي ال يرتضيه المواطن بسهولة, وهنا تتأكد ضرورة الاعتقاد في شرعية الجهاز السلطوي في صنع القرارات السياسية، حيث أنه كلما اتسع مدى الاعتقاد في شرعية السلطة وقراراتها كلما زاد تقبل وامتثال أفراد المجتمع لها[1].

– **توقعات الأفراد من عملية صنع القرار**: إن ما يدركه الفرد ويعتقده بشأن صنع القرارات السياسية والمسلك الذي يتخذه الجهاز السياسي من حيث تقبل المشاركة وتحفيزها، يمثل جانبا هاما من الثقافة السياسية ومحددا فعليا لاتجاهها، فتكون سلبية حين يكون الأفراد بعيدين عن العملية السياسية، بسبب تجاهلهم لكيفية اتخاذ القرار وأساليب المشاركة في صنعه أو شعورهم بعدم الجدوى من المشاركة، وتكون إيجابية حين تتأكد لديهم جدوى المشاركة[2].

في حين هناك من تطرق إلى محددات أخرى للثقافة السياسية والمتمثلة في:

– يتسم جوهر الثقافة السياسية بالعلاقة المتداخلة بأنماط القيم والاتجاهات والسلوك والمعارف السياسية لإفراد المجتمع.

– الثقافة السياسية ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع وعلى الرغم من أنها مستقلة بدرجة ما عن النظام الثقافي العام إلا أنها تتأثر به.

– تتسم الثقافة السياسية بكونها نتاج لتاريخ المجتمع من ناحية، وخبرات أفراده المكتسبة عن طريق عمليات التنشئة من ناحية أخرى.

– لا تعرف الثقافة السياسية لأي مجتمع ثباتا مطلقا بمعنى أنها تتعرض للتغيير ويتوقف حجم ومعدل التغيير على عدة عوامل من بينها مدى معدل التغيير في الأبنية الاقتصادية

[1] قوي بوحنية، **"واقع الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي الجزائري"**، تم تصفح الموقع في 21 فيفري 2018 .
Revvs.umv.ouargla.dz/index.php

[2] برتراند بادي، **التنمية السياسية**، تر :محمد نوري المهدوي، ط1 ، ليبيا ,تالة للطباعة والنشر، مؤسسة الانتشار العربي،2001,ص51

والاجتماعية والسياسية ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغيير الثقافي[1]، وحجم التخصصات التي يمكن توظيفها لإحداثه ومدى رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس الأفراد.

– لا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل عناصرها بالنسبة لسائر أفراده، إذ أن هناك دوما هامشا للاختلاف الثقافي تفرضه عوامل معينة، كالأصل والديانة ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية، وعملية التنشئة الاجتماعية.

المطلب الثاني: أنماط وتصنيفات الثقافة السياسية:

أولا: مرد تنوع الثقافة السياسية:

إن ارتباط عناصر الثقافة في نمط موحد هو أحد المواضيع التي أثارت اهتمام العلماء وشغلت تصوراتهم النظرية، أمثال" **روث بندكت(Ruth Benedict)**التي أوردت في كتابها**(أنماط الثقافة Patterns of Culture)** وصفا للنمط الثقافي بقولها" :إن الثقافة شأنها شأن الفرد تقريبا، تمثل نمطا إلى حد ما من الفكر والسلوك، فتوجد داخل كل ثقافة بعض الأهداف المميزة التي لا تشترك فيها بالضرورة مع أنماط المجتمعات الأخرى ويحاول كل شعب في تحقيقه لهذه الأهداف أن يركز تجربته وخبرته الخاصة ويبلورها أكثر فأكثر، وبقدر إلحاح هذه الأهداف وبقدر ما تحظى به من أهمية تتحول عناصر السلوك المتنافرة إلى شكل يزداد تلاؤما وانسجاما باستمرار [2].

توضح لنا " بندكت "هنا كيف أن النمط الثقافي يتشكل، ومرده الأهداف المهمة التي تركز العناصر الثقافية وتجمعها في تلاؤم لغاية واحدة، حيث تقول ببساطة أن النمط يمثل اجتماع الخصوصيات الثقافية لتحقيق الأهداف المشتركة، وبشأن تنوع وتباين الثقافات فهي ظاهرة حديثة داخل المجتمع الواحد، وبرزت مع المجتمعات المتقدمة حيث تتعدد القيم والمعتقدات الباعثة للسلوك وتتباين حتى في المجال الواحد(الاقتصادي، السياسي،،،) تبعا لحالة التكوين العقائدي أو الطبقي أو غيرها في المجتمع هكذا وتبعا لتعدد مجالات النشاط

[1] تهاني حسن عبد الحميد الكيال :**الثقافة والثقافة الفرعية**، دار المعرفة الجامعية ، مصر،1997.ص95

[2] محمد طه بدوي و ليلى أمين مرسي :**مبادىء العلوم السياسية**، الدار الجامعية,الاسكندرية,1999.ص71

الاجتماعي تعمل القيم والمعتقدات وغيرها من عناصر الثقافة عن طريق الإيحاء بسلوك معين ،وتسعى إلى أن تسود الأفراد كأنماط متميزة من الثقافة فقد تتباين القيم الأخلاقية أو الاقتصادية مثلا من طبقة إلى أخرى كما في المجتمع البرجوازي من طبقة البرجوازية إلى طبقة البروليتارية على أن هذا التباين.[1] لينفي ضرورة توفر حد أدنى مشترك من العناصر الثقافية داخل المجتمع الواحد حدا يهيئ لترابط المجتمع و يمكن من استمرار وحدته وهذا ما يعرف بالنمط السائد.

ثانيا: تصنيفات الثقافة السياسية:

وردت تصنيفات كثيرة لأنماط الثقافة السياسية واختلفت نظرا للاعتبارات المعتمدة في التصنيف نذكر أبرزها وهو تصنيف " ألموند "و"سيدني فيربا (G. Almond /S. Verba) حدد الباحثان الأمريكيان الأنماط على اعتبار ارتباطها بالنظم السياسية الديمقراطية واقترحا ثلاثة أنماط وهي:

1- **الثقافة الرعوية أو الضيقة** : وهي ثقافة تستوعب الثقافات المحلية القائمة على القرابة والعرف والدين، وتسودها العلاقات القائمة على القرابة والعشائرية والطائفية التي تتحدد على أساسها الولاءات والانتماءات السياسية[2]، وهذا النوع من الثقافات تجده في المجتمعات القديمة البدائية أو المجتمعات الجديدة غير المتجانسة، والتي تفتقر إلى آليات التكامل السياسي، ولهذا يستبعد أن تنشأ عنها ثقافة سياسية وطنية، أما افراد هذه المجتمعات فيتميزون بجهلهم للأهداف والغايات السياسية، كما انهم لا يستطيعون الحكم على مجريات الحياة السياسية ولا حتى تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة للقادة أو الزعماء السياسيين[3].

2- **ثقافة الخضوع** : وهي ثقافة تسود في المجتمعات الأكثر تطورا والتي ترتكز على المؤسسات السياسية أو كما يطلق عليها الدولة الوطنية وبإمكان هذه الثقافة أن تكون نوع

[1] اراهيم ابراش، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، عمان الأردن، 2007 ، ص210
[2] نفس المرجع ,ص211
[3] دوني كوش، مرجع سابق، ص113

من الأحاسيس والمشاعر والوعي وإصدار أحكام قيميه تجاه النظام السياسي ككل، دون أن تقتصر على الأنظمة الفرعية كالعشيرة والطائفة وغيرها، ولهذا تجد انه بإمكانها تشكيل ثقافة وطنية [1]، كما أن هذه الثقافة تجدها أكثر دراية ومعرفة بمؤسسات اتخاذ القرارات السياسية وعملياتها بمدخلات ومخرجات العملية السياسية ،إلا أنها بالمقابل تنمي لدى الأفراد السلبية تجاه الحياة السياسية ولهذا تجدهم دائما في انتظار تدخل النظام لتحقيق الاحتياجات وتوفير الخدمات العامة ،ولكن في خنوع تام وبعيدا عن أي تجاوزات ولهذا هم أبعد ما يكون عن المشاركة السياسة لاعتقادهم بأن لا دور لهم فيها ولا تأثير في عملياتها.

3- **ثقافة المشاركة:** على غرار النمط السابق تتميز هذه الثقافة أيضا بجوانب معرفية وحسية عالية تجاه النظام ورموزه، إلا أن الفرق يكمن في الفاعلية والإيجابية التي يتميز بها أصحابها انهم يعتقدون بإمكانية المشاركة في الحياة السياسية، وبحيازتهم على قدرات التدخل في النشاطات والعمليات السياسية والتعديل فيها أو تغيرها عن طريق الممارسات والوسائل المتعددة المتاحة للأفراد والهيئات والتنظيمات المختلفة، كالانتخابات والاتصالات السياسية والمظاهرات إلى غير ذلك من أشكال وسبل المشاركة التي لا توجد في الواقع إلا في ظل الأنظمة الديمقراطية.

ويرى أصحاب هذا التصنيف أن كل نمط من الأنماط الثلاثة المذكورة يتوافق مع بنية سياسية خاصة، فالثقافة الرعوية ترتبط ببنية سياسية تقليدية على حد كبير من اللامركزية أما ثقافة الخضوع فتتعلق ببنية سياسية سلطوية مركزية، في حين تتعلق ثقافة المشاركة ببنية سياسية ديمقراطية، ويضيفان بأن استقرار الأنظمة السياسية مرهون بمدى التطابق بين البنية السياسية ونمط الثقافة السياسية.

لكن الجدير بالذكر هنا أن تطابق كل نمط ببنية خاصة لا يمكن تصوره بهذا الشكل لأن التجانس ذاته لا وجود له في واقع الثقافة السياسية الواحدة، وكل ثقافة تجد في الثقافات

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق،ص189

الأخرى شيئا من عناصرها وبالتالي فالثقافات وأنماطها تمتزج إلى حد ما لا يسمح معه القول بالتمايز والتجانس[1].

وفي مثل هذه الثقافة السياسية يكون الفرد عادة مدركا للجوانب السياسية للنظام ككل والمخرجات والمدخلات ودور الذات في النظام السياسي فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفاءته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويفسر دوره على أنه دور ايجابي وفعال في العملية السياسية وهذا الإدراك تصاحبه مشاعر معينة تجاه النظام ومكوناته، وهذه التوجهات وأنماط التكيف قد تكون سلبية أو إيجابية، بمعنى أن شعور الفرد وتقييمه للنظام بجوانبه المختلفة قد يتراوح بين القبول الكامل والرفض التام[2].

وقد أوضح ألموند أن ما حدده من أصناف الثقافة السياسية إنما هي نماذج مثالية لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة، إنما الملموس في هذه نجد مزيجا من الثقافات الثلاث، والمهم بنظره أن يكون المزيج جيدا وهو الذي تغلب عليه ثقافة المشاركة.

- تصنيف الثقافة السياسية حسب روزنبوم:

لقد قام المفكر روزنبوم بتقسيم انماط الثقافة السياسية إلى نمطين هما:

1- **النمط المتكامل:** حيث نجد في هذا النمط الشعور بالإيجابية من قبل الأفراد نحو ميولهم السياسية ونحو إدراك حقيقة ادوارهم في المجتمع، كونهم يشعرون على انهم قادرون على التأثير في مخرجات النظام السياسي لأنهم يمتلكون الكفاءة والوعي الذي يمكنهم من ذلك وما تعكسه تلك القدرة على بناء الثقة، وإمكانية تعاون الأفراد فيما بينهم من جهة ومع النظام من جهة اخرى لتحقيق المصلحة العامة.

2- **النمط المفتت :** وهو على نقيض النمط المتكامل حيث يسود لدى الأفراد حالة السكون وعدم الاكتراث، التي تنعكس لديهم في الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية كونهم يشعرون بالسلبية نحو توجهاتهم وأراءهم السياسية، والذي تجسد في حالة عدم الاكتراث

[1] مولود زايد الطيب ,**علم الاجتماع السياسي** ,ط1,ليبيا ,دار الكتب الوطنية للتوزيع زالنشر ,2007,ص182

[2] دوني كوش,مرجع سابق .ص 117

بمخرجات النظام السياسي وهذا ما خلق حالة عدم الثقة وبالتالي عدم التعاون فيما بينهم كونهم لا يحسون بأهمية دورهم في المشهد السياسي العام، وهذا ما هو حاصل في اغلب بلدان العالم الثالث التي يسود فيها لدى الأفراد الشعور بالاغتراب الذي اصبح يشكل ظاهرة العزوف السياسي والتي تتزايد بتزايد قمع الحريات[1].

وعليه ومن خلال الانماط التي تناولها كل من الموند، وفيربا، وروزنبوم، يمكن تحديد وظائف الثقافة السياسية والتطرق لها من خلال توضيحها في النقاط التالية:

1-التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية.

2-تحليل العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية.

3-دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديدها.

4-خلق الشخصية الوطنية.

5-خلق الوعي بحقوق المواطنة لدى المواطنين وذلك من خلال أداء وظائفهم السياسية كحقوق الانتخاب والمعارضة والمظاهرات والتي تخلق لديهم "روح المواطنة "المتمثلة في مجموع الحقوق والواجبات والمسؤوليات تجاه المجتمع والمشاركة في الحياة السياسية لتحديثها وتنميتها.

6- يعد التعليم السياسي جزء من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية الشاملة التي يسعى الفرد لاكتسابها باعتباره عضوا في المجتمع ولأن الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة والتي تسهم في عمليات التنمية الشاملة والتي تتضمن اساسا كل من التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

[1] عبد الغفار شاد محمد, **ديمقراطية الثقافة السياسية** ,المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,1993,ص 119.

خلاصة الفصل:

حاولت الدراسة في الفصل الأول أن تجعله إطارا نظريا خالصا دون الإشارة إلى الجزائر محل الدراسة أو أخذ نماذج منها بل جعل الإطار النظري حالة عامة يمكن أن تطبق على كثير من الحالات بعدها أو أي حالة مشابه لها.

وكذلك الابتعاد عن أي حكم قيمي في الدراسات النظرية، خصوصا وأن مثل هذه الأحكام تحدث حينما يختلط النظري بالتطبيقي، لذلك كان هدف الدراسة من الأول بناء إطار نظري متماسك يساعد في توجيه ما سيأتي بعده من فصول، سعيا للوصول إلى إجابات واستنتاجات موضوعية خالية من أي أحكام مسبقة، كون أن بناء ثقافة سياسية ودعم التحول الديمقراطي، مرهونان بمدى وعي الأفراد بطبيعة الانظمة وبحقوق المواطنة، التي يمكن من خلالها أداء الوظائف السياسية من مشاركة أو معارضة تسمح بإحداث التغيير الذي يتماشى والقيم المرجعية.

الفصل الثاني

الثقافة السياسية في الجزائر

تختلف الشعوب وتتميز عن بعضها بما يظهر خصوصياتها السوسيو ثقافية التي تنعكس على المشهد السياسي لهذه المجتمعات، والأكيد ان الجزائر لها من الخصوصية ما يعكس الثقافة السياسية السائدة لدى افرادها من خلال مجموع المشارب المجتمعية، وعليه سنحاول ان نبرز في هذا الفصل مختلف مكونات الثقافة السياسية في الجزائر مع التعريج على اهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الاسرة، المساجد والزوايا، المدرسة والجامعة) ودورها في عملية التنشئة السياسية، ثم مسألة المواطنة باعتبارها جوهر الثقافة السياسية و واقع المجتمع المدني من خلال المشاركة السياسية ثم في الاخير قراءة في مؤشر مسح القيم العالمي من خلال تحليل بعض الاجوبة التي تناولت واقع الممارسة السياسية لدى المواطن.

المبحث الأول: البيئة المكونة للثقافة السياسية في الجزائر

المطلب الأول: مكونات الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية في الجزائر:

أولا: مكونات الثقافة السياسية:

هناك عدة مكونات للثقافة السياسية المميزة للخصوصية الجزائرية نذكر منها:

1-الموقع الجغرافي:

تتموقع الجزائر ضمن حيز جغرافي متميز له مكانة استراتيجية على الصعيد الاقليمي والدولي من جهة وعلى الصعيد العربي والإسلامي من جهة اخرى، حيث كان لها الفضل في مؤازرة حركات التحرر وتبني العديد من قضايا العالم الثالث في مجالات التنمية، وسمحت لها هذه الفاعلية بإضفاء طابع حيوي مكنها من التمتع بأعلى درجات الوعي التاريخي التي ساهمت في تشكل الوعي المجتمعي لدى العامة.

ناهيك عن المكانة التاريخية والحيوية التي تلعبها الجزائر في القارة الافريقية باعتبارها من أهم الفاعلين المؤثرين في صور التفاعل الدولي في القارة السمراء، مكنها من أي يحسب لها، لما يوافق مصالحها في المنطقة، فالدبلوماسية الجزائرية اثبتت نجاعتها على مر الأزمنة في مختلف القضايا، سواء على الصعيد الدولي او حتى القاري، من خلال مبادئها الثابتة اتجاه قضايا التحرر وتقرير المصير، والاقرار بسيادة الدول في شؤونها الداخلية، رافضتا بذلك أي تدخلات او املاءات خارجية على الأقل على مستوى القرار الرسمي للدولة الجزائرية

2-الإرث التاريخي:

بالإضافة الى الموقع الجغرافي الذي ساهم في تشكيل مميزات المجتمع الجزائري الثقافية والحضارية، فالموروث التاريخي قد ترك الاثر الواضح الذي ميز المجتمع الجزائري بتعلقه بالحرية ورفضه لأي نوع من انواع الظلم والتهميش، حيث كان الحصن المتين الذي يقف امام كل محاولة لاستعماره وإخضاعه.[1]

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية،قضايا الاستعمار والتغيير**،ط2،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص123.

وبالرغم من تماسك وتضامن افراده بما يتوافر لديهم من مقومات دينية كان سببها التنشئة الاجتماعية التي كان مهدها الاول المساجد والكتاتيب والزوايا، إلا ان التعلم من اجل الحصول على إطار اجتماعي كان غائبا تماما في هذا الإطار الثقافي والذهني الذي لم يؤهلهم الى تجسيده ضمن مؤسسات سياسية وأنظمة اجتماعية، وبالتالي غياب الوعي السياسي المتكفل بالتعبئة المنظمة ضمن هيئات ومنظمات من شأنها عكس التوجه المجتمعي للمطالبة به على ارض الواقع، حيث كانت اغلب مبادرات التغير فردية.

بالإضافة الى المنتوج الكولونيالي الذي سعى الى تهديم العلاقات الاجتماعية وتشجيع التناقض بين البنى والوظائف السياسية من خلال بناء اشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية الذي كانت سمتها الغالبة اضعاف القيم والاتجاهات التي تضبط الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، وذلك من خلال افراغها من محتواها، حيث يقول الجنرال **دو كرو**« يجب علينا ان نضع العراقيل امام المدارس الاسلامية والزوايا كلما استطعنا الى ذلك سبيلا وبعبارة اخرى يجب ان يكون هدفنا تحطيم الشعب ماديا ومعنويا » وعليه فان تعليم الجزائريين هو تشكيل خطر على المستوى السياسي والإيديولوجي، فالقيم التي تستقى بواسطة التعلم ستسمح بتشكيل وعي يتحرك في اطار بنية ثقافية تجسد مقولة اذ اراد المجتمع وقررت الثقافة وقع الخلاص والتحرر.[1]

وهذا ما ادركه المستعمر وعمل على استحالة حدوثه من خلال تهديمه للقيم الثقافية وهذا ما اشار إليه" **فانون Fanon** " « عندما نفكر في المجهود الذي بذل من اجل تحقيق التهميش الثقافي وخصوصياته في المرحلة الكولونيالية نفهم ان اي شي لم يقدم عبثا وان النتيجة العامة التي تم البحث فيها من قبل المستعمر هي اقناع الاندجيانا بان الكولونيالية تنقضهم من الهلاك وان الخروج الكولونيالي يعني العودة الى المرحلة البربرية[2] ».

[1]منصور مرقومة، **القبيلة في الجزائر: جدلية التغير بين الفكر التقليدي وتحديات العصرنة**، نقلا عن الموقع www.aranthropors.com .تم التصفح يوم2018/15/12 على الساعة 15:15.

[2] Frantz fanon.**les damnes de la terre**.1987.p183

لذا عمل المستعمر جاهدا الى استحداث سياسية ثقافية من خلال توجهه الى الارياف مستعينا بذلك الفراغ الثقافي الذي يميز المجتمع الريفي، حيث عمد الى غرس ثقافة تابعة من شأنها حماية الوجود الاستعماري وذلك بتوجيه شباب تلك المناطق وإعادة ضبط مفاهيمهم وتوجهاتهم، ثم ارجاعهم الى الارياف بعد ضمان تشبعهم بثقافة المستعمر الذي كان همه الوحيد هو المحافظة على وجوده، ومحاولة تكوين نخبة متشبعة بأفكاره ستتولى فيما بعد مهمة الترويج والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي دون التغير، وبذلك تنجح السياسية الثقافية الجديدة المعدة مسبقا من اجل كبت اي مبادرة من شانها تبني نمط ثقافي، هو في الاصل متجذر في المجتمع الجزائري، ونجحت المدرسة الفرنسية الى حد كبير في استقطاب نخب تحمل من القيم والتوجهات ما يتناسب والتكوين الذي تلقونه.

وتجسد ذلك في فقدان الارتباط العضوي لهذه الفئة عن باقي المجتمع، وفي هذا الشأن يقول "**فلاديمير ماكسمينكو**"« ان المدرسة الفرنسية قامت بانتقاء فئة ماهرة من النخبة الاهلية كانت ضرورية للحكم الاستعماري وكان الهدف من ذلك خلق ظروف غير قابلة لعكس وضعية الهيمنة الاستعمارية في الجزائر» .

وهذا ما اكده " **برهان غليون**" « ان تعلق النخبة عموما بثقافتها يفترض في تحقيقها نفي الثقافة الشعبية والثقافات الفرعية الاخرى المرتبطة بها يخلق وضعية تظهر فيها قائدة كاستعمار للعقل وكغزو اجنبي للثقافة ولا يمكن إلا ان تدفع المجتمع الى تنظيم رد فعل سلبي يسعى من خلاله الى طرد هذه الثقافة او الفئة المرتبطة بها في الوقت نفسه من الجماعة واعتبارها خارج عنها»[1].

وكان للموروث الاستعماري الاثر الواضع والعميق في اصباغ الحقل الثقافي في الجزائر وتعميق الفجوة بين جزء من النخبة التي اشبعت بثقافة الاندماج والتي سعت الى بقاء كل ما يمت بصلة لتكوينهم وبين النخبة التي تريد القطيعة وتجسد مبدأ ما اخذ بالقوة لن يسترد الا

[1] غليون برهان،**بيان من اجل الديمقراطية** ،دار بوشان،1990،ص.112

بالقوة، وبين الثقافة المحدودة للأهالي وعموم المجتمع الجزائري.

بالاضافة الى البعدين السابقين يمكننا التمييز بين اربع اطروحات رئيسية مكونة للثقافة السياسية للنخبة في الجزائر وهم كالاتي:

1- الأطروحة العربية الإسلامية:

يعتبر الدين الاسلامي واللغة العربية جوهر وأساس مقومات المجتمع الجزائري الثقافية والحضارية، والسمة الغالبة التي تحارب الصراع الحضاري بين المشروعين الاسلامي والتغريبي وظلت هذه الثقافة تمثل اهم قنوات التنشئة السياسية والاجتماعية التي صقلت توجهات الافراد وبذلك اصبحت من اهم مصادر الثقافة السياسية التي تسود المجتمع الجزائري.[1]

فالإسلام الذي يعتبر بمثابة الوعي الذي انصهرت فيه المثل الاجتماعية والمقومات الخلفية التي ضمنت للمجتمع كيانه الروحي، قد ادى دورا قياديا في تغذية الشخصية الوطنية وتقوية الدفع الثوري ضد الاستعمار.[2]

الى جانب العامل الديني لعبة اللغة العربية دورا جوهريا في دعم الشخصية الجزائرية، بالرغم لما تعرضت له من اقصاء وتهميش اثناء فترة الاستعمار، الا ان المجتمع الجزائري ظل متمسكا بها ويدرسها في كافة ربوع الوطن حتى في المناطق التي يتخاطب بها اخواننا بالأمازيغية، وهذا راجع للدور الذي تكفلت به الجمعيات والمساجد والزوايا.[3]

ورغم حسم مسالة اللغة دستوريا إلا انها بقيت تعاني من التهميش والاحتقار من طرف النخب التغريبية المتموقعة في دواليب السلطة التي استطاعت أنداك من اقناع الشاذلي بن جديد بضرورة اعتماد منظومة تربوية مزدوجة كمرحلة اولى تسبق عملية التعريب الشامل، وربط مسار الزامية تعلم اللغة العربية بمسار الاعتراف الدستوري بالأمازيغية وترسيمها، ومن

---

[1] George Talidoros.**la culture poitique Arabo-islamique et la naissance du nationalisme Algerien (1830-1962)**.Alger. entreprise nationale du livre.1985.p32.

[2] محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ص43.

[3] عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة**، ط1، القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004،ص،124

ثم فتح المجال امام اللغة الفرنسية لتكون بديلا وبلا منازع في الثقافة الجزائرية، ومن اهم دعائم هذه الاطروحة:

- اولوية الانتماء الجزائر القاطع الى الامتين العربية والإسلامية.
- العروبة والإسلام وعاء الفكر والثقافة الجامعان.
- الاسلام بين الشعائرية العامة ومصدر للقيم الناظمة للحياة.

2- الأطروحة الوطنية اللإيديولوجية:

وهنا تركز الثقافة السياسية الشائعة لدى أوساط الطرح الوطني على تمجيد النزعة التحررية والمقاومة العريقة لدى الشعب الجزائري، واتحاده في مواجهة التحديات المصيرية وتضحياته الكبيرة في سبيل كرامته واستقلاله، وكذا تقدير مظاهر الاصالة والخصائص المحلية، وتمجيد دور الاتجاه الاستقلالي من الحركة الوطنية، ويولي كثير من الاهتمام لمرحلة النضال السياسي والثورة الكبرى في القرن 20، ثم تشكل الدولة الجزائرية في العهد العثماني، ثم التركيز على الطرحين الوطني والعربي الاسلامي باعتبار الاسلام والعروبة من اهم العناصر الوطنية.

3- الأطروحة الامازيغية:

لقد عرف الامازيغ نمط ثقافي ونظام اجتماعي يقوم على اساس القبيلة المستقرة[1]، ويقوم ايضا على اساس الارتباط الاجتماعي والإرث الثقافي المشترك، و هذا النمط الذي عرفته هذه الثقافة جعل حامليها طوال الحقبة التاريخية من التميز والمفاضلة ورفض اي شكل من اشكال الاندماج المفروض من قبل اي قوة احتكارية.

الامر الذي سمح لهذا الكيان ان يحافظ على شخصيته التي ساهمت في ايجاد لبنات ارضية ثقافية واجتماعية واقتصادية، لكن هذا التمايز الثقافي والاجتماعي القائم على اساس البنية القبلية واللغوية اصبح من جهة اخرى مصدر توتر وصراع داخلي، اذ ساهم في توسيع

[2] Pierre Bourdieu. **Sociologie de l'Algérie**. Paris: Presses universitaires de France, 1980.p62

وتفاقم التوترات الثقافية الامر الذي سمح بتكوين تركيبة اجتماعية ذات نزعة جهوية ناجمة عن ممارسات كولونيالية، والتي فرضت على هذا النمط الثقافي العزلة الشديدة، وحينها اكتفت هذه الفئات الاجتماعية بالدفاع عن الهوية وحماية المجتمع من الاختراق الداخلي بعد المقاومة المستمرة.[1]

وتبنت النخبة الامازيغية الصيغة التأسيسية القومية والبطولية وثمنت دور الديمقراطيين في الحركة الوطنية وثورة 1954، واهتمت بنفس قضايا واهتمامات الاطروحة اليسارية ويكاد المقتنعون من افرادها يتفقون صراحة او ضمنيا على ثقافة سياسية تدعو الى:

– الدعوة الى التعددية الثقافية، الثنائية (العربية–الامازيغية) او الثلاثية (العربية–الامازيغية–الفرنسية)

– التأكيد المتفاوت على لائكيه[2] السياسية والقوانين الاجتماعية خاصة لدى المعبرين بالفرنسية.

– المراوحة بين العداء للعروبة (كما يقدمها الطرح الرسمي غير العقلاني في تقديرهم)، وقبول الثقافة الشعبية العربية الاسلامية.

4–الأطروحة اليسارية:

حيث يهتم اصحابها بالحداثة[3]، والمفاهيم والقيم والمظاهر العصرية من الموروث التاريخي الحديث والمعاصر وما يتفرع عنها ويخدمها كمواضيع النضال النقابي وقضايا المرأة والديمقراطية ودور النخبة، وقد يركزون على دور الفئات المحرومة والحضرية في المقاومة

1 علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسالة التعددية الديمقراطية في الجزائر 1989-1992** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم الانسانية ،جامعة الجزائر،2001

2اللائكية او العلمانية الفرنسية: هي مفهوم يعبر عن فصل الدين عن شؤون الحكومة والدولة وكذلك عدم تدخل الحكومة في الشؤون الدينية، تواجدت العلمانية في فترة مبكرة من التاريخ الفرنسي المعاصر استنادا إلى القانون الفرنسي لفصل الكنيسة عن الدولة 1905 ، في القرن التاسع عشر، امتد تفسير العلمانية الفرنسية ليشمل المساواة في التعامل مع جميع ألأديان وأصبح التفسير أكثر تحديدا في عام 2004.

1**الحداثة:** هي المواكبة الواعية كما يراها الحداثيون ،والفعل فيه على كافة الاصعدة،وهي مرحلة من التاريخ وحالة فكرية وثقافية وثورية فرضت نفسها في اوربا منذ اواخر القرن 18، تتيميز بأربعة عناصر : تحرر الفرد،الفصل بين الديني والدنيوي ،التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا ، هيمنة الاقتصاد ،وتعود جذوز الحداثة الى القرن 16 فالثورة الفكرية والعلمية والصناعية في ق17 ،ق18 والثورات الاوربية في ق18، ق19 ادت الى صعود البرجوازية وقيم الحرية الفردية والنقد والتجديد على حساب الافكار والطبقات والنظم القديمة القائمة على تقديس التقاليد والقيم الابوية.

السياسية والعسكرية للاستعمار الفرنسي مقابل الادوار السلبية للإقطاعين والمتدينين ويكاد المقتنعون من افرادها يتفقون صراحة او ضمنيا على ثقافة سياسية تدعو الى:

- اقرار علمانية الدولة والمجتمع.
- اغفال البعد العربي.
- ابداء بعض التسامح او القبول لإسلامية الثقافة الشعبية.
- تثمين الموروث الاوربي.

5- الأطروحة أو البعد الأجنبي:

لقد تمكنت هذه الاطروحة الى حد كبير من استقطاب وإنتاج أجيال متشبعة بالنمط الثقافي الأوربي، ورؤيته من زاوية الحداثة والتغير الذي يضمن رقي الافكار وتوسيع المشاركة والممارسة السياسية، وهنا وقع الصدام بين التيار التأصيلي من جهة والتيار التغريبي من جهة اخرى نتيجة الثقافة الكولونيالية، التي تمكنت الى حد كبير من ضمان نشر قيمها في اوساط لها ان تمثل وتحافظ على مصالحها، خلال فترة تاريخية حاسمة حدثت نتيجة تعارض أفكار تراثيه كان سببها الانبهار بالأفكار الاوربية الجديدة التي انعكست على التركيبة المجتمعية، وسمحت بظهور فئات وسطى ظهرت جليا من خلال اشكال النشاط الاقتصادي والإنتاج.

لقد صاحب هذا النمط الثقافي تبعات سلبية انعكست على النسق السياسي والاجتماعي، فالبرغم من تكون نخبة برجوازية حديثة وعلمانية من حيث المستوى التعليمي والمركزي والاجتماعي، إلا انه كرس لوجود نخبة لها القابلية في قبول الهيمنة وإعادة انتاج الزعامة القبلية كأداة هامة في تبرير وجودها وبقائها.[1]

[1] بشير بلاح، **التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية**، منشورات المجلس الاعلى للغة العربية،الجزائر،2017،ص17.

على أساس هذا التنوع الثقافي تكونت كيانات سياسية واجتماعية مختلفة عاشت في إطار ثقافة سياسية ذات نسق معين من القيم والاتجاهات السياسية المكتسبة، يمكن رصد سماتها الثقافية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): يبين خصائص الأنماط الثقافية في الجزائر

الأنماط الثقافية	الخصائص والسمات الثقافية
– ثقافة المساجد والزوايا والكتاتيب	– استمرارية التراث
– ثقافة الموروث الكولونيالي	– ثقافة برجوازية ذات افاق علمانية – ذات نزعة اندماجية
– الثقافة المزدوجة	– ثنائية اللغة
– الثقافة الشعبية الشفوية	– جماهيرية – واسعة الاستهلاك

المصدر: من اعداد الباحث

ثانيا: مؤسسات التنشئة الاجتماعية وانعكاسها على الثقافة السياسية في الجزائر:

تتعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية ويختلف دورها على حسب طبيعة الافراد وقبولهم لتبني القيم والاتجاهات التي من شأنها ان تنمي وتصقل قدراتهم، وللجزائر خصوصية في تكوين هذه المؤسسات سواء من خلال الارث الاستعماري او طبيعة الثقافة السياسية السائدة والتي ساهم في تشكيلها العديد من العوامل ومدى تأثير دور النخب الحاكمة من جهة والنخب المثقفة من جهة أخرى، وما انعكس على الدور الحقيقي لهاته المؤسسات (الاسرة، المؤسسات الدينية، المؤسسات التعليمية،....) وقدرتها على التنشئة السياسية باعتبارها جوهر الثقافة السياسية.

1- الاسرة:

وتعتبر من أهم البنى والأنساق التي تتحمل الجزء الاكبر في عملية الاعداد والتنشئة الاجتماعية للأفراد[1]، فلقد تناولت الدراسات الاجتماعية الاسرة الجزائرية التقليدية وتبين نمط العيش السائد فيها، حيث يمثل فيها الجد والأب القائد الفعلي للعائلة، من خلال النظام الابوي الناتج عن مصوغات ثقافية تكونت من خلال مجموعة القيم والاتجاهات المتوارثة والتي ترتبط اساسا بالسلوك التقليدي الذي له خصوصيته، فهي عائلة اكناتية (Agnatique) يكون فيها النسب ذكوري والانتماء ابوي وانتماء المرأة يبقى لأبيها والميراث ينتقل في خط ابوي من الاب الى الابن الاكبر للحفاظ على الصيغة الانقسامية للتراث.

فالأسرة الجزائرية مزدوجة الابعاد من خلال النزعتين الفردية والجماعية، وما نتج عنها من اختلافات متباينة داخل الاسرة نفسها، وذلك من خلال التركيز على القيم الروحية والاخلاقية وكل ما له علاقة بالأخلاق والحرمة...وإهمال الجوانب التي يمكن من خلالها ان تنمي الفرد في مختلف المجالات لاسيما تنشئهم سياسيا بما يؤهله في المشاركة في الحياة السياسية

[1] حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغيير الاحوال والعلاقات**، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية،العدد 01، العراق،2009،ص254.

باعتبار الثقافة السياسية السائدة لدى عموم الاسر الجزائرية هي ثقافات تابعة لكل ما يسوقه النظام السياسي واعتبار الشأن السياسي حكر على الطبقة السياسية فقط.

بالإضافة الى انحصار دور الاسرة في اوقات كثيرة في العملية البيولوجية ووظيفة التكاثر حيث نجد اسر يفوق عدد افرادها 10 وهذا ما ينعكس سلبا على مرافقة الاسرة لأطفالها ومراقبتهم والسهر على تكوينهم وتقلص دورهم في عملية اعالتهم فقط او توجيهم الى المساجد والزوايا التي تعجز في احيان كثيرة على تنشئة الفرد في المجال السياسي لاضمحلال ادوار هذه الاخيرة وانحصارها في تعليم القران دون فهمه والعمل به.[1]

اما بالنسبة للتحولات التي عرفتها الجزائر على مستوى هذه البنى منذ منتصف الثمانيات الى غاية يومنا هذا وما ترافق مع هذا التحول من تأثيرات العولمة والانفتاح العالمي وما تسببت به مختلف وسائل التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، كان له الاثر المباشر في التمييز بين مكانة الاسرة وأدوارها التقليدية فيما مضى وما هو حاصل اليوم، وذلك بظهور معايير جديدة اضعفت العلاقات الاجتماعية التي تربط الاسرة الفرد بالأسرة الام ان صح التعبير فصحيح ان هناك هامش اكبر وسقف أعلى لحرية المرأة في الخروج للدراسة والعمل، بعدما ان كانت في الماضي من المحرمات، جعلها تكتسب قيم اجتماعية جديدة وبالتالي تغير دور الاسرة التي تكونها المرأة الدارسة والعاملة، الذي ينعكس ايجابا في عملية التنشئة، غير ان هذه التغيرات التي مست اغلب جوانب الحياة اليومية الفردية والاسرية خاصة ما تعلق بالقيم التقليدية التي يفتخر بها الفرد الجزائري كانت مصدر تناقضات وصراعات خطيرة اثرت على تكوين الفرد وهويته وتاه بين ما يريد وما لا يعرف والى اين يتجه وما هي القيم التي يتمسك يها وماذا يترك، وهذا ما انعكس على انتمائه وشعوره الايجابي للمشاركة في كل ما يخدمه.

[1] سليم بلحاج، **السياسية التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر. 2015.ص211.

بالإضافة الى اعتبار السلطة الابوية الخاصية الجوهرية للعلاقات بين افراد الاسرة التي تكرس قيم الطاعة والولاء والانتماء، والتي تحدد السلطة المطلقة على أساسها، وفي حالة عدم الامتثال لرغبة السلطة الابوية يتعرض صاحبها الى الجزر والعقاب، وهذا ما يولد لدى الطفل نوع من ثقافة الخضوع والتبعية، وباعتبار الاسرة هي الكيان السياسي الاول المكون لقيم واتجاهات الافراد فان عملية التنشئة السياسية على مستوى هذا الكيان يغلب عليها الطابع التسلطي وهذا ما يفسر عدم الاكتراث بالمشاركة في الحياة السياسية.

2- المؤسسات الدينية:

- المساجد:

لا يختلف اثنان في الدور الجوهري لعلاقة مؤسسة المسجد بخصوصية المجتمع الجزائري نظرا لطبيعة الانتماء الديني والثقافة الاسلامية، واعتبار المساجد في الجزائر الجامعة والمقومة لتصورات الافراد وسلوكهم، فتواجد المساجد في ربوع الوطن ساهم في ايصال واستقطاب الاغلبية من خلال المنابر التي يلتف حولها ملايين الجزائريين على الاقل كل جمعة، غير ان ما لوحظ وما يزال يلاحظ ان اغلب الخطب اصبحت موجهة بإرادة السلطة التي تسعى دائما الى ضمان استقرارها ووجودها من خلال الخطاب الترهيبي احيانا والترغيبي احيانا اخرى، وبالتالي اصبحت المساجد قناة رسمية يسعى من خلالها النظام السياسي في الجزائر الى تسويق مختلف الافكار التي تخدمه ضمن اطار ديني يلعب على وتر العاطفة التي تميز المجتمع الجزائري وتعبئة الجماهير لكل ما من شأنه ان يبعد الفرد عن الحياة السياسية وحصره تفكييره في الجانب الديني والروحي وإهمال الجوانب الاخرى.

- الزوايا:

تعرف الزوايا في الجزائر انتشارا واسعا تستقطب طلبة العلم من كل ربوع الوطن ولما يكنه المجتمع الجزائري من قداسة واحترام وتقدير لشيوخ الزوايا[1]، فهي ركن ركين في عملية البناء

[1] العماري الطيب، **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 15، جوان 2015، ص123.

الفكري والديني لمريديها، وتعتبر الوظيفة الدينية هي الوظيفة المركزية لهذه المؤسسة وما يترتب عليها من وظائف تربوية وتعليمية وتكوين وتأطير الائمة عبر الوطن، غير انه بعد ظهور التطرف السياسي من قبل الاحزاب الدينية مطلع تسعينات القرن الماضي وما شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء، عمدت السلطة الفعلية الى تشجيع الزوايا على محاربة الغلو في الفهم الخاطئ لمبادئ الدين الاسلامي الحنيف من خلال تكريس الاعتدال والوسطية التي دعت اليها الزوايا والأئمة، وهذا ما سمح باستغلال هذه المنابر وتحويلها الى فضاءات اجتماعية ازاء منح الامتيازات والمزايا والعطايا لمشايخ الزوايا والقائمين عليها، كون النظام يدرك ويعي جيدا مكانة ووجاهة علماء الدين في قلوب الجزائريين والجزائريات، وعلى قدرتهم في تعبئة الحشود للتوجهات التي تخدم مخرجات النظام السياسي، ومحاربة اي طرح او خطاب سياسي، مقابل الدعم والرعاية وتعظيم دور الزوايا ومشايخها ماليا ومعنويا وترسيخ فكرة عدم جواز الخروج عن الحاكم وضرورة طاعة ولي الامر وترك السياسية وما يتعلق بها لأصحابها الذين هم ادرى بمصلحة العامة حتى وان كانت هذه المصلحة تخدم فئة معينة فقط على حساب الاغلبية.

ولعل الدور البارز للزوايا يظهر جليا دائما في المواعيد الانتخابية وتوافد المرشحين اليها ممن يريدون الفوز والظفر بالمناصب السامية بل حتى بمن يريد الظفر بمنصب رئاسة الجمهورية وهذا ما يفسر الزيارات التي توالت من مختلف رؤساء الجزائر.

3- المؤسسات التعليمية:

- المدرسة:

ان المدرسة من خلال البرامج، واعتبارها في الاساس حاملة لقيم ومعايير الثقافة السياسية والاتجاهات والسلوكات والاستعدادات[1]، وجب عليها القيام بهذه الوظيفة من خلال عملية التلقين المعرفي والتلقين السياسي في آن واحد، واعتبار المدرسة كنسق له مدخلات تترجم

[1] احمد شاطر باش، **«التنشئة السياسية لتلاميذ المدرسة الجزائرية»**. المجلة الجزائرية للسياسية العامة، العدد01، 2011، الجزائر.

عادة في شكل مطالب اجتماعية وسياسية واقتصادية، من خلال الحق في المشاركة السياسية للمواطنين وغرس هذه الثقافة في اذهان التلاميذ بهدف تحقيق التنمية السياسية.

ويتم ذلك من خلال دعم المناهج التعليمية وطرق التدريس بإدراج مواضيع من شانها اثراء الثقافة السياسية للتلاميذ كالانتخابات والمواطنة وتعزيز ثقافة المشاركة، بالإضافة الى الوسائل البيداغوجية وضرورة تكيفها مع خصوصية المجتمع الجزائري، ومراعاة مختلف القيم والاتجاهات التي تميز التركيبة الاجتماعية والانتماء الذي يكرس مبادئ الثقافة الديمقراطية على مختلف الاصعدة، فالبرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر وما تعاقب من اصلاحات في ازمنة متفاوتة على مر تاريخ المنظومة التعليمية الجزائرية والتعديلات التي اجريت عليها الى غاية 2012،[1] الا ان هناك غياب للقيم السياسية التي تعمل على انجاح مشروع الديمقراطية وان وجدت الا انها لم ترقى الى حد الان للوصول للغاية المنشودة، حيث لا ينكر عاقل تزايد عدد المتمدرسين في مختلف الاطوار التعليمية والبنية القاعدية للهياكل التربوية، الى ان هذا الكم لم ينعكس ايجابا في تكوين الاجيال، بل على العكس فمن خلال تضارب وتناقض الاصلاحات التعليمية في مختلف المناهج ادى الى اضطراب التلميذ وعدم قدرته على الاستيعاب خاصة اذا ما تعارضت قيمه واتجاهاته المستنبطة من التنشئة الاسرية وقيم المجتمع مع ما يلقن له، وبالتالي اصبح الكم لا يعكس الكيف حتى بعد محاولة تبني المقاربة بالكفاءة، ويرجع ذلك في احيان كثيرة لافتقار المؤطرين للوسائل الضرورية سواء على مستوى التكوين الشخصي او حتى على المستوى المادي الذي يتخبط فيه اصحاب الرسالة النبيلة.

وعليه يجب اعادة النظر في الظروف المحيطة والمرافقة لكل ما من شأنه ان يجعل المدرسة بصفتها اهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتقوم بوظيفة التنشئة السياسية من خلال تبني مناهج تكرس قيمة المشاركة والمواطنة الحقيقية.

3- الجامعة:

[1] سليم بلحاج، **السياسية التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتنماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر،2015،ص82.

تعتبر الجامعة من بين اهم المؤسسات الاجتماعية التي تمثل المرحلة الاخيرة من مراحل التعليم والتي تقوم بإعداد وتأطير الطلبة في مختلف المجالات العلمية والثقافية والفكرية، فهي تشكل نظام خاص من انظمة التفاعل الاجتماعي الذي يميزها عن باقي الوحدات الاجتماعية والتي تحقق الضبط الاجتماعي وتتكيف مع متطلبات الثقافات المتغيرة،[1]

ويؤكد "**بارسونز**" أن الجامعة تقوم بدور اساسي في التنشئة الاجتماعية يكمل ادوار الاسرة والمدرسة، فالسياسية التعليمية هي حلقة الوصل بين السلطة باعتبارها صانعة للسياسية العامة وبين الجامعة كمؤسسة لها اهداف اجتماعية تسعى الى تحقيقها، وقد تكون هذه السياسات اما ايجابية وإما سلبية وهذا على حسب طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين النظام السياسي الذي يختلف من دولة الى اخرى.

فاعتبار التعليم الجامعي هو تعليم متكيف مع الاوضاع البيئية للمجتمع في إطار الضوابط الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية، فان الحياد يكون صعب ان لم نقل مستحيل ذلك كونه موجها في احيان كثيرة من قبل النظام السياسي الشيء الذي يمكنه في التحكم في التوجهات اما بالكبت او التحرير وفق الارادة التي تتماشى مع المخرجات التي يريدها النظام.

ويرى الكثير من الباحثين والدارسين ان الجامعة الجزائرية بما تقدمه من البرامج والمناهج الحالية لم يمكنها من تحقيق قفزة نوعية اذا ما اعتبرناها خزانا للفكر والوعي والابداع، خاصة اذا ما قورن مردودها بما يتوافر لديها من وسائل مادية وطاقات علمية هائلة من مختلف الاساتذة المتخصصين والإداريين والفنيين، غير ان القفزة النوعية التي تحققت تمثل التطور الكمي الهائل في عدد الطلبة من جهة والهياكل القاعدية من جهة اخرى دون الوصول الى التطوير المعرفي المناسب الذي اصبح يشكل الهوة بين مدخلات الجامعة ومخرجاتها، وهذا ما تؤكده مختلف التقارير العالمية وتقرير التنمية لعدة سنوات وتذيل الجامعة الجزائرية المراتب الاخيرة.

[1] كمال بلخيري، **دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية،العدد15، ديسمبر 2006،ص230

فما تحمله البرامج البيداغوجية من قيمة علمية لها ان تنمي قدرات الطالب، إلا ان واقع البيئة الجامعية لا يعكس هذه القيمة والأمثلة عديدة في مختلف جامعات الجزائر مع وجود استثناءات قليلة، وهذا يرجع ايضا الى النمط الذي يتخذه الطالب كسلوك لا يمكنه من مسايرة ما هو حاصل وما هو متوقع منه وعدم ادراكه للمفاهيم السياسية التي تنعكس على قناعته بضرورة المشاركة السياسية.

وبالرغم من تبني الجامعة الجزائرية لنظام **L.M.D** منذ سنة 2004، الا ان الواقع لم ينعكس ايجابا على مردود الجامعة، كون هذه التجربة وان استوفت حقها من التحضير المادي والأكاديمي الا انه لم تكتمل اركانها من خلال النقاشات مع مختلف الشركاء الاجتماعين كونها آلية اريد بها الرقي بالجامعة الجزائرية، حيث لم يتم مراعاة خصوصية البيئة الاجتماعية والثقافية التي تميز لمجتمع الجزائري عن غيره من المجتمعات، بالإضافة الى عدم تكييف القوانين التي كانت تسير النظام القديم واستمر العمل بها مع النظام الجديد الا الا أن دور الجامعة الجزائرية اختزل في تخريج كم هائل من الطلبة، فحسب احصائيات وزارة التعليم العالي هناك اكثر من 50 الف متخرج كل سنة.[1] غير ان الطلبة الذين لديهم استعداد فكري وإدراك سياسي هم القلة القليلة الذين لهم الرغبة في تفعيل العمل السياسي وعكس الثقافة السياسية لديهم على ارض الواقع وهذا ما يفسر ازمة التنشئة السياسية في الجزائر.

[1] نقلا عن الموقع: www.aranthropors.com تم التصفح في 14 فيفري 2018.

المطلب الثاني: طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر:

عرفت الجزائر نوعين من الثقافة السياسية، الاولى كانت في كنف التوجه الاشتراكي والأحادية الحزبية، والثانية ارتسمت معالمها منذ احداث اكتوبر 1988 ثم التعددية الحزبية، الى غاية يومنا هذا.

ففي المرحلة الاولى تميز السلوك السياسي بتكريس ثقافة سياسية تابعة استطاع فيها النظام السياسي بشكل مدروس وممنهج ان يقصي فيها كل مبادرة من شانها ان تطور الحياة العامة على مختلف الاصعدة سواء السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية بل تجاوز ذلك الى قمع الحريات وتغيب المواطن عن المشهد السياسي، حيث وإلى غاية 1976 لم يكن هناك مجلس شعبي منتخب من قبل الشعب، والذي يمكن من خلاله التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار، وتميزت هذه الفترة الاولى من الثقافة السياسية اي منذ الاستقلال الى غاية نهاية الثمانينات الى الخضوع التام والمطلق لكل مخرجات النظام السياسي وعدم الحق في الاعتراض كون من كان يتحكم في زمام الامور أنداك (مجلس الثورة).[1]

إضافة الى الأمية التي ضربت بأطنابها في تلك الفترة وقمع المعارضة السياسية التي اجبرت على الخروج من الجزائر ووصفها بأنها كيانات هدامة هدفها الفوضى وأنهم مدعومون من الخارج،[2] وان كل محاولة للتعبير عن الراي هي بمثابة خيانة للثورة حيث اعتمدت السلطة انذاك على التعبئة الجماهيرية التي تعكس الشرعية لهيمنة الفئة الحاكمة تحت ما يسمى بالشرعية الثورية[3]، التي تبدو في احيان كثيرة وكأنها حق فيتو يمكن من خلاله تبرير كل ما لا يمكن تبريره.

---

[1] **مجلس الثورة** هي هيئة سياسية جزائرية أنشئت في 19 يونيو 1965 لقيادة البلاد بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب أحمد بن بلة .ترأس المجلس هواري بومدين حتى حل في 10 ديسمبر.1976 مكون من 17 عشر عضوا دائما وهم قادة الولايات والمسؤولين التاريخيين عن اندلاع الثورة الجزائرية ،و17 عشر عضوا إضافيا يمثلون مختلف التشكيلات السياسية القائمة في البلاد قبل نوفمبر 1954 والذين دخلوا صفوف الثورة بصفة فردية ، زيادة على ممثلي التنظيمات العمالية والطلابية والفعاليات الاقتصادية ، أي 34 عضوا في المجموع .منهم الدائمين والإضافيين

2 عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**،القاهرة،دار الامين للطباعة والنشر1999،ص65

3 لم يتم التعبير عن فكرة **الشرعية الثورية** إلا عقب استقلال الجزائر، وبشكل منهجي، تحت حكم الرئيس هواري بومدين. وتأسست الشرعية الثورية على حتمية النهج المُسلح، الذي اختارته جماعة الـ22، وجماعة الستة التي أسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم جماعة التسعة التاريخية التي فجّرت الثورة. لكنها لم تكن، حينها، قد عرفت منحى منهجيا، وكان يجب

وبالرغم من حل مجلس الثورة بعد 1976 الا ان المشهد السياسي لم يراوح مكانه تقريبا الى غاية 1988 حيث كرست الثقافة السياسية الموجودة وقتها ببقاء شكل الحكم السابق في إطار عقد اجتماعي يبرر وجوده من خلال قيم واتجاهات الافراد التي تغلب عليها في احيان كثيرة الشعور بالخوف وعدم القدرة على المشاركة في الحياة السياسية بسبب القيود المفروضة واعتبار الشأن السياسي حكر على فئة معينة فقط.

أما المرحلة الثانية والتي مازالت فيها السمة الغالبة للثقافة السياسية انها ثقافة تابعة الا انها اقل وطأة كون المتحكمين في زمام الامور تركو هامشا للحريات وإبداء الرأي ومحاولة تسويق ثقافة المشاركة التي اعطت حيزا لم يكن مسموحا به في فترات سابقة والذي من خلاله ظهرت قوى معارضة خاصة الاسلامية منها والامازيغية، ويلاحظ في هذه الفترة مقارنتا بما سبقها وجود وعي نخبوي ان لم نقل جماهيري بضرورة التكيف مع التحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع الجزائري، غير ان موروث الخوف المتجذر في الثقافة السياسية للأوساط الشعبية الذي كرسه النظام السياسي حال دون المطالبة بضرورة التغيير الجذري، لكن فشل السياسات التنموية وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع بالإضافة الى صراع الاجنحة مهد الى احداث اكتوبر 1988 وما نتج عنه من ازمات متعددة الابعاد كانت في ظاهرها تفسح المجال الى ظهور شكل جديد من الثقافة السياسية. ربما كان من بين اهم اسبابها بعد مسالة المواطنة التي اعطت حيزا انعكس على المشهد السياسي.

المبحث الثاني: المواطنة والثقافة السياسية في الجزائر:

ارتبطت المواطنة في المجتمع الدولي المعاصر بمفهوم الدولة الحديثة التي ارتقت بالمواطن من الاحتماء بالجهة أو الطائفة والعشيرة أو القبيلة أو بثقافة محلية أو بالمذهب إلى مستوى أرحب في إطار المجموعة الوطنية الكبرى حيث اصبحت المواطنة مرادفة لكل ما من شانه ان يعزز دور الفرد في البناء والتغيير من خلال التنشئة السياسية وفق نمط الثقافة السياسية

انتظار سنة 1954 لكي تبدأ شرعية غير معلنة بواسطة الثورة. وهذا الطرح لم يعبّر عنه القادة السياسيون الذين فضلوا النهج السياسي.

الذي يجسد قيم الهوية القومية والانتماء بالشعور ليصل في الاخير الى تحقيق المشاركة السياسية في صنع القرار.

المطلب الأول: مفهوم المواطنة: Citizenship :

يعتبر مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم تعقيدا لما شهده من تطور تاريخي لايزال الى حد الساعة كونه مرتبطا بتطور السيرورة والحركية للمواطنين والأفراد من اجل الحصول على حقوقهم على نفس القدر من المساواة، ويمكن فهم المواطنة من خلال الابعاد التالية:

* **البعد القانوني:** حيث يرى ان المواطنة هي مساواة الافراد امام القانون دون تميز وتكون هذه المساواة على مستوى النصوص القانونية والممارسة العملية لتكريس مبدا "المساواة في القانون وامام القانون".

* **البعد الثقافي:** حيث ان لكل مواطن الحق في الحفاظ على هويته الفرعية وله حق الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية بكل حرية وله الحق في تبني ما يرغب من افكار.

* **البعد السياسي:** وينظر هذا البعد للمواطنة من خلال دور المواطن وحقوقه وواجباته التي يقوم بها في إطار العملية السياسية اي بصفته مشاركا في ادارة شؤون البلاد من خلال التصويت في الانتخابات والحق في العمل السياسي وضمان حرية التنظيم والتعبير.

* **البعد الاقتصادي:** يركز على العدالة بين الافراد في الفرص وعدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة بهدف تحقيق الاستقرار والرضا الاجتماعي لجميع الافراد.

تشير **دائرة المعارف البريطانية** إلى« ان المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة).وتؤكد دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة« المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية ،مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة ».[1]

[1] -Encyclopedia Britannica,Vol.3,p332

وتعرف **موسوعة كولير الأمريكية** كلمة المواطنة تقصد بها مصلح المواطن ومصطلح الجنسية دون تمييز بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا.

التعريف الإجرائي:

هي قيم وسلوك أي تربية وآداب وأخلاق وتكوين وذوق حضاري وتراث مرتبط بقيم وثوابت المجتمع وفلسفته في الحياة، فهي تتضمن حب الوطن والتعلق به، والفرد مدني بطبعه يميل إلى غيره وهو ابن بيئته ومجتمعه، فالمواطنة بهذا المعنى تتضمن التزامات أخلاقية واجتماعية تجاه المجتمع والأمة، اما من الناحية القانونية فالمواطنة لها علاقة بالجنسية وحسب هذا التعريف هي حيازة جنسية دولة ما، سواء كانت أصلية أو مكتسبة والتمتع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية.

فالمواطنة الحديثة تدل على جملة من القيم الهامة منها:

* التمسك بالقيم الاساسية الراسخة والمثل العليا والتصرفات الحضارية المشتركة

* المشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العامة سواء على المستوى المحلي والوطني والعالمي.

* التمتع بالحقوق والحريات الفردية والجماعية المنصوص عليها في الدستور وقوانين الدولة.

مظاهر المواطنة:

المواطنة تطبيق وممارسة للقيم تظهر على أشكال وصور مختلفة:[1]

* المشاركة الطوعية والتلقائية والاختيارية على شكل نشاطات اجتماعية وصور مختلفة.

* التشبث بالقيم التي لها القابلية لدى المجتمع.

* تكييف السلوك حسب المعايير الوطنية والعالمية التي تؤطر الفرد على جميع الاصعدة.

* تكييف السلوك الاخلاقي والشعور بالهوية واكتساب الحس المدني والعدل والحوار وقبول الاخر والتعايش والتآخي والتضامن والاعتدال والتسامح.

* احترام القوانين السارية المفعول.

[1] **المواطنة في الجزائر** : متاح في http://philo-ethique.alafdal.net/t133-topic تم التصفح يوم 2019/12/23 على الساعة 14:51

* احترام الديانات ومعتقدات الاخرين وثقافاتهم وآرائهم.
* المحافظة على الاملاك العامة وحماية الملكية الخاصة.
* الحفاظ على مكتسبات الوطن والدفاع عنه.
* محاربة الفساد والتبليغ عنه والرقابة والمسائلة في تسير شؤون البلاد.
* اداء الالتزامات المالية والضريبية والجبائية.
* المشاركة في الحياة السياسية بما تمليه مقتضيات المواطنة.....الخ.

شكل رقم 01

أنموذج يبين حقوق المواطنة وواجباتها.

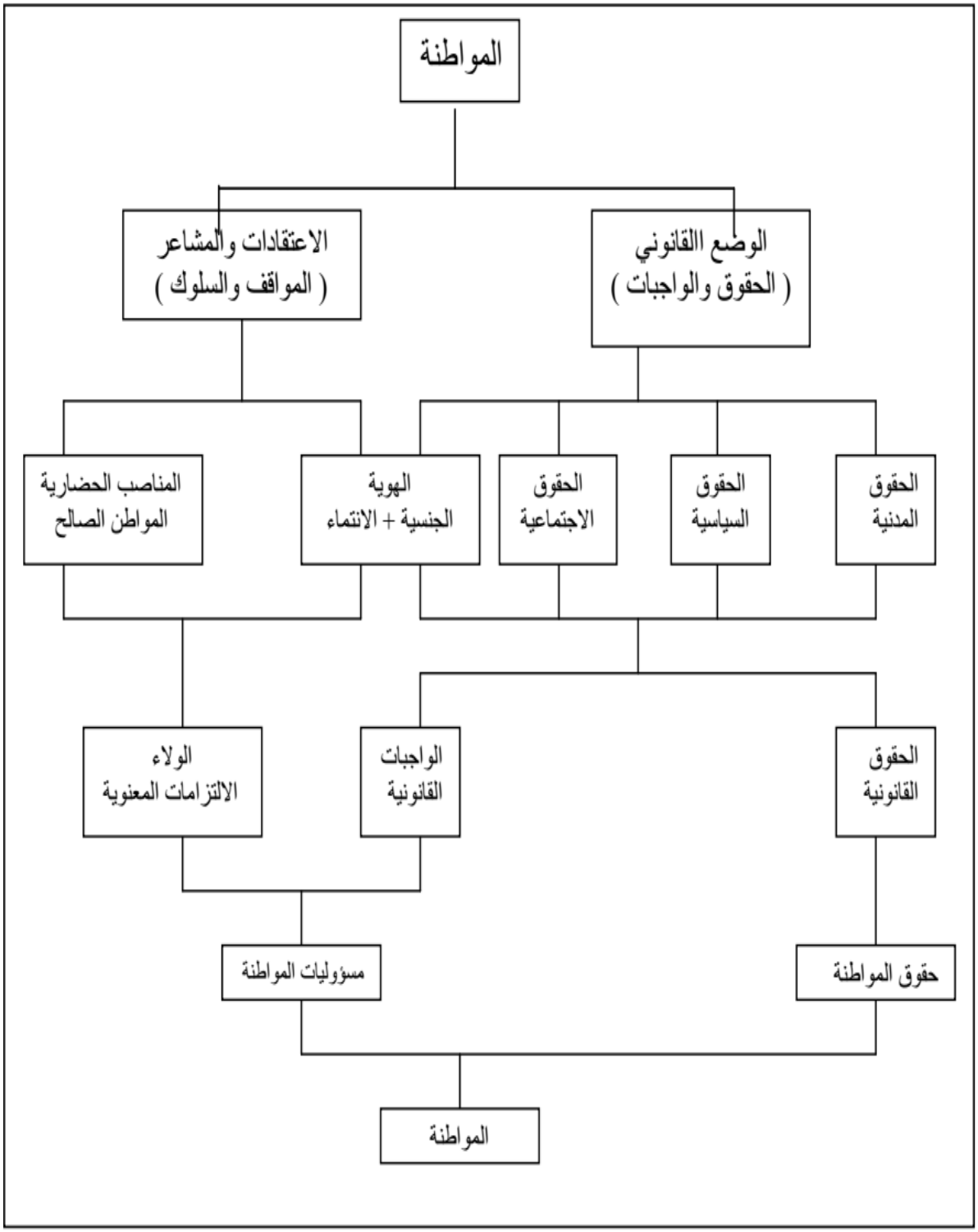

المصدر علي خليفة الكواري ،مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 2001،264 ،ص119

نبذة تاريخية عن مسألة المواطنة في الجزائر:

لقد ظهرت مسألة المواطنة في المجتمع الجزائري بقوة اثناء التواجد الاستعماري الذي كان سببا مباشرا في تغيير التركيبة الاجتماعية والعلاقات التقليدية من خلال تبنيه لسياسات القمع والتمييز العنصري من خلال القوانين التي جعلت الجزائر انذاك مستعمرة استيطانية تقر كامل الحقوق للمستوطنين من خلال تكريس حق المواطنة في المقابل حرمان السكان الاصليين من هذا الحق ومن خلال عدة قوانين ومراسيم سنذكرها دون التعمق فيها:[1]

*" مرسوم "1834 او ما يطلق عليه جنسية بدون مواطنة.

*" السيناتوس كونسيلت 1865" وأهم ما جاء فيه انه لا يستطيع الاهالي التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية إلا اذ تنازلو عن احكام الشريعة الاسلامية.

*" مرسوم كريميو 1870" وأهم ما جاء فيه هو التمييز بين السكان الاصليين

* "قانون 26 جوان 1889" الذي يمنح المواطنة لأبناء الاجانب المقيمين في الجزائر

* "مرسوم 7 مارس 1944" والذي يمنح حقوق المواطنة لبعض الجزائرين لكن بشروط.

* "قانون 20 سمتبر 1944" والذي يمنح حقوق المواطنة الى كافة الجزائريين غير ان الطبقة السياسية رفضته لأنها كانت تعمل أنداك من اجل التحرير.

* "دستور 1963" تؤسس الجزائر للمواطنة بتوفيرها لمتطلباتها الدنيا (الحرية والديمقراطية)

* "دستور1976" تطرق الى المواطنة من باب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهمل الحقوق السياسية وضيق سبل تطبيقها.

* "دستور1989" ضمان الحريات والحقوق الاساسية للأفراد من اعتداءات السلطة.

* "دستور1996" تجسيد المواطنة من خلال الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية.

* "تعديل 2008" العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة.

* "تعديل 2016" ضمان المزيد من الحريات والحقوق وتأكيد مكانة المعارضة وحقوقها.

1 سارة بخوش، **الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المحتمع الطلابي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر ،2015،ص 78

المطلب الثاني: المواطنة وانعكاسها على الثقافة السياسية في الجزائر:

تشكل المواطنة جوهر الثقافة السياسية بما تتيحه للأفراد من فتح المجال للمشاركة في تسيير الشؤون العامة والتأثير في صنع القرار، كونها شرطا اساسيا لا غنى عنه لنجاح العملية الديمقراطية حيث ان الحس العالي للمواطنة دائما ما يكون نتيجة ثقافة سياسية هي في الاساس ثقافة مشاركة تشكل الفارق في القرارات الحكومية والمشهد السياسي بصفة عامة، وتعتبر العلاقة بين المواطنة والثقافة السياسية علاقة توأمة وارتباط وثيق كونها علاقة طردية تكرس الحقوق الاساسية لتشكيل مقومات المواطنة الصالحة الفعالة،[1]

وفي هذا الصدد فان جملة الحقوق التي تشكل جوهر المواطنة وممارستها فعليا وتحويلها الى ثقافة سياسية معاشة في الواقع يشكل الارضية الملائمة لتكريس الديمقراطية وتثبيت ركائزها.

حيث ان الترسيخ للثقافة السياسية المشاركة في الجزائر، يحتاج الى الكثير من التحولات العميقة التي من أهمها تبني مبدأ المواطنة الكاملة، غير المنقوصة كحق لأفراد المجتمع وكمفهوم وسلوك، بما يساعد على قيام مجتمع ديمقراطي يمكن ان يتشارك افراده في العملية السياسية، وفي المقابل فان غياب هذا المبدأ او محاولة تغييبه سينعكس سلبا على اي محاولة لبناء نظام ديمقراطي، فترسيخ مبدأ المواطنة مرهون بتفاعل النظام السياسي وتقبله لحدود هذا المبدأ وعلاقته بالتركيبة الاجتماعية والثقافة السياسية للفرد الجزائري وحدود هذه العلاقة التي تنمي الشعور بالانتماء الذي يدفع مختلف الكيانات لتبني نمط ثقافي يمكن من خلاله فهم الاطر المساعدة في توجيه سلوك وتوجهات المجتمع من جهة وإمكانية التأقلم والمرونة من قبل النظام السياسي الذي سمته الغالبة في الجزائر، الانغلاق والتفرد بالقرارات التي كرست الى تجاهل كل ما من شانه ان ينمي ويصقل مهارات الفرد وإشراكه بصفته المعادلة الاهم في ترقية العمل السياسي.

1 **ملف شامل عن المواطنة** : المفهوم ،الاسس و الاهداف ،الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية على الموقع : http://www.politics-dz.com تم التصفح بتاريخ 12/23/ 2019على الساعة 23:25

يجدر الاشارة الى ان النظام السياسي في الجزائر لم يكرس لروح المواطنة الحقى كونها ظلت مستبعدة عن ادارة الحكم فلا الحاكم اعتبر نفسه مسؤولا امام مواطنيه والتزم معهم بتعهداته والسماح لهم بتفعيل الدور الرقابي الذي يلزمه بتقديم حصيلة تعكس ما تحقق وما لم يتحقق من مشاريع تنموية، ولا اعتبار المواطن الجزائري جوهر العملية السياسية من خلال تجسيد مواطنته من خلال التصويت الحر والنزيه غير الموجه.[1]

فاستفردت السلطة الحاكمة التي كانت مشكلة من الحزب الواحد لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن بتغييب كل مبادرة فردية أو جماعية من خلال تسويق ثقافة سياسية تعكس الخوف من الخوض في كل ما من شانه ان يؤدي الى قمع او تمييز او مسائلة، وهذا ما يفسر حصر حق المواطنة في الجزائر في امتلاك الجنسية والانتماء الى رقعة جغرافية، وتعدى الامر الى خلق ازمة هوية مازالت الجزائر تعيش تداعياتها الى يومنا هذا.

وتم اختزال مفهوم المواطنة في ذلك العقد الذي بنيت عليه مرحلة ما بعد الاستقلال حيث تنازل بموجبه المواطن الجزائري على حقوقه السياسية والمتمثلة في حقه في المشاركة السياسية الحقيقية، مقابل تمتعه ببعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، واصبحنا أمام ما يسمى بالمواطنة بمحتوى اقتصادي واجتماعي التي لها الشرعية عند المطالبة بها، مقابل مواطنة سياسية التي تمت محاربتها والتقليل من شانها.[2]

وبالرغم من تبني التعددية الحزبية الذي اقره "**دستور 1989**" وتضمنه قوانين جديدة تنظم الحياة السياسية وما يترتب عنها من ضمان للحريات وتكوين الاحزاب وهيئات المجتمع المدني، إلا ان واقع المواطنة في الجزائر ضل حبيس السلوك السياسي التقليدي للسلطة الحاكمة ولم يرتقي الى المواطنة الفعالة بل حصر حق المواطنة في شقها القانوني بعيدا عن تفعيلها كمقاربة تكرس المسار الديمقراطي.

---

[1] علي خليفة وآخرون ،**المسالة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص 184

[2] رزيق نفيسة، **المواطنة في الجزائر** ،مجلة البحوث السياسية والادارية، جامعة الجلفة،العدد06، 2017، ص.283

وهذا ما لوحظ ايضا في" **دستور 1996**" وتعديل "**2008**" حيث ان الاحكام المتعلقة بالمواطنة لم تتناول حقوق المواطنة بالمعنى الحديث لها ان صح التعبير وانما تم التطرق لها في إطار الحقوق والحريات العامة كسياق عام، حيث يرى الكثير من الحقوقيين ان المواطنة انحصرت في شقها القانوني دون ان تكون هناك نية مؤكدة من قبل السلطة الحاكمة في تجسيد حقوق المواطنة على ارض الواقع وهذا ما يتوافق مع تقرير التنمية الانسانية العربية عندما وصف الحريات في الدول العربية بما فيها الجزائر بأنها حبر على ورق.

بالرغم من ان الجزائر صادقت على اغلبية المعاهدات والاتفاقيات والاعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والمواطن، فواقع المواطنة في الجزائر لا يطرح اشكاليات دستورية وقانونية كون المواطنة في الدستور الجزائري وردت في حوالي 32 مادة، بالرغم من بعض النقائص والتي سوف نحاول تبيانها في الجدول التالي، وإنما في انعكاس هذه القوانين للممارسة الحقيقية لمواطنة الفرد الجزائري على ارض الواقع، وهذا ما يقودنا الى التطرق لأسباب ازمة المواطنة في الجزائر.[1]

[1] سارة بخوش، مرجع سابق،ص 93

بعض المواد المتعلقة بالمواطنة في شقها السياسي وارتباطها الوثيق بالثقافة السياسية كون الحقوق السياسية هي حجر الزاوية في مجال الثقافة السياسية وهي كالتالي:

المادة 29: كل المواطنين سواسية امام القانون، ولايمكن ان يتذرع بأي تمييز يعود سببه الى المولد، او العرق، اوالجنس، او الرأي، او اي شرط او ظرف شخصي واجتماعي

المادة 41: حريات التعبيير وانشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطنين.

المادة 42: حق انشاء الاحزاب السياسية معترف به ومضمون،ولايمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الاساسية والقيم والمكونات الاساسية للهوية الوطنية والوحدة الترابية وامن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

المادة 50: لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية ان ينتخب وبنتخب.

المادة 51: يتساوى جميع المواطنين في تقلدهم المهام والوظائف في الدولة دون اي شروط اخرى غير الشروط التي يحددها القانون

المادة 64: كل المواطنين متساوون في اداء الضريبة

المادة 140: اساس القضاء مبادئ الشرعية والمساواة، الكل سواسية امام القضاء وهو في متناول الجميع ويجسد احترام القانون.

جدول رقم:02

نقائص التأسيس القانوني للمواطنة في الجزائر

القانون	أهم الانتقادات الموجهة للقانون
قانون الأسرة	- ما اعتبرت نقائص قانونية: الإبقاء على فكرة الوصاية على المرأة، الإبقاء على تعدد الزوجات، الحق الطبيعي للرجل في الطلاق، مواد تمييزية تحكم حقوق الإرث. - تداعيات عملية للقانون: تزايد حالات الطلاق، إطالة فترات الخطوبة وفشل الكثير منها، عزوف الشباب عن الزواج...
قانون الانتخابات	- بعض شروط الترشح التي تُركت للتقدير ولم تحدد مصطلحاتها بدقة (مثلا شرط: ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي بسبب تهديد النظام العام والإخلال به)، - عدم الاعتراف بحق الانتخاب على المستوى المحلي للأجانب المقيمين في الجزائر مثلما أصبحت تفعل عديد الدول الديمقراطية في العالم.
قانون "توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة	يبعث على التفاؤل لكنه غير كاف، على اعتبار أن نسبة النساء اليوم في الجزائر تفوق نصف عدد الساكنة وتحتاج إلى تمثيل مماثل ومساو لتمثيل الرجل.
قانون ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين	اعتبرت بعض مواده "مساسا بحرية الدين والمعتقد" وذلك عبر: - وضع عقوبات قاسية على "كل من يتم توقيفه متلبسا بتهمة التنصير خارج الأماكن المصرّح بها، والمعترف بها قانونيا"، - ترك سلطة تقدير اعتماد الجمعيات الدينية والسماح لها بممارسة شعائرها من صميم اختصاص الإدارة (اللجنة الوطنية للشعائر الدينية التي أنشأها القانون).

المصدر: منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر،ط1، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2013 .

1- أزمة المواطنة في الجزائر:

إن مفهوم المواطنة في الواقع السياسي والمجتمعي الجزائري يعرف نوعا من الخلل والذي له عدة اسباب تتحمل منها السلطة الحاكمة القدر الاكبر من المسؤولية، اضافة الى المسؤولية التي يتحملها المواطن والكيانات السياسية والاجتماعية التي تؤطره، فتمسك السلطة الحاكمة بالثقافة السياسية التقليدية ضيق المجال امام ترسيخ المواطنة المثلى، فاستمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومة بقدر كبير من التحكم بسبب التصور المتجذر للساسة الذين ينظرون لأفراد المجتمع كقاصرين يحتاجون الى التوجيه الدائم والرعاية، واصبح النظام السياسي يراوغ في كثير من الاحيان لمحاولة تبنيه المفاهيم الفضفاضة وتوظيفها في اطارها النظري فقط مثل الديمقراطية والمواطنة وحقوق الانسان.[1]

ومن جهة اخرى ساهم الفرد الجزائري الذي لم تنضج عنده فكرة المواطنة سواء في بعدها الحقوقي والقانوني (حقوق وحريات وما يترتب عنها من واجبات)، او على صعيد المشاركة السياسية بما يسمح له ويمكنه من الاختيار وتقرير مصيره وتدبير الشأن العام لما تمليه عليه ثقافته السياسية التي اختزلت المواطنة في بعدها الاقتصادي والاجتماعي فقط دون البعد السياسي وهذا ما اكد الوضع المتأزم لمبدأ المواطنة في الجزائر.[2]

وحتى الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر لم تبلور وعيا سياسيا يطالب بتفعيل مبدأ المواطنة التي دائما كما اشرنا اقتصرت على البعد الاجتماعي والاقتصادي، ربما يرجع ذلك الى الطابع الاقتصادي المبني على الريع حيث ان التأثيرات السلبية للثروة النفطية كرس مبدا التمييز بين المواطنين ومناطق الوطن مما ادى الى ضعف المستوى التعليمي والثقافة القانونية و المقاربة الحقوقية لبعض فئات المجتمع التي افضت الى انقاص شرعية النظام السياسي وتدهور هيبة الدولة ومؤسساتها من خلال انتشار ثقافة سياسية متكلة على القيم الهامشية والربح السريع وتكريس المواطنة المادية السلبية.

---

[1] علي يوسف ،**المواطنون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية**، دار المعارف الحكمية، بيروت،2013،ص 16

[2] رزيق نفيسة، مرجع سابق ، ص 284

2- واقع المساواة والتمييز بين المواطنين:

يمكن ملاحظة بعض صور وأشكال التمييز التي يعيشها المواطن الجزائري في حياته اليومية وفي مختلف مجالات الحياة وأمام مختلف مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، ويمكن تشخيص هذا الواقع في النقاط التالية:[1]

* تتفاوت حدة ممارسات التمييز وتنوعها من مجال لآخر وتكون أكثر بروزا في المجالات التالية: الخطاب والمعاملات العامة، السياسية والمناصب العليا، التوظيف خاصة في القطاعات الاستراتيجية.

* أكثر عوامل ودوافع التمييز هي: الجهوية، السن، الجنس (احيانا لصالح النساء على حساب الرجال)، المكانة الاجتماعية ....

* يستهدف التمييز عادة الفئات الفقيرة والضعيفة، ذوي المستوى التعليمي المتواضع، غير المؤهلين قانونيا، قاطني الارياف والقرى الصغيرة، سكان الجنوب.

* لا يبنى التمييز غالبا على خلفيات عرقية او دينية بقدر ما يبنى على تقدير المصالح الشخصية والفساد المرتبط بها.

* استمرار الشارع والمجتمع الجزائري في تبني الالفاظ والخطابات التمييزية على اسس مختلفة في ظل غياب وعجز المؤسسات المسؤولة عن محاربة هذه الظاهر

* اغلب سلوكيات التمييز وتجاوز حقوق المواطنين امام الادارة والمرافق العامة تكون اما نتيجة بجهل القوانين او بمخالفتها من اجل تحقيق مكاسب شخصية.

* تنتشر سلوكيات التمييز في عدم التوزيع العادل للثروات وعدم مراعاة سلم الاجور الذي يزيد الطبقة الهشة تأزم وعدم مراعاة خصوصية المواطن في مختلف المناطق وما تتطلبه هذه الاخيرة من مشاريع تنموية تعكس النمط الثقافي لتلك المناطق.

[1] منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**،ط1، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2013 .ص 119

لقد عرفت مسألة المواطنة في الجزائر حضورا على مستوى الدساتير والقوانين دون الارتقاء الى المستوى الذي يسمح بممارستها على ارض الواقع وهذا راجع لنمط الثقافة السياسية الجزائرية التي هي ثقافة تسلطية منذ الاستقلال وعلى مختلف مراحل تطور النظام السياسي بالرغم من تبني قادتها الخطابات السياسية التي تقر على ضرورة توسيع المشاركة السياسية وتكريس حقوق المرأة وتشجيعها على العمل السياسي وفتح المجال امام هيئات المجتمع المدني.

المبحث الثالث: المجتمع المدني كأداة لتعزيز الثقافة السياسية:

أضحى المجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة مختلف انشطتهم وطرح أفكارهم وإبداء آراءهم وتوجهاتهم، من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة ككل في مختلف المجالات سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية فالمجتمع المدني يعتبر اهم اداه يتم من خلالها تفعيل عملية المشاركة السياسية التي تعد أهم مؤشر على وجود التواصل بين النسق السياسي والاجتماعي، والوصول إلى تحديد دور المجتمع المدني في تكريس القاعدة التي تقوم عليها الرشادة السياسية والتي تتجسد في قيم الثقافة السياسية.

وأمام الواقع العملي الذي احتله المجتمع المدني كطرف فاعل وأساسي في تعزيز الثقافة السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي للمجتمعات، وقدرته على إحداث التغيير الاجتماعي وتكريس الفعالية السياسية والانتقال بالأفراد من الانكفاء بالذات إلى أفراد قادرين على التمتع بحقوقهم في المشاركة السياسية والاجتماعية وتفعيلها، كان لزاما علينا قبل معرفة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية، أن نتطرق أولا إلى تحديد كل من مفهوم المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني والمشاركة السياسية:

أولا: المجتمع المدني:

لقد حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الإيديولوجية والفكرية، وقد كانت لكل منهم وجهته ونظريته الخاصة، لكنها تصب أساسا في فكرة واحدة مفادها أن هذا المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية، وفي هذا الصدد فإن المجتمع المدني وفق لأفكار "**هيجل** "عرفه على أنه يتموقع بين الأسرة والدولة وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة.

ويعرفه "**أنطونيو غرامشي**" بأنه مجموعة التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي تهدف الى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع، هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة والنقابة والمدرسة وغيرها.[1]

وجاء تعريف للمجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 على أنه يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أعراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في ذلك اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة.[2]

[1] أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: مكتبة السيرة، 2011 ،ص62

[2] منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، مرجع سابق،170.

تعريف إجرائي:

المجتمع المدني هو تلك التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية، وتمارس مهام ووظائف نبيلة بوسائل وأساليب مختلفة وتعمل بصورة مستقلة عن الدولة، وتهدف إلى تحقيق مصالح ومنافع الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع ونشر الوعي في بلورة ثقافة سياسية تسهم في ايجاد الحلول لمختلف القضايا المطروحة والمساهمة في معالجتها.

ثانيا: مفهوم المشاركة السياسية:

تعد المشاركة في الحياة العامة حق لكل مواطن في بلاده، سواء أكانت مشاركة تتعلق بالحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، لأن ميزة هذه الحياة تنعكس على أوضاع الفرد المعيشية إما إيجابا أو سلبا ولأن كل فرد في الدولة له الحق بأن يعلم بما يجري في هذه الأخيرة من شؤون تتصل بالمصلحة الجماعية التي عليه أن يسهم فيها بقدر ما تتيح له قدرته ومواهبه فإن المشاركة السياسية تعتبر أهم صورة من صور المشاركة في الحياة العامة فهي تمثل أرقى تعبيرات الديمقراطية لأنها تقوم على مساهمة الافراد في التصرف في القضايا المدنية أو الحي أو المؤسسة، وتعتبر فضلا عن ذلك من الآليات الضرورية للتعبير عن إرادتهم وتكريس سيادة الشعب.

ويتخذ مفهوم المشاركة السياسية صيغا ومضامين عديدة فهي تعني:

عند " **لوسيان باي وألموند:**" مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية، وأن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية باشتراك الجماهير في العمل السياسي.

يرى "**جرينت بارى**": للمشاركة السياسية ثلاثة أساليب:

*أسلوب المشاركة: والمقصود هنا هو الشكل الذي تتخذه سواء كان شكل المشاركة رسمي او غير رسمي.

*كثافة المشاركة: وهي تعنى قياس عدد الأفراد المشاركين في أنشطة سياسية معينة وكيفية مشاركتهم.

*نوعية المشاركة: تعنى درجة الفاعلية التي تحقق المشاركة وتتطلب قياسها بأثر يمكنهم من السيطرة على السلطة ووضع السياسة العامة[1].

اما "**صمويل هينغتون**" فينظر اليها انها النشاط الذي يقوم به الافراد من اجل التأثير في عملية صنع القرار السياسي كونها مخرجا يترجم مطالب الافراد الذين يقدمون على المشاركة السياسية.

ومن خلال التعاريف السابقة فإن المشاركة السياسية هي: العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوره في إدارة وتوجيه العملية السياسية بشكل يتفق مع أهداف ومصالح مجتمعه، ويعبر عن آراءه واتجاهاته التي كونها عبر أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تخضع لها داخل المؤسسات الاجتماعية المتعددة، وهذه المشاركة تتم من خلال أنشطة عديدة منها: الترشح في الانتخابات والتصويت فيها والاشتراك في الندوات والمناقشات السياسية.

ثالثا: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية:

تتوقف دوافع المشاركة السياسية إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد، فكلما كثرت وتنوعت هذه المواقف ازداد احتمال مشاركته في العملية السياسية وازداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح[2].

غير أن التعرض لهذه المواقف لا يكفي لوحده لدفع الفرد إلى المشاركة وإنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر مقبول من ثقافة سياسية ووعي وإدراك لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها[3]، ومن هنا يبرز الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني، ويتمثل هذا الدور في عملية المشاركة من خلال تعميق شعور المواطنين بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف

[1] محمد أحمد نايف، العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، الأردن -نموذجا .عمان، دار حامد للنشر والتوزيع،2012,ص11

[2] علي خليفة وآخرون ،**المسالة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص184

[3] المرجع نفسه، ص150.

العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من الانتخاب والمناقشة للأحداث العامة والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية.

كما يعمل المجتمع المدني على إطلاع المواطنين الناخبين بحقوقهم وواجباتهم الانتخابية، وكذا إعلامهم بالمواعيد الانتخابية واجراءاتها، واطلاعهم على مختلف البرامج المطروحة والمرشحين وبهذا يحث المجتمع المدني على المشاركة بطريقة إيجابية وفعالة[1].

ولقد تدعم دور المجتمع المدني ومنظماته بالجزائر في المشاركة السياسية بوجود عدة تحولات مساعدة مهمة منها: ملائمة الإطار القانوني والتشريعي المنظم للحياة السياسة، والتحول نحو الديمقراطية الجاري حاليا في الجزائر، والذي يعتبر كخطوة متقدمة لتوسيع المشاركة السياسية المرتبطة فعلا بإنشاء وتعدد المؤسسات التي تعزز المسار الديمقراطي، كالأحزاب، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح التي تعمل كوسيط بين المواطن والدولة، وهذا خاصة بعد إقرار التعددية السياسية في دستور فيفري 1989 حيث نصت منه المادة (42) في الحق بإنشاء الأحزاب السياسية، كما نصت المادة (41) على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والتنظيمات للمواطن، ومن خلال إقرار الدستور لمنظمات المجتمع المدني فهو يساهم في تعزيز المشاركة في الشؤون العامة.

ولقد شهدت الجزائر منذ التسعينات ميلاد عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني والتي توجهت مجالات تدخلها اهتمامها في تمكين الأفراد من التعبير عن مصالحهم ورغباتهم ومعتقداتهم، وتهيئة الفرصة أمامهم لكي يبدوا آراءهم فيما تتخذه الحكومة من قرارات، أو فيما يطرح من برامج وسياسات، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوقهم، خاصة حقوق المرأة، ولقد أحصت وازرة الداخلية والجماعات المحلية اكثر من 93652 الف جمعية معتمدة من طرف

[1] غالب عبد المعطي الفريجات، **آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**, التجربة الأردنية, 2002 , ص182.

الدولة ناشطة على المستويين الوطني والمحلي، حسب العملية التي أعلنت نتائجها وزارة في 2012 والتي كان هدفها تعزيز المشاركة السياسية وتوسيعها[1].

شكل رقم 02: يبين تطور هيئات المجتمع المدني في الجزائر

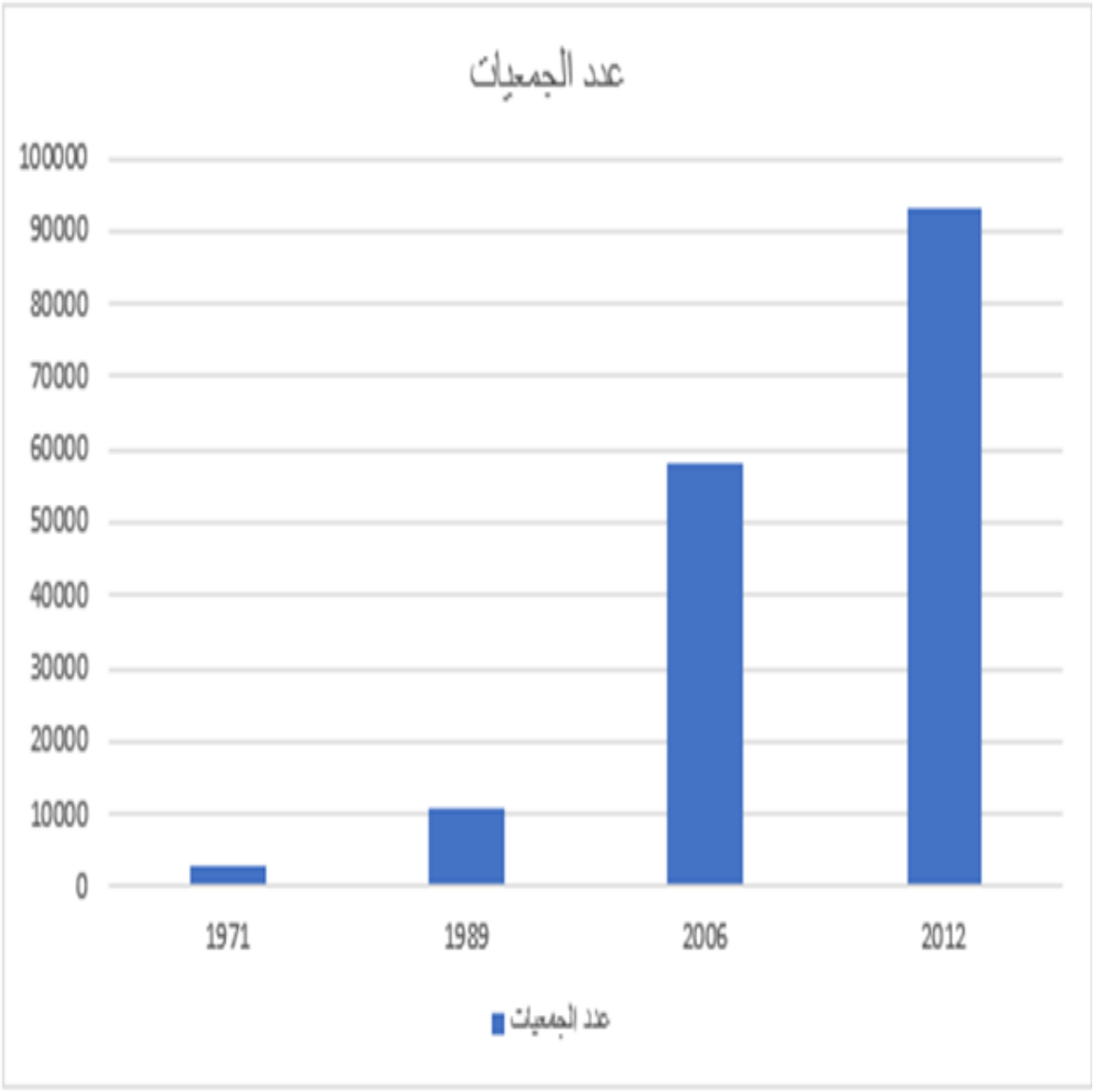

المصدر:اعداد الباحث، مقتبس من دراسة لصرية عكوش، دليل استعمال للجمعيات الجزائرية (الجزائر: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2014)، ص. 9.

[1] ناجي عبد النور , تجربة التعددية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر , دار الكتاب الحديث ,القاهرة,2010,ص25

جدول رقم 03: يبين قوانين وعدد هيئات المجتمع المدني في الجزائر

قانون الجمعيات	السنة	نوعية	عدد الجمعيات
1901 إلى 1971	ألغي في 1971	اغلبها جمعيات رياضية ودينية	3000
سنة 1987 قانون 15-87	1987	دينية رياضية جمعية أولياء التلاميذ	11000
1988 قانون 31-90 إلى غاية 2006	1989 ظهر بعد احداث أكتوبر 1988	جمعيات ذات طابع سياسي ومدني	
قانون 13-90	2006	جمعيات ذات طابع سياسي ومدني	58000
قانون 06-12	2012	جمعيات ذات طابع سياسي ومدني	93000

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على عدة مصادر

لكن وبالرغم من المكانة القانونية التي اكتسبتها الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي من خلال المادتين (39) و(40) من دستور فيفري 1989 وبروز ذلك بصورة اكثر تنظيما في دستور نوفمبر 1996 فانه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني بالمفهوم النظري كونه يفتقر الى الاستقلالية والفعالية، وهذا راجع الى مجموعة العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية المتأثرة بالمسوغات الثقافية الذي يعود في الاساس الى تشوش وتحيز الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة، التي تؤمن بالمركزية في صنع القرارات والتي ترى ان وجود مجتمع مدني قوي وفعال هو تهديد لها ولمصالحها وعليه وجبت مراقبته والسيطرة عليه.

حيث احتكرت الدولة المجال السياسي وسيطرت على المجتمع المدني بمؤسساته، لذلك لم نعرف في الجزائر على حد تعبير "**ألفرد ستيفان**" ما يعرف بالإدماجية المجتمعية " **Societal Corporation**" التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني

تلقائيا وباستقلال عن الدولة، وعلى العكس من ذلك فقد عرفنا ادماجية الدولة" **State Corporation** " اي تحكم الدولة في انشاء هذه المؤسسات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية، كآلية للرقابة ووسيلة للإخضاع وفرض الطاعة هدفها طمس المجتمع المدني.[1]

إضافة الى الاحداث التي عرفتها الجزائر، وفرض قانون الطوارئ الذي قيد العمل الجمعوي فالبرغم من التطور الكمي والكيفي لهذه المؤسسات التي تعطي تصورا ايجابيا على هيئات المجتمع المدني إلا أن القراءة الكمية لا تعكس بالضرورة ما هو موجود على ارض الواقع وغير كافية لتعكس مدى قوة او ضعف منظمات المجتمع المدني، وعليه يجب دراسة التطور الكيفي الذي يعتبر اهم مؤشر لقياس مدى فاعليتها،حيث اكد الواقع ان اغلب هذه المنظمات غير فاعلة في التعبئة الجماهيرية التي تبلور مفهوم المشاركة السياسية، كونها لم تستطع التكيف مع متطلبات البيئة الداخلية ومستجداتها وتحولها في العموم الى جماعة مصالح اَنية محتفظة بأهداف معينة لا تتماشى والنمط الثقافي السائد.

كما ان التكيف الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني لا يكفي وحده للحكم على مدى قوتها وتأثيرها، اذ يجب الاخذ بعين الاعتبار التكيف الزمني للمنظمة وقدرتها على الاستمرارية التي تساهم في تطورها وتعزز من مصداقيتها، إلا ان ما نلاحظه في الجزائر ان الكثير من منظمات المجتمع المدني سمتها الغالبة هي المرحلية ولعل ذلك مرده الى مجموعة من الاسباب أهمها: العراقيل الادارية، المركزية، الامكانيات المادية للجمعيات، الظروف الامنية التي مرت بها الجزائر بالإضافة الى الناحية التنظيمية حيث ان حداثة التجربة لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لم يسمح لها بخلق بنية تنظيمية متعددة المستويات، ناهيك عن الصراعات التي عرفتها هذه المنظمات وكان اغلبها لأسباب شخصية.

تتميز مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بعدم الثبات والاتساق الداخلي وهذا راجع الى غياب ثقافة تكافؤ الفرص داخل مراكز اتخاذ القرار وكذلك غياب الثقة والتجانس بين

[1] محمد أحمد نايف، العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، المرجع السابق، ص120

أعضاءها من جهة وبين باقي المواطنين من جهة اخرى، وبالتالي سيادة عقلية الهيمنة والتسلط والتفرد في صناعة القرارات.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل الثقافة السياسية:

إن الديمقراطية كبنية وآلية وممارسة، تركز على مفهوم المشاركة السياسية، إذ لا يمكن أن تبنى الديمقراطية في أي بيئة اجتماعيه، بدون مشاركة سياسية مجتمعية فاعلة، لأن مستوى المشاركة هو الذي يحدد مستوى الديمقراطية، كما أن توسع دائرة المشاركة السياسية في الفضاء الاجتماعي يمثل أحد التغيرات المهمة في الوعي الديمقراطي في المجتمع، لذا فإن الوعي الديمقراطي بحاجة إلى ثقافة سياسية تدفع المجتمع المدني وتحفزه بكل فئاته و شرائحه و أجياله إلى المشاركة السياسية وشؤون إدارة الشأن العام، من هنا فإن إنجاز ديمقراطية في البناء الاجتماعي السياسي يحتاج إلى ثقافة سياسية تحفز الناس للمشاركة في هذا المضمار وتدفعهم بشكل ذاتي إلى تحمل المسؤولية العامة والمشاركة بحيوية وفعالية في الشأن السياسي.[1]

فالثقافة السياسية تمثل المادة الخام التي تشكل الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الافراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم، وقدرتهم على التصور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم، مما يساعدهم عل بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم بالتالي إلى المشاركة السياسية[2].

إلا أن مضمون الثقافة السياسية من هذه الاتجاهات السياسية والقيم والمعارف السياسية والسلوك السياسي والاجتماعي لا يمكن انتشارها بين أفراد المجتمع إلا عن طريق قنوات المجتمع المدني فتجسيدها وترسيخها تكون مؤسسات المجتمع المدني مسؤولة عنها، وهذا كله في نطاق أدواره ومجالاته من خلال توسيع نطاق المشاركة السياسية والاجتماعية،

---

[1] أرنت ليبهارت ,**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد,** ترجمة حسني زينة ,ط1 بيروت ,معهد الدراسات الاستراتيجية 2006,ص57.

[2] المديني، توفيق، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي.** دمشق: إتحاد الكتاب العرب،2007، ص80.

ومعالجة التحديات والأزمات و متطلبات التنمية والتحديث بمعيار المصالحة الوطنية، وتأصيل الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية، من خلال برامج التعليم والإعلام، ونشر ثقافة حقوق الإنسان...الخ، حيث أن المجتمع المدني يشكل الفضاء الذي تستطيع الثقافة السياسية أن تقوم بأدوارها ووظائفها من خلاله.

وعلى أساس الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تكريس قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين والعملية السياسية، يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات وتتضح الحاجة إليها لدعم الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان، أين تأثرت السلطة بكافة الوظائف الاجتماعية وأضعفت وظائف المجتمع المدني، ونشر قيم التبعية والتسلط، الأمر الذي أدى إلى القضاء على المبادرات الفردية وتحويل كل الوظائف الاجتماعية إلى أجهزة بطيئة الحركة عديمة المبادرة.[1]

لكن في ظل حكم راشد ورشادة سياسية التي تقوم على المشاركة السياسية والمبادرات الفردية فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى ثقافة سياسية داعمة، تدعم قيم الديمقراطية وتشجع المشاركة الشعبية الواسعة في العملية السياسية عن طريق قنوات المجتمع المدني.

فمؤسسات المجتمع المدني تعمل على تكريس الثقافة السياسية من خلال توجيه سلوك الأفراد واختياراته السياسية، وتحديد تعرفه ووعيه بالحقوق والواجبات التي يتمتع بها في إطار منظومة القيم والمعايير السائدة في المجتمع، كما تعمل على دمج أفراد المجتمع من الانصهار الاجتماعي والوطني وتعزيز مبدأ المواطنة الحقيقية، حيث تكون المساواة في الحقوق والواجبات نصا وعملا هي البارزة في الحياة اليومية.

إن أهمية المجتمع المدني ليست تحصيل حاصل وإنما هي نتاج مرتبط بمدى فاعلية مؤسساته المختلفة على الصعيد السياسي والاجتماعي، ومدى أدائها لأدوار المجتمع المدني

[1] المديني، توفيق، ***المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي.*** المرجع السابق،ص85.

الحديث التي تكمل الجهود الحكومية، وتغطي جوانب قصور الدولة وعجزها، وتضبط جوانب تطرفها...، غير أن أداء هذه الأدوار مرتبط بطبيعة هذه البنى وخصائصها البنيوية.[1]

عوائق تطور المجتمع المدني الجزائري:

أول ما يلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري هو ضخامة الحجم مقارنة بنظيره في الدول العربية وحتى في دول أكثر عراقة بكثير في مجال الديمقراطية والحريات المدنية، هذا الحجم الذي لا يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المؤسسات في الواقع الاجتماعي.

كما نسجل حضور المؤسسات التقليدية بشكل لافت، رغم التقلص الكبير في نوعية أدوارها، فالطرق والزوايا مثلا لازالت تمتلك سلطة كبيرة لدى مريديها وأتباعها، غير أنها لم تعد تمارس تلك الوظائف الاجتماعية والاقتصادية...التي كانت منوطة بها منذ زمن، كما أنها لم تعد إلى الواجهة السياسية إلا بتوجيه من السلطة، كما فقدت المساجد صفتها المدنية التقليدية التي، كانت تمتلكها في عهود سابقة، ومع ذلك فهي لا تزال تستخدم كمجالات للهيمنة.

كما أن ما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر عموما وعلى اختلاف أنواعها هو ضعف الاستقلال والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر، وهذا الأمر راجع بالدرجة الأولى إلى الهيمنة التي مارستها الدولة طوال عقود طويلة على كل عمل طوعي خارج نطاق الحزب الواحد، الأمر الذي كرس الاستكانة والخضوع والتبعية والخوف من سلطة (أو تسلط) النظام حتى لدى من يفترض فيهم المعارضة.

إن من أهم عوائق المجتمع المدني الجزائري هي تأقلم المواطن مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الاتكالية التي تميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهزامية أمام الدولة التسلطية التي لا يقيدها قانون.[2] كما يرجع ذلك بالدرجة الثانية إلى ضعف الثقافة القانونية والخبرة التنظيمية

[1] محمد أحمد نايف، العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، المرجع السابق، ص90.

[2] ناجي عبد النور , **تجربة التعددية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر** , مرجع سابق،ص60

لدى النخبة التي تقود هذا المجتمع المدني، فجل هذه المؤسسات مثلا تعتمد على الدولة ماديا بشكل كبير جدا سواء من حيث المقرات أو التمويل، وتعجز عن إيجاد أطر تنظيمية للاستقلال المادي وهو ما يجعلها مضطرة إلى موالاة السلطة من أجل الحصول على حصتها من المساعدة والدعم، وهي إلى جانب ذلك عاجزة عن وضع برامج واستراتيجيات عمل موضوعية ودقيقة وواضحة.

لقد مر المجتمع المدني بعديد من المحطات المفصلية التي تميزت بعوامل سوسيو– سياسية رسمت ملامحه وفقا لمحددات كل مرحلة تاريخية، فقد تميز في المرحلة السابقة للاحتلال الفرنسي بالبنية المؤسسية التقليدية التي تعتمد على العمل الخيري وفقا لمبادئ التكافل اجتماعي التي تميز الثقافة المحلية.

في حين تراجعت المؤسسات التقليدية بشكل كبير بعد الاحتلال الفرنسي بسبب التضييق والحصار الذي مارسه هذا الأخير على النشاط الأهلي إلى غاية 1905 أين صدر أول قانون للجمعيات سمح للجزائريين بتشكل العديد من الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، والتي جاءت لتحفظ للشعب الجزائري خصوصياته وتدافع عن هويته وتعمل على مواجهة تسلط المستعمر.

ولهذا كان نشاطها فعالا وكبيرا رغم ضآلة هامش الحرية الممنوح لها وضعف الإمكانيات التي تتوفر عليها، غير أن مستوى الوعي والروح الوطنية أكسبت هذه المنظمات قوة لم تستطع منظمات المجتمع المدني بعد الاستقلال مضاهاتها. حيث أن المجتمع المدني بعد الاستقلال تميز بالتبعية والخضوع للدولة، سواء في مرحلة الحزب الواحد أو بعدها.

وقد اكتسب المجتمع المدني في الجزائر خلال هذه التطورات بنية مورفولوجية متنوعة، تندمج فيها المؤسسات التقليدية والحديثة، وتتميز بحجم كبير ينافس نظيره في الدول العريقة في الممارسة الديمقراطية، غير أنه لم يتمكن من بلوغ الفاعلية المنوطة به رغم تعدد الإصلاحات منذ الاستقلال وهذا راجع لعوامل عديدة شكلت عقبات حقيقية في طريق نمو مجتمع مدني

فاعل، يعود جزء منها إلى طبيعة الدولة وممارساتها، ويعود القسم الاخر إلى ضعف البنية المؤسسية، لهذه المنظمات وطبيعة الثقافة السياسية في المجتمع بشكل عام سواء في ذلك عامة المواطنين أو النخبة المثقفة أو النخبة الحاكمة.

خلاصة الفصل:

ان ما عرفته الجزائر على مر تاريخها من عديد التحولات التي أفرزت في احيان كثيرة العديد من التباينات المشكلة للثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري، إضافة الى القيود التي كانت مفروضة عليه وتبعات الهيمنة الاستعمارية التي القت بضلالها على الثقافة السياسية التي اكتسبها الفرد، ومحاولاته العديدة لتغير نمط الحكم وما فرضه الموقع الجغرافي والواقع الاجتماعي والاقتصادي والإرث التاريخي، هذه العوامل التي بلورة ثقافة معينة في اذهان الجزائريين، حتى وان اختلفت وتعارضت في كثير من الاحيان مع بعضها البعض وذلك باختلاف التنشئة الاجتماعية المسئولة عن الاتجاهات والقيم المكونة لهذه الثقافة من خلال التنشئة السياسية، وما صاحبها من اشكالات عديدة ظهرت من خلال انتقاص دور المبادرات المجتمعية عن طريق هيئات المجتمع المدني والشعور السلبي للمواطن الجزائري بسبب اختزال المواطنة في شقها القانوني دون تفعيلها في شقها السياسي الممارساتي الذي ولد شعورا بالاغتراب وما ترتب من التوظيف السياسي للهوية المكونة لمختلف المشارب الاجتماعية و السياسية، كون نمطا يميز المجتمع الجزائري بتداخل يفسر التناقض في الفكر والممارسة السياسية لدى المواطن الجزائري.

الفصل الثالث

التجربة الديمقراطية ومسألة التحول الديمقراطي في الجزائر

ان الحديث عن التحول الديمقراطي في الجزائر يتطلب الوقوف على عدّة محطات كانت فارقه ومؤثره على المشهد السياسي وما ترتب عنها من تغيرات مست جميع الاصعدة السياسية الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية منها، وقد حاولنا في هذا الفصل التطرق الى دور الفواعل الرسمية في عمليه التحول الديمقراطي من خلال تسليط الضوء على المؤسسة العسكرية، والأحزاب السياسية، والاعلام، كما نعرج على البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية من خلال الحقب التاريخية التي مرت بها منذ 1989 الى غايه 2019، ثم حاولنا التطرق إلى أثر الثقافة السياسية على العملية الديمقراطية من خلال مؤشر الانتخابات.

المبحث الأول: دور الفواعل الرسمية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية:

ان طبيعة العلاقة المدنية العسكرية في الجزائر هي علاقة بالغة التعقيد من جهة وينتابها الغموض والحساسية من جهة أخرى الامر الذي كان له الاثر الواضح على التجربة الديمقراطية عموما والمسار الديمقراطي خصوصا كون تحديد الاولوية يرجع الى السياق التاريخي الذي يعود الى مؤتمر الصومام سنة 1956 الذي طرحت فيه اولوية السياسي على العسكري وهذا ما يلزمنا لتسليط الضوء على نشأة جيش التحرير الوطني:

أن تاريخ نشأة الجيش الوطني الشعبي يتجسد من خلال صدور نداء الفاتح من نوفمبر 1954الذي كان بداية العمل المسلح في سبيل استرجاع السيادة الوطنية حيث أن الجيش الوطني الشعبي منذ 1962 هو سليل جيش التحرير الوطني، حيث لم يكن أبدا في بدايته جيش محترف بل تكون من مجموعة من المناضلين استجابوا لدعوة الكفاح المسلح[1] وارتبطت نشأة جيش التحرير الوطني أساسا بتلك القناعة التي تكونت لدى مناضلي الحركة الوطنية بعدم جدوى العمل السياسي والنضال من أجل الاستقلال خاصة بعد المجازر الهمجية ل08 ماي 1945 هذه القناعة تجسدت في تأسيس المنظمة الخاصة (los) لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية **(حزب الشعب سابقا)** التي تعتبر النواة الأولى لجيش التحرير الوطني المنظمة الخاصة[2]، غير ان هذا التنظيم لم يكتب له النجاح بسبب انكشافه من طرف المستعمر واعتقال العديد من قادته في 18 مارس 1950.

غير أن قدماء المنظمة الخاصة لم يتوقفوا عن العمل منذ اعتقال قيادات هذه الأخيرة، و المطالبة داخل الحزب بإعادة بعث هذا التنظيم وتفعيل العمل المسلح، باعتباره الحل الوحيد لتحرير البلاد من خلال تشكيلهم للجنة السرية المصغرة سنة 1952، وكان هدفها توحيد

---

[1] محمد الميلي، **الجزائر إلى أين؟** المستقبل العربي، عدد ، 271 سبتمبر، 2003،ص 13.

[2] **المنظمة الخاصة:** قد تم تكوين المنظمة الخاصة بقرار من اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الدمقراطية سنة 1947 في دورة تاريخية عقدت في 1947/02/15 كانت هذه المنظمة بمثابة الجناح العسكري للحزب تحت قيادة **"محمد بلوزداد"** ثم **"حسين آيت احمد"** و**"أحمد بن بلة"**

الحزب والشروع في العمل المسلح، لكن سنة 1953 شهدت تصاعد حدت الأزمة السياسية داخل الحزب التي انبثق عنها بروز اللجنة الثورية ل لوحدة والعمل **(cru)** في 23 مارس 1954 بقيادة "محمد بوضياف"، وضمان عضوية بعض إطارات الحزب من الطرفين المتنازعين، غير أن التعنت الذي اصر عليه السياسيون دفع بالحيادين إلى إيجاد الحلول والدعوة إلى عقد اجتماع يحضره المؤمنون والمؤيدون بضرورة العمل المسلح، وهو الاجتماع الذي عرف فيما بعد باجتماع **(مجموعة 22)** والتي اجتمعت بتاريخ 25 جوان 1954 تحت رئاسة "**مصطفى بن بولعيد**" وبمساعدة "**محمد بوضياف**"، "**محمد العربي بن مهيدي**" و"**ديدوش مراد**"، وانتهى الاجتماع بالمصادقة على:

ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية وتجسد هذا القرار فيما بعد بإعلان ميلاد جبهة التحرير الوطني FLN وجيش التحرير ALN من خلال بيان اول نوفمبر 1954، واشترطت قيادة الجبهة على الراغبين في الالتحاق بصفوف الجيش، ضرورة الايمان بالكفاح المسلح كوسيلة لاسترجاع السيادة، على هذا الأساس كانت تركيبة جيش التحرير في البداية مكونة من النخبة الأولى الذين أشعلوا شرارة الثورة وشاركوا في هجمات 1954/10/01 بالإضافة إلى المتعاونين من المدنيين،[1] فتنظيم الجيش في البداية لم يكن على درجة عالية من التعقيد حيث قسم التراب الوطني إلى ستة مناطق أوكلت مهمة قيادة كل منطقة إلى أحد الزعماء الستة إلا منطقة الصحراء التي أجل أمر تحديدها وتنظيمها فكان تقسيم المناطق وتوزيع المسؤوليات بين قادتها على النحو التالي:

المنطقة الأولى: الأوراس، عين على رأسها "مصطفى بن بولعيد" ونوابه "شيحاني بشير"، "طاهر نويتي" و"لغرور عباس".

المنطقة الثانية: شمال قسنطينة بقيادة "ديدوش مراد" ونوابه، "زيغود يوسف" و"لخضر بن طوبال".

[1] عبد الحميد مهري، **الجيش والسياسية والسلطة في الوطن العربي** ،تجربة الجزائر،بيروت، مركز الوحدة للدراسات العربية، 2002،ص 68.

المنطقة الثالثة: منطقة القبائل بقيادة "كريم بلقاسم" نوابه: "عمر أو عمران" ، "محمد سعيد"

المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة على رأسها "رابح بطاط" ونوابه "سويداني بوجمعة"،" بوعجعاج" و"بوشعيب".

المنطقة الخامسة: وهران بقيادة العربي بن مهيدي" ونوابه "عبد الحفيظ بوصوف" و"قرطاس".

وبعد النجاح الذي حققته جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في بداية الثورة سعت فرنسا جاهدة إلى تضييق الخناق على الثورة ، الأمر الذي أدى إلى استشهاد العديد من القادة في ساحة الشرف أو وقوعهم في الأسر مما أدى إلى صعوبة التنسيق والتواصل بين قادة الولايات التاريخية وتعدد مراكز القرار ما حتم ضرورة عقد مؤتمر أ مؤتمر الصومام المنعقد بين 20 أوت و 04 سبتمبر 1956 بوادي الصومام في المنطقة الثالثة والذي فيه معظم القادة ما عدا " المتعلقة الأولى " وغاب عنه الوفد الخارجي.

فحاول مؤتمر الصومام من خلال قراراته وفض الصراع وتنظيم أمور القيادة وتوضيح حدود الجيش، وذلك من خلال الفصل بين العمل السياسي والعسكري وتقرير أولوية السياسي على العسكري ، والذي يعني تبعية النشاط العسكري للأهداف السياسي وليست تبعية العسكريين السياسيين ، لكن القراءة بالفهم السلبي للقادة العسكريين أدت بهم إلى رفض قرارات المؤتمر، وفجرت أزمة حادة بينهم وبين القادة الموجودين بالخارج والمتواجدين بالداخل ، ومنذ ذلك الحين توالت الصراعات في اجتماع مجلس الثورة في 23 أوت 1957 .

ومنذ ذلك الحين أخذت القيادة العسكرية تتقوى شيئا فشيئا على حساب القادة السياسيين خاصة بعد نجاحها واثبات نجاعتها وفاعليتها في حل العديد من الأزمات، اتضح ذلك من خلال التغيير في تركيبة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث زاد من السيطرة بل وهيمنة العناصر العسكرية على مسار الثورة ، حيث أن أغلبية هذا المجلس يكون فيها الكلمة الأخيرة للجيش وفي جانفي 1960 تقرر إنشاء هيئة الأركان وهذا القرار لم يكن إلا فصلا جديدا من

فصول الصراع داخل الثورة حول الاستئثار بمراكز صنع القرار ، وبتعيين "هواري بومدين" أحد أبرز قادة جيش الحدود على رأس قيادة الأركان أصبحت هذه الأخيرة القطب الجديد للسلطة في الثورة[1].

وفي ظل كل هذا الصراع والعداء المتبادل بين الحكومة المؤقتة وهيئة أركان الجيش لم يتوان هواري بومدين ومن معه في سعيهم لبناء جيش وطني موحد خاصة بعد وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962 وحق تقرير المصير في 03 جولية 1962 وإعلان الاستقلال1962 يمكن القول أن قوة الجيش الوطني الشعبي مستمدة من قوة جيش التحرير الوطني الذي رغم كل العقبات وقوة العدو لم يضعف ولم يفكك بل زاد صلابة في سبيل تحقيق الهدف المنشود ألا وهو الاستقلال.

أولا : الجيش وبناء الدولة:

بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر خلف أوضاع اجتماعية واقتصادية مزرية كما أن سنوات الحرب التحريرية أدت إلى تدمير بنى وهياكل قاعدية، مما وضع حكومة بن بلة أمام عقبات وتحديات كبرى من شأنها النهوض بالدولة الجزائرية، حيث كان المطلوب من الهيئة التنفيذية التي انتخبها المجلس الشعبي المباشرة في إنجازات وأعمال جبارة على مختلف الأصعدة وذلك من أجل اصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة مخلفات الاستعمار وتوفير كل من الاستقرار العام وإعادة تشييد الدولة في مختلف الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية المحلية منها والمركزية[2].

هكذا فان التوحيد بين جيش التحرير الوطني والجيش الجزائري كان الدافع الأساسي في عملية بناء الدولة بحيث مثل القوة الموحدة والمتجانسة والمنظمة والقادرة على العمل في ظل كل الظروف.

---

[1] محمد تحسن ازغندي ، **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962 / 1956 الجزائر** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص61.

[2] عبد الحميد مهري ،مرجع سابق، ص68

ومنذ البداية كانت حكومة بن بلة محملة معارضة حيث برزت طائفة كبيرة على رأسهم الأعضاء الفاعلون في الحكومة المؤقتة وأغلبهم كانوا من قائمة المقصين حيث شكلوا قوة معارضة له أمثال : بن خدة وبن طوبال ورضا مالك وغيرهم.

حيث يعتبر محمد بوضياف من أوائل المعارضين لحكم بن بلة حيث انسحب من المكتب السياسي فور إعلان قائمة المترشحين للمجلس التأسيسي وفي 20 سبتمبر 1962 ، أما آيت احمد حاول تنظيم هذه المعارضة داخل هذا المجلس التأسيسي .

ولقد أسس أول دستور جزائري في 10 سبتمبر 1963 بتفويض من بن بلة مع مجموعة من الشخصيات المقربة منه ينص على النهج الاشتراكي للدولة وخيار الحزب الواحد؛ وفق أن الجيش الوطني الشعبي الذي يبقى وفيا لتقاليد الثورة التحريرية فإن له مهمة الدفاع عن إقليم الجمهورية والمساهمة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا : احداث 19 جوان 1965 واستلام الجيش لمقاليد السلطة:

في ظل هذا الصراع الذي كانت بدايته منذ الاستقلال ركز بومدين على وحدة الجيش مستغلا هذا التمرد المسلح لصالحه ما بين 1963 – 1964 لأنه كان يدرك قوته القادرة على إدارة و تسيير شؤون الدولة و ضمان السلطة و في الاتجاه المعاكس كان بن بلة يسعى إلى التخلص من الجيش وفق اضعافه و البحث عن قوى موازية له ، مما دفع هواري بومدين إلى الحد من سلطة بن بلة الانفرادية و محاولة عزله و تصحيح اخطائه التي ارتكبها في التعديلات الحكومية التي أثبتت صحة نواياه تجاه السلطة ، حيث قام بتهميش جماعة بومدين و استبعاد أحمد مدغري في جويلية 1964.[1]

فحاول بن بلة في مؤتمر 1964 هيكلة الحزب و حل إشكالية العلاقات بين الحكومة و الجيش و الحزب من خلال تأكيد على تبعية الجيش للحزب ، الأمر الذي دفع بالقوات العسكرية في 12 جوان 1965 القيام بعملية انقلابية ضد الرئيس هدف ابعاده عن الحكم

[1] رابح لونيس ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين** ، دار المعرفة ، العاصمة ص 19.

فتحركت الجيوش لتحتل العاصمة صبيحة 19 جوان 1965 و تم اعتقاله ليلا ثم أصدر مجلس الثورة برئاسة العقيد هواري بومدين بيان يفسر أسباب هذا التصحيح، ومرة أخرى اثبت الجيش وفائه للشعب ومبادئ الثورة المجيدة.

ثالثا : علاقة السياسي بالعسكري من خلال الدساتير:

1- على ضوء دستور 1989:

يؤكد دستور 1989 في تمهيده على أن الدولة الجزائرية في خدمة الشعب وحده وفي ذات السياق تنص المادة 06 من هذا الدستور على أن الشعب مصدر كل السلطة والسيادة الوطنية ملك للشعب، أما المادة 14 من هذا الدستور تنص على أن الدولة تقوم على مبدأ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمال السلطات العمومية.

من جهة أخرى وانسجاما مع هذا التوجه الديمقراطي فإن دستور 1989 ولأول مرة يفتح المجال لتشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي والنقابي.[1]

وقد شهدت الفترة التي تلت الاستفتاء على الدستور تأسيس عشرات الأحزاب والنقابات والمنظمات في الجزائر وعرف المجال السياسي تمدد وتنوعا لم يكن متوفرا في عهد الأحادية الحزبية ، لكن رغم ذلك فإن هذا الدستور قد حافظ على النظام الرئاسي حيث تركزت أهم السلطات بيد رئيس الجمهورية كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو من يتولى الدفاع الوطني ويقرر السياسة الخارجية للأمة.

2- على ضوء دستور 1996:

جاء ضمن ديباجة دستور نوفمبر 1996 أن الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات ويكفل الحماية القانونية ، ورقابة عمال السلطات

[1] رابح لونيس ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين** ، مرجع سبق ذكره ص 65.

العمومية في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الانسان بكل أبعاده وتنص المادة 06 من هذا الدستور على " أن الشعب مصدر كل سلطة " والسيادة الوطنية ملك للشعب وحده ، أما المادة 10 من نفس الدستور فتشير أن " الشعب حر في اختيار ممثليه إلا ما نص عليه الدستور وقانون الانتخابات " أما المادة 11 من ذات الدستور فتنص على أنْ " تستمد الدولة مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب ، شعارها " بالشعب وللشعب " وهي في خدمته وحده ."

أما في جانب صلاحيات رئيس الجمهورية وعلاقة السياسي بالعسكري فإن المادة 70 من هذا الدستور تنص على أن يجسد رئيس الجمهورية ، رئيس الدولة ، وحدة الأمة ، وهو حامي الدستور ، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها وأن يخاطب الأمة مباشرة وحسب المادة 77 تنص على مهام رئيس الجمهورية والتي لا تختلف عما جاء في دستور 1989 إذا أنه هو:

-القائد الأعلى للقوات المسلحة.

-يتولى مسؤولية الدفاع الوطني

-يرأس مجلس الوزراء

-يعين الوزير الأول (رئيس الحكومة قبل تعديل 2008) وينهي مهامه.

أما المادة 78 فتشير " تعيين رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام الأتية:

الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة ، التعيينات في مجلس الوزراء ، رئيس مجلس الدولة الأمين العام للحكومة ، محافظ بنك الجزائر ، القضاة ، مسؤول أجهزة الأمن ، الولاة ، كما يعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية و المبعوثين فوق العادة إلى الخارج.

وإن كان بعد تعديل 2008 منحت صلاحيات أوسع للوزير الأول أهمها توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية، ترأس مجلس الحكومة، توضيح المراسيم التنفيذية بعد موافقة رئيس الجمهورية.

يتضح من كل هذا أن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة وفي اطار النظام الرئاسي الذي تنتهجه الجزائر وفي علاقته بالمؤسسة العسكرية ، تسجل أن المادة 94 تنص على " يقرر رئيس الجمهورية التعبئة العامة في مجلس الوزراء بعد الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة.

إن علاقة السياسي بالعسكري تبدو واضحة من خلال الدساتير حيث تركيز السلطات في يد رئيس الجمهورية، في إطار النظام الرئاسي المعمول به ، لكن الواقع يؤكد بأن السلطة تتقاسمها عادة مع مؤسسات الجيش ومصالح الأمن العسكري والرئاسة مع بعض التنازع والتفاوت من حين لآخر.

رابعا: مظاهر تدخل الجيش في المسار الانتخابي:

بعد إعلان التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 تم تنظيم أول دور للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991 بمشاركة 49 حزبا سياسيا من أصل 58 حزبا متعددا تنافست على 430 مقعد.

أما بالنسبة لمؤسسة الجيش فكانت تراقب عن قرب بعد فوز حزب إسلامي بعد ذلك بأيام قليلة أعلن رئيس الجمهورية استقالته وحل البرلمان مستهدفا ترك حالة فراغ دستوري استعملت من طرف المؤسسة العسكرية لوقف المسار الانتخابي ووفقا لشهادات استقالة الرئيس لم تكن طبيعية ومستقلة بل كانت نتيجة لضغوط حيث أن الأمر الذي يدعوا إلى الاكتفاء بذلك في تصريحه قبل يوم من ذلك بأنه لن يحدث أي تغيير عنيف في مسار العملية الانتخابية.[1]

كما عبر الجنرال محمد تواتي في مقال نشر في مجلة الجيش مارس 1992 عن موقف مؤسسة الجيش وفلسفتها في التعامل مع الوضع ، قائلا بأن " الجيش لا يمكنه أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة ، فمن واجب الجيش حسب تواني ، أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة " وأضاف بأن الجيش لم يتدخل

[1] نور الدين زمام ، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري** ، دار الكتاب العربي سنة 2002 ص 87.

لإلغاء الدمقراطية ، بل من أجل إعادة تأسيس دمقراطية أفضل وفق المقاييس العالمية بعد ذلك تم تنصيب مجلس مؤقت للحكم سمي المجلس الأعلى للدولة في 1992 / 01 / 16 من طرف منقذي ما سمي من طرف البعض أمثال العربي زبيري بالانقلاب بحيث يخول صلاحيات رئيس الدولة إلى غاية النهاية المفترضة لعهد الرئيس المستقيل ، ، فمنذ ذلك الحين خرج العسكريون من خلف ستار الأحداث السياسية ليلعبوا دورا أكبر في إدارة شؤون البلاد اليومية وأكبر دليل على ذلك ما صرح به رئيس الحكومة أنداك بلعيد عبد السلام (1992 / 1993) في واقعة غير مسبوقة عبرت عن واقع وحقيقة السلطة الحاكمة في ذلك الوقت، أي أن الجيش في الجهة التي عينتني وهي التي لها الحق في أن تحاسبني وتعزلني " وهو ما تم بالفعل حيث بنسب البعض قرار عزل رئيس الحكومة إلى الجيش ، الممثل في شخصية وزير الدفاع عضو المجلس الأعلى للدولة.

كل هذه الأحداث وغيرها تعتبر أهم مظاهر تدخل الجيش في اول انتخابات تعددية والحياة السياسية.

1-جاهزية الجيش : إن مهام المؤسسة العسكرية هي مهام دفاعية بالدرجة الأولى لاشك أنما كلما انشغلت بمهام خارج نطاق مهامها التقليدية كان ذلك على حساب مهامها الأساسية وليس من شيء جاهزية الجيش واستعداده الحربي أكثر من انشغاله بالشؤون السياسية ، ولما يكون الجيش على ارتباط مباشر بعملية التغيير القيادي من المنطقي أن تكون التغييرات والترقيات في صفوفه

تعبير عن توازنات سياسية معينة أو جديدة تنسجم والمستجدات على مستوى القيادة السياسية[1]، ومن المؤكد أن يحل معيار الولاء السياسي والتوافق في الميول والاتجاهات محل معايير الكفاءة والقدرة والفعالية فحين وصل الجنرال المتقاعد " ليامين زروال " إلى الرئاسة

[1] هيثم كيلاني في " **الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي** " بيروت ، مركز دراسات الوحدة المغاربية 2002 ص 74.

سنة 1995 حاول احداث تغييرات بترقية بعض الضباط الذين يقاسمونه نفس التوجهات والطروحات بحثا عن سند وضمان لولاء القيادة العسكرية

2- مسار الاحترافية وتحديث الجيش :

أن التحدي الكبير الذي يواجه مؤسسة الجيش ، في الوقت الراهن وعلى المدى المتوسط والبعيد هو مشروع تحديث وعصرنة القدرة الدفاعية الوطنية ، والتوجه نحو الانخراط في مسار الاحترافية والمهنية ، فالعالم شهد تغيرات والتطورات عميقة أدت إلى إعادة النظر في الفلسفة العسكرية والتفكير الاستراتيجي التقليدي ، القائم على ضرورة الاحتفاظ بجيوش ضخمة من حيث العدة والعتاد .

وانسجاما لهذا التوجه أعلن رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني في بيان صادر عن رئاسة الجمهورية يوم 5 اوت 2004 , انه قد قام بتعيينات في هياكل وقيادات الجيش الوطني الشعبي طبقا لما تنص عليه المادة من 77 و 88 من الدستور حيث مست هذه التعيينات جزءا عاما من القيادات العسكرية في حركة وصفت بالهامة , حيث مست قيادة القوات البرية وقيادة أربعة نواحي من أصل ستة , فعين اللواء أحسن قائد للقوة البرية حلفا للواء أحمد قايد صالح الذي عين قائدا لأركان الجيش وحتى يومنا هذا مع ترقيته إلى " فريق " أما العميد حبيب سنتوق فعين في قيادة الناحية العسكرية الأولى , وعين اللواء سعيد باي قائدا للناحية الثانية , والعقيد عبد الرحمان كمال فعين قائدا للناحية الخامسة , وعين اللواء سعيد شنقريحة على راس الناحية الثالثة ولعل هذه الحركة قد ساهمت بشكل او بآخر في بروز بعض القيادات الجديدة التي راهن عليها رئيس الجمهورية في احداث نقلة نوعية على مستوى مادة الجيش التي تساهم وتسهل بالاندماج في مسار الاحترافية فالاحترافية تتطلب استقلالية المؤسسة العسكرية اتجاه المجال السياسي وبناء علاقات جديدة بين السياسي والعسكري مبنية على احترام الدستور.[1]

[1] عبد الحميد مهري ، " **الجيش والسلطة و السياسة في الوطن العربي** " تجربة الجزائر ، مرجع سابق ص 89

3- الانسحاب الكلي وبصورة نهائية من كل اشكال التدخل:

أن دور المؤسسة العسكرية المستقبلي وموقعها من عملية صنع القرار في ظل هذا المشهد الثاني ، يكون اشبه بالنموذج العربي ، حيث لا وجود معترف به للمؤسسة العسكرية خاصة في العملية الانتخابية ، لا هي مرجع في اختيار المرشحين ولا هي مؤسسة تساهم في ضمان الانتخابات ودور الحكم وتبقى مجرد كتلة انتخابية عادية ، لا كوعاء انتخابي موجه على أحداث الفرق بين المرشحون وتبني الجيش لهذا النموذج هو حتمية تقتضيها التصورات السياسية الحاملة في البلاد ومحملة منطقية لتجارب سياسية متراكمة عبر عقود من الزمن.

فالتدخل المباشر لقيادة الجيش في عملية منع القرار السياسي لم تعد المؤسسة العسكرية القادرة على القيام به في ظل التقدم المستمر على الصعيد السياسي خاصة في مجال بناء مؤسسات قوية ووعي سياسي لدى القاعدة الشعبية والطبقة السياسية على حد سواء.

وعليه أن الجيش الجزائري من خلال هذا المشهد يصبح جيش يملك صفة الاحترافية فقط وغير معني بأي شكل من الاشكال التدخل في الصراع السياسي وعملية منع القرار في نفس الوقت يخضع لسلطة القيادة السياسية مهما كانت توجهاتها او خلفياتها.

4- الانسحاب التدريجي مع بقاء التأثير في المشهد السياسي:

ان الانسحاب التدريجي للجيش من التأثير في العملية السياسية يكون من خلال التوجه شيئا فشيئا نحو تحقيق الحياد النسبي لمؤسسة الجيش خاصة في مجال اختيار القيادات السياسية ، فمن غير المنطقي أن يتحول الجيش الذي كان مصدر لشرعية القيادات السياسية خلال الثورة . ثم ممارس فعلي للسلطة خلال مراحل من الاستقلال فمرجع لاختيار الرؤساء خلال مراحل أخرى أن يتحول هذا الجيش بصورة قطعية الى مؤسسة ملتزمة بحدود الأدوار الدفاعية وغير معينة تماما بما يجري من تطورات على الساحة السياسية فموقف الجيش من انتخابات افريل 2004 وافريل 2009 وافريل 2014 وسمبتر 2019 كان حياديا . هذا الموقف النسبي يكون في مراحل لاحقة من تاريخ الجزائر السياسي اختبار فعلي حيث تكون

امام تحديات سياسية كبرى اذ يمكن الحديث عن الحياد كخيار تام لمؤسسة بحجم المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وعملية صنع القرار السياسي على وجه الخصوص.

المطلب الثاني :الاحزاب السياسية:

يذهب "**ماكس فيبر**" إلى تقسيم تطور الأحزاب السياسية إلى ثلاث مراحل تبدأ بمرحلة الزمر الأرستقراطية، ثم مرحلة جماعات النبلاء الصغيرة فمرحلة الديمقراطية النيابية[1]، وهذا يقودنا إلى الإشارة إلى كيفية نشأة الأحزاب السياسية حيث يوجد نوعان من الأحزاب فالأول يتمثل في الأحزاب ذات النشأة الداخلية (البرلمانية)، والثاني يتمثل في الأحزاب ذات النشأة الخارجية، حيث تنشأ خارج إطار البرلمان وتأخذ شكل النشاط النوعي أو الجماهيري (الاتحادات، النقابات، والجمعيات...) ويعد هذا النوع من الأحزاب أكثر وضوحا وتنظيما عن سابقه، وهو ما تعبر عنه الأحزاب الاشتراكية والشيوعية[2].

والمتتبع لموضوع الأحزاب السياسية في الجزائر يجد نفسه لا محالة أمام عدة محطات تاريخية هامة من الصعب الإفلات منها، فقد يتم الانطلاق من مرحلة ما قبل ثورة التحرير 1954 أين عرفت الجزائر في ظل الحكم الاستعماري الاستيطاني تعددية حزبية لا تقتصر على العنصر الأوروبي، بل تمس كذلك السكان "الأهالي" الذين انطلقوا في تكوين أحزاب سياسية منذ بداية القرن الماضي، نتيجة التحولات التي بدأ يعرفها المجتمع الجزائري كبروز قوى اجتماعية جديدة وانتقال المقاومة من الريف إلى المدينة وتغيير أشكال النضال من طابعها العسكري الريفي إلى طابعها المدني السياسي، والعقود الأولى من الاستقلال وبناء الدولة الوطنية تجسدت على الأقل في معاداة واضحة من طرف الاستعمار ونخبه المثقفة للحزبية والتعددية لتصل في بعض الأحيان إلى معاداة لبعض الفئات الاجتماعية – المثقفين والفئات الوسطى الحضرية عموما– التي ارتبطت بقيادة العمل الحزبي خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر والمسألة الوطنية من خلال اتهامها بالإصلاحية ومهادنة

[1] بلقيس احمد منصور،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي** ,مرجع سابق ،ص36.
[2] المرجع نفسه، ص47.

الاستعمار وقلة الحس الثوري والبعد عن مصالح الشعب،[1] حتى بعد التحاقها بالثورة (جبهة التحرير الوطني) الذي اشترط عليها أن يكون فرديا وليس كأحزاب أو تنظيمات، هذه التجربة السلبية التي ولدت وأعادت إنتاج نوع من التبعية للسياسي والحزبي في علاقاته بالعسكري حتى أثناء جيش وجبهة التحرير وليس العكس، كما سيطر أصحاب المواقع العسكرية على الحزبيين طول فترة حرب التحرير رغم أن تجربة ثورة التحرير كانت بعيدة عن فكرة الجيش الاحترافي فالأغلبية الساحقة من القادة كانوا من المناضلين السياسيين الذين التحقوا بصفوف الثورة لقناعة سياسية من دون أدنى تجربة عسكرية إذا استثنينا العدد القليل من العسكريين الجزائريين من ضباط الصف أو الضباط الصغار الذين التحقوا بالثورة في سنوات الأخيرة أو بعض العسكريين الذين التحقوا بالثورة بعد تجربة الجيش الفرنسي كمجندين في الغالب أثناء الحرب العالمية الثانية والحروب الاستعمارية الفرنسية كحرب الهند الصينية، هذه الفئة الأخيرة التي كان من بينها الكثير من القيادات السياسية المعروفة كمحمد بوضياف وأحمد بن بله وغيرهم من الرجال الذين كانوا على رأس عملية تنظيم ثورة التحرير كمناضلين سياسيين قبل كل اعتبار دون أن ننسى أن فترة ثورة التحرير التي عرفت نقاشا سياسيا حادا حول علاقة العسكري بالسياسي حسمت لصالح العسكري بعد أن وصلت الصراعات إلى درجة التصفية الجسدية للقيادات التي نادت بتغليب السياسي على العسكري فالفترة التي عقبت الاستقلال لم تؤشر لملامح تعددية سياسية شرعية في البلاد حيث أكدت النصوص التشريعية ودساتير الجزائر المستقلة بشكل جاد وصريح على الأحادية الحزبية، وحضر الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتحولت بذلك تلك الجبهة إلى حزب جبهة التحرير الوطني، الذي اعتبر الحزب الواحد والوحيد ذو الشرعية القانونية والسياسية في البلاد، الشيء الذي دفع "التكتلات السياسية" إلى ممارسة نشاطها السياسي ومواصلة نضالها المعارض للنظام سرا كما أخذت لنفسها أشكالا جمعوية ذات توجهات مختلفة فمنها

[1] بلقيس احمد منصور،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص85.

الإصلاحية والدينية، ومنها الثقافية والاجتماعية، ومن أهم تلك الأحزاب السرية التي سبقت دستور 1989 نذكر منها[1]:

- **جبهة القوى الاشتراكية:** والذي تعود جذوره الأولى إلى تداعيات أزمة صيف 1962 وإخفاق "**أيت أحمد**" في معارضته داخل المجلس التأسيسي ليكون بعد خروجه عن النظام حزبه المعارض في 1963/09/29 وفي سنة 1979 تحالف الحزب مع "الحركة الثقافية البربرية" وتشكلت بذلك "رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر" بقيادة المحامي "علي يحي عبد النور".

- **الحزب الاجتماعي الديمقراطي:** انبثق عن "الحزب الشيوعي الجزائري[2]" حزب الطليعة الاشتراكية في 1966/01/26م لمواصلة النضال الماركسي اللينيني، وعمل الحزب سرا بقيادة "**صادق هجرس**" تحالف في بداية السبعينات مع الحزب الشيوعي، وقد كان له امتيازات خاصة في نظام "هواري بومدين" وفي سنة 1980 وبعد مصادقة المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني على المادة 120 تم إقصاء غير الجبهويين من المنظمات الجماهيرية.

- **الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر:** كانت الحركة تنشط سرا في بداية الثمانيات مع إطلاق سراح الرئيس الأسبق "**أحمد بن بلة.**"

- **الحركات الإسلامية:** وهي امتداد للحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار سيما "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" وهي غالبا ما كانت تأخذ أشكالا جمعوية دينية وثقافية، ومن

[1] إسماعيل قيرة وآخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص 163.

[2] تمكن الحزب الشيوعي الفرنسي عبر فرعه في الجزائر من استقطاب عدد من الجزائريين، شكلوا مع أغلبية من الأوربيين الحزب الشيوعي الجزائري ابتداء من أكتوبر 1936.وابتداء من أواخر الأربعينات تدعمت صفوف هذا الحزب بعناصر مبعدة من حركة الانتصار في أعقاب ما عرف آنذاك "بالأزمة البربرية" وخلاصتها أن جماعة بزعامة والي بناي حاولت تكوين حركة جديدة باسم "حزب الشعب القبائلي على أساس "مذهب جديد" أسماه " المادية البربرية " تشبها بالمادية الماركسية

أهمها نجد "جماعة الموحدين" 1963 "جمعية القيم 1963" "جماعة الدعوة والتبليغ" 1966" الإخوان المحليين 1974 "جماعة الجزارة" و"الحركة الإسلامية المسلحة...الخ[1]

إن كل هذه الأحزاب والحركات والجمعيات ستجد لنفسها امتدادات سياسية علنية بعد حصولها على الشرعية بموجب دستور 1989، حيث حصلت "جبهة القوى الاشتراكية" على الشرعية القانونية في 1989/11/20، وأودعت "الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ملف اعتمادها القانوني بمقر وزارة الداخلية سنة 1990، وتحولت كل من "جماعة الموحدين إلى حركة حماس، والإخوان المحليين إلى حركة النهضة.

حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي ترجع أصول تأسيسه إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من "**الحركة الثقافية البربرية**" في تيزي وزو يومي 9-1989/12/10 اعتمد الحزب قانونيا في،1989/9/13 دخل تشريعيات ديسمبر 1991 إلا أنه لم يحض بنجاح يذكر، احتفظ باسمه إلى ما بعد "دستور 1996" وكان دؤوبا في المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي عرفتها البلاد، بما فيها الانتخابات الرئاسية 2004 حيث قدم الحزب "سعيد سعدي" كمترشح لها.

- **حركة المجتمع الإسلامي** (حماس): كان أول إطار قانوني للحركة تحت راية "جمعية الإرشاد والإصلاح" التي تأسست في 1988/11/12 كامتداد للعمل الذي بدأ عام 1963 مستند إلى مرجعية الإخوان المسلمين العالمية، تأسست الحركة في 1990/12/6 بعد الفوز الواسع للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية ومحاولة منها لاستدراك ثغرات الجبهة،[2] تغير اسم الحركة إلى "**حركة مجتمع السلم**" بموجب دستور 1996 الذي ينص في مادته 42 المتعلقة بالأحزاب السياسية بأنه لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي،[3] تعرف الحركة بنشاطها

[1] جورج الراسي، **الاسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات** ، بيروت، دار الجديد،1997،ص87

[2] اسماعيل قيرة ، مرجع سابق، ص 169.

[3] ينظر الى دستور 1996 لأكثر تفاصيل.

المستمر وعملها على جميع الأصعدة المجتمعية، خاصة على مستوى الحركات الطلابية، الاتحاد العام الطلابي الحر، كما يلاحظ عنها مشاركتها المستمرة في كل المحافل الانتخابية بجميع مستوياتها، فقد ترشح زعيمها السابق "**محفوظ نحناح**" لرئاسيات 1995 وترتب على وفاته انعقاد المؤتمر الثالث وتولى رئاستها "**أبو جرة سلطاني**" الذي كانت بصمته واضحة في إطار الدعوة إلى المصالحة الوطنية والتي كان من نتائجها الانضمام إلى التحالف الرئاسي في الانتخابات الرئاسية.[1]

التجمع الوطني الديمقراطي: يعتبر من الأحزاب الحديثة في الجزائر والذي استطاع أن يفرض نفسه في الساحة السياسية، فقد تأسس في فيفري 1997م من قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات التشريعية لنفس السنة، صادقت اللجنة الوطنية للتجمع على نظامه الداخلي في1997/04/10،[2] ترأسه بداية "عبد القادر بن صالح" والذي تحول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تلك التشريعيات، فأصبح أحمد أويحي أمينا عاما للحزب، دخل رئاسيات 99 بدعمه للمترشح "عبد العزيز بوتفليقة" الذي فاز بها، كما دخل مع حركة حمس والجناح التصحيحي لجبهة التحرير الوطني في إطار التحالف الانتخابي الذي استمر الى غاية 2014.

- **حركة النهضة الإسلامية:** بعد أحداث 1988 بادرت حركة "الإخوان المحليين" بإنشاء جمعية ذات طابع ثقافي واجتماعي "النهضة" وبعد دستور 1989 وإثر نجاح "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وعلى غرار "حركة حمس" تحولت الحركة إلى حزب سياسي يحمل اسم "حركة النهضة الإسلامية" برئاسة "**عبد الله جاب الله**" مع نهاية 1990 تغير اسم الحزب إلى "حركة النهضة" بموجب القانون المتعلق بالأحزاب السياسية.

حزب العمال: مارس التروتسكيون الجزائريون نضالهم السري في معارضة النظام مع بداية السبعينيات، أودع حزب "المنظمة الاشتراكية العمالية" ملف تأسيسه في

[1] فايز ساره، **الحركة الإسلامية في المغرب العربي**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995، ص 25.
[2] ينظر الى القانون الداخلي للتجمع الوطني الديمقراطي،ص 18.

1989/12/26 والذي تحول لاحقا إلى "حزب العمال" وذلك بعد انعقاد مؤتمره سنة 1990 قدم رئيسته "**لويزة حنون**" كمرشحة للانتخابات الرئاسية 2004.

- **الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة:** كان امتدادها بعد الاستقلال يعود للحركات الإسلامية المعارضة لنظام الحكم والتي تجد أصولها الأولى في الحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار المتمثلة في "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، قدمت الجمعية للجزائر جملة من الخرجين الإصلاحيين من أهمه "**عبد اللطيف سلطاني**" "**محمد سحنون**" الذين ارتبط اسميهما "**بالرابطة الإسلامية**" كما أنجبت أسماء أخرى كان لها التأثير على المشهد السياسي لاحقا لعل أبرزهم على الإطلاق "**عباسي مدني**" و"**علي بلحاج**".[1]

وباختصار يمكن أن نختزل التعددية في تسعة أحزاب، حسب دخول القوانين الجديدة حيز التطبيق وهي: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم، حزب العمال، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الجبهة الجزائرية الوطنية، حركة النهضة، حركة الإصلاح الوطني، جبهة القوى الاشتراكية.

ان استعراضنا لتطور الاحزاب السياسية في الجزائر عبر السياق الكرونولوجي هو محاولة ايجاد العلاقة التي تدفع هذه الاخيرة الى المضي نحو المسار الديمقراطي الذي يتطلب في الاساس وجود معارضة التي تعني برنامجا سياسيا بديلا لبرنامج السلطة الذي هو من المفروض برنامج قوي بخياراته التي تختلف عن خيارات السلطة القائمة، وبكفاءاته القادرة على تجسيده، وعليه فالمعارضة في كل بلاد العالم هي النضال من أجل إقناع الناس بأن هذا الحزب أو هذه الحركة تملك الإستراتيجية الكفيلة بإيجاد حلول للمشاكل أو الصعاب التي تعرفها الدولة في سبيل سعادة مجتمعها وأفراده، والتي هي من منظور الحزب فشلت تحقيقها غير ان المعارضة في الجزائر تتحدد بطبيعة العلاقة مع السلطة، فهي مشاركة إن هي فازت برضا السلطة لتمنحها بعض المناصب، وهي معارضة إن هي أقصيت، بل أن بعض

[1] نيفين عبد المنعم مسعد: **"جدلية الاستبعاد والمشاركة"** مجلة المستقبل العربي،بيروت، العدد 145، سنة 1991،ص 57.

الأحزاب والشخصيات السياسية لم تجد حرجا في الانضمام اليها للتأييد والمساهمة في تطبيق برامج اخرى غير برامجها، حتى وان تعارضت مع مبادئها، وتركت مناضليها وكفاءاتها كما فعل أقطاب التحالف الرئاسي في الجزائر، فالمعارضة في الجزائر في اغلبها لم تكن في جوهرها وحقيقتها مسألة خلاف حول الخيارات الإستراتيجية الكبرى بقدر ما كانت تعبيرا عن الغضب من الإقصاء أو سعي للفوز بالمنصب والمكسب، بدليل أن الكثير من الشخصيات المعروفة التي كانت عناوين للمعارضة الفاعلة المنتجة للأفكار والمقترحات والبدائل والتي تحمل مشروع مجتمع جديد أفضل وأحسن من مشروع النظام السياسي، اتضح أنها كانت غير حقيقية لأنها احزاب زبائنية وموسمية بمجرد ان قدمت لها السلطة منصبا او اوكلت لها مسؤولية، الشيء الذي دفع مختلف شرائح المجتمع الى المطالبة بحل هذه الاحزاب وضرورة تفعيل المعارضة الحقيقية التي من شانها غرس قيم الديمقراطية وفق ما يتطابق مع الخصوصية الجزائرية وما يتماشى مع تجسيد الثقافة الديمقراطية التي لا تستدعي بالضرورة الكم الهائل من الاحزاب وبالتالي الخروج من نقمة التعددية الشكلية الى رحاب التعددية الحقيقية.

المطلب الثالث: الاعلام

عرفت التجربة الاعلامية في الجزائر منذ تكوينها عدة مراحل، حيث كانت المرحلة القانونية الاولى ما بين (1962- 1965) وقد بلغ عدد الاجمالي في هذه المرحلة الى 36 صحيفة جزائرية وعموما فقد كانت الوظيفة الاساسية للصحافة أنداك هي خدمة توجهات الحزب الحاكم، اما المرحلة الثانية فكانت ما بين (1965-1978) عقب التصحيح الثوري الذي ابدى اهتماما كبيرا لمحتوى الجرائد وهذا من خلال المرسوم 65-203 المؤرخ في 11 اوت 1965 الذي ينص على اعادة تنظيم إدارة وزارة الاعلام وما تبعه بالأمر 65-535 المؤرخ في 09 سبتمبر 1968 الذي ينظم الحياة المهنية وعموما تميزت هذه المرحلة بإتباع نفس السلوكات من احتكار لوسائل الاعلام غير ان ما ميز هذه الفترة هو الاهتمام بالسمعي البصري اكثر من قنوات الاتصال الاخرى وذلك من خلال الاعانات التي قدمتها الدولة للإذاعة والتلفزيون سنة 1978 التي فاقت نسبة 89% مقارنتا بالصحافة المكتوبة التي لم تتعدى نسبة الاعانة 4%، اما المرحلة الثالثة ما بين (1979-1988) حيث اصدرت السلطة ثلاثة لوائح تنظيمية اعتبرت قاعدة أساسية لتنظيم النشاط الاعلامي في الجزائر كما صدر أول قانون للإعلام في 06 فيفري 1982 واعتبار الاعلام آلية تجسد اهداف الثورة الاشتراكية من خلال تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق الاهداف الوطنية.

هذا في ما يخص المراحل التي شهدها قطاع الاعلام في الفترة الاحادية، اما في ما يخص الفترة التعددية فسنحاول التطرق اليها بشكل من التفصيل كونها تتماشى مع الفترة الزمنية للدراسة من 1989 الى غاية يومنا هذا.

أ- الإعلام في ظل المرحلة التعددية الاولى :

لقد مكن الدستور الجديد الذي تبنته الجزائر في فيفري 1989 من تغيير المنظومة الاعلامية تغييرا جذريا من خلال التعليمات التي أصدرها رئيس الحكومة أنذاك مولود حمروش سنة 1990[1] والتي تتضمن تطوير الاعلام وتوسيعه من خلال مرافقة الصحفيين وتشجيعهم على على إنشاء صحفهم الخاصة الشيء الذي سمح بظهور عديد العناوين الخاصة مثل(الخبر، الوطن، ليبرتي، لوسوار دو لالجيري، الجي ريبيبلكان...) وتحفيزهم بمنحهم مقرات وضمان رواتب الصحفيين الذين يختارون العمل في الجرائد الخاصة اثر انتقالهم من الصحافة العمومية لمدة عامين كاملين، بالإضافة الى انفتاح مؤسسة الاذاعة والتلفزيون وتغير الخطاب الاحادي ان صح التعبير الى خطاب يتقبل الرأي والرأي الاخر وهذا ما ترك الاثر الواضح في تحول الممارسة الاعلامية في مرحلة الاحادية ومرحلة التعددية بحيث فرض هذا التحول الى ضرورة تغيير قانون الاعلام في أفريل 1990.

- قانون الاعلام لعام 1990 ونتائجه على الممارسة الاعلامية:

حيث تضمن 106 مادة موزعة على تسعة أبواب أبقت على صلاحيات الدولة في احتكار سلطة تنظيم قطاع السمعي البصري خلافا للصحافة المكتوبة التي فتحت لها الابواب على مصرعيه امام القطاع الخاص بالإضافة الى إنشاء المجلس الاعلى للإعلام[2].

الذي كان له عدة مهام ابرزها تنظيم الممارسة الاعلامية في الجزائر وضمان حرية التعبير

---

[1] علي قسايسية، **التشريعات الاعلامية الحديثة في ظل السوق الحرة للافكار**، المجلة الجزائرية للاتصال، الجزائر،العدد 14، ص51.

[2] **المجلس الاعلى للإعلام**: هو سلطة إدارية مستقلة ضابطة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تتمثل مهامها في السهر على احترام أحكام هذا القانون ، أضحى هذا الأخير يشكل خطرا و يهدد مصالح الدولة بما فيها فتح المجال للقطاع السمعي البصري و إعطائه أكثر حرية رغم أن المادة 56 من قانون 1990 لا تنص على احتكار السمعي البصري و خاصة أن الافتراض القائم آنذاك هو أن المجلس الأعلى للإعلام قبل حله كان سيعطي الضوء الأخضر لإنشاء قنوات إذاعية و تلفزية خاصة، فعملية تحرير القطاع السمعي البصري شرع فيه المجلس في بداية 1993 استنادا إلى قانون 1990 لكن هذه الإرادة توقفت لأسباب سياسية أخرى لأن المجلس تم حله في أكتوبر 1993 مباشرة بعدما أنهى إعداد دفاتر الشروط للإذاعات الخاصة التي كانت آنذاك في المرحلة الأولى خاصة الإذاعات الجمعوية والحوارية، كما مكن حل المجلس الأعلى للإعلام من تجميد تطبيق المادة 14 من قانون 1990 التي تمكن أي مواطن أو أي حزب سياسي أو أي مؤسسة صحفية من إنشاء جريدة بعد إيداع ملف الاعتماد لدى المحكمة المختصة.

وحقوق الصحفيين على حد سواء وتجسيد مضمون القانون بما يراعي خدمة المصلحة العامة ومن جملة المواد التي تضمنها قانون الاعلام نستعرض اهمها:

حيث تنص **المادة 02** على ان الحق في الاعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق المشاركة في الاعلام بممارسة الحريات الاساسية في التفكير والرأي والتعبير.

كما تنص **المادة 03** على ان يمارس حق الاعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الانسانية ومقتضيات السياسية الخارجية والدفاع الوطني.

اما **بالنسبة للمادة 04** التي تقضي السماح بإنشاء صحافة مستقلة من عن طريق الحق في الاعلام من خلال ما يلي:

- عناوين الإعلام واجهزته في القطاع العام.
- العناوين والأجهزة التي تمتلكها او تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- العناوين والأجهزة التي ينشئها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعون للقانون.
- الممارسة من خلال أي سند اتصال كتابي أو اذاعي أو تلفزي.

وانطلاقا من هذا القانون شهدت الساحة الاعلامية الجزائرية ظهور ثلاث انواع من الدوريات هي كالآتي:

1- الصحافة العمومية: تخدم في مجملها توجهات النظام السياسي كجريدة الشعب، المجاهد، النصر، الجمهورية...

2- الصحافة الحزبية: تبرز ايديولوجية التيار السياسي الذي تنتمي اليه ومحاولة تعبئة الجماهير لتبني افكار وتوجهات الحزب بهدف الوصول الى السلطة[1].

3- الصحافة المستقلة: حيث شهدت هذه الاخيرة بما سمي بالعهد الذهبي للتعددية الاعلامية والذي تجسد في اكثر من ثلاثون يومية مستقلة نذكر منها على سبيل المثال:

[1] زهير احدادن، **الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995 ص120.

جريدة **الخبر** التي وصل سحبها الى 400 الف نسخة تليها جريدة الوطن ب 150 الف نسخة، لكن وبالرغم من العدد الهائل للعناوين المستقلة غير انها في احيان كثيرة تشابهت شكلا ومضمونا في نفس سياق الخطاب الاعلامي ولعل ما يبرر ذلك هو انسياق مسئوليها بما يخدم مصالحهم ضاربين عرض الحائط الموضوعية في الطرح والضمير المهني.[1]

هذا من جهة ومن جهة اخرى اصدار قرار جوان 1994 المتضمن احتكار الاخبار الامنية من قبل الجهات العليا ومنع أي خبر لا يقدم من القنوات الرسمية، وبالتالي تقييد الحرية الاعلامية وهذا ما اكده البروفيسور "**ابراهيم الابراهيمي**" في حديثه عن الممارسة الصحفية بين 1992 و1995 ان عودة الصحفيين الذين اشتغلوا في مناصب ومسؤوليات قبل 1988 قد احتكروا القناة التلفزيونية الوحيدة ووكالة الاشهار والصحف الحكومية اضافتا الى الاعتقالات التعسفية والمضايقات المالية والمراقبة الوقائية للأخبار الامنية وحجز الصحف.

ناهيك عن تدهور الاوضاع الامنية التي جعلت الخطاب الرسمي يتجاهل الصحافة الخاصة غير ان تصريح الرئيس "**اليامين زروال**" يقر بعدم وجود فرق بين الصحافة العمومية والصحافة الخاصة بل انه توجد صحافة وطنية، ومنه شهدت الساحة الاعلامية ارتفاع عدد العناوين الذي بلغ 250 نشريه سنة 1999.

وعليه يرى الكثير من المهتمين بالشأن الاعلامي ان قانون 1990 يعد مكسبا حقيقيا كرس حرية التعبير خصوصا للصحافة المكتوبة غير ان توقيف العمل به على غرار الازمة الامنية التي شهدتها الجزائر سمح بالكثير من التجاوزات ازاء الصحفيين بشكل خاص وللصحافة المكتوبة بشكل، عام لذا ناضلت الاسرة الاعلامية حول فتح مجال السمعي البصري وضمان حرية الرأي والرأي الآخر وإلغاء الجنح والمتابعات القضائية للصحفيين التي اقرها قانون العقوبات لسنة 2001، ناهيك عن ضغط المنظمات غير الحكومية والتقارير السوداء التي كانت تكتب عن قمع الحرية الاعلامية في الجزائر،[2] وما تبعه من ملاحقات

[1] محمد قيراط، **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 3، 2003، ص125.
[2] تقرير مراسلون بلا حدود ،2008،ص2.

وتضيقات، حيث اعتقل مدير تحرير" **لوماتان**" محمد بن شيكو عام 2004 ودام سجنه الى غاية 2006 حيث تم اطلاق سراحه، وفي اجتماع للاتحاد الدولي للصحفيين عام 2007 تم المطالبة بإلغاء المادة 144 التي قيدت العمل الصحفي الموضوعي وتم عقد جلسة مباحثات بين الامين العام للاتحاد ووزير الاعلام الجزائري لضمان حرية الصحفي والعمل المهني.[1]

غير انه سنه 2008 رفع أكثر من تقرير عن مختلف المنظمات الحقوقية عن الانتهاكات التي تتعرض لها الصحافة وان اغلب المتابعات القضائية غير مؤسسة هدفها سياسي وليس مهني، بالإضافة فيما بعد الى موجة الاحتجاجات التي شهدتها بعض مناطق الجزائر مطلع 2011 متأثرة بما سمي بالربيع العربي في تونس ومصر.. ارغمت السلطة الى تبني اصلاحات سنة 2012 كان من بينها القانون العضوي للإعلام 05/12.

ب- واقع الممارسة الاعلامية في ظل القانون العضوي للإعلام 05/12:

دون التطرق الى مواد القانون الجديد سنحاول الغوص في واقع الممارسة في ظل هذا الاخير حيث ان الاصلاحات السياسية ذات المصداقية لا تقتصر على اصدار بعض النصوص القانونية من دون أن يكون لها بعد سياسي واضح والذي يتمثل في توفير آليات التغيير الشامل للنظام القائم الذي أثبت فشله في العديد من المناسبات، خاصة أن مثل هذه الإصلاحات لا تؤدي إلى تغيير حقيقي مادام أن أرادة الشعب مغيبة فيها.

وجاء القانون العضوي للإعلام 05/12 ليعدل قانون 07/90 بعد طول انتظار من الأسرة الإعلامية، وبالرغم من هامش الحرية الذي منحه قانون الاعلام 2012 للمؤسسة الاعلامية السمعية البصرية والصحافة المكتوبة، وضمان نوع من الحرية والحقوق للصحفيين، غير ان هذا القانون يتضمن عدة ثغرات لا يرتقي إلى مستوا ما وعد به الرئيس أنداك عبد العزيز بوتفليقة ، كما أنه لا يساير ويراعي الشروط المعمول بها دوليا للرقي بالقطاع الاعلامي عموما وحرية التعبير بشكل خاص، هذا ما جعل الاعلاميين وحتى نشطاء المجتمع المدني

[1] الاتحاد الدولي للصحفيين، **تقرير حول حرية الصحافة في ايران والعالم العربي** ،2007،ص5-6.

يصرحون بكل قناعة بأن القانون الجديد لا يزال يقيد حرية الصحافة ويطالبون في كل مرة بتعديله، حيث يتكون القانون من 133 مادة منها 32 مادة على الأقل يمكن استخدامها لتقييد حرية التعبير وتتسم مواد أخرى بالغموض، وتفرض قيودا غير ضرورية على امكانية الوصول إلى المعلومات اضافة إلى غرامات مالية ضخمة ،تصل إلى 500.000 دينار جزائري في حالة المتابعة القضائية ، فهناك الكثيرين ممن يعتبرون قانون الاعلام الجديد يعد تراجعا لحرية التعبير مقارنة بقانون 1990،لان المادة الثانية من القانون ربطت الممارسة الاعلامية بشروط غامضة مثل احترام القيم الروحية للمجتمع والهوية الوطنية ومتطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني والمصالح الاقتصادية للبلاد وهذا الغموض لا يترك للقاضي حرية التفسير لإقرار العقوبة، وعقوبة سجن الصحفي ماتزال قائمة، لأن الصحفي في كثير من الأحيان لا يستطيع دفع هذا المبلغ ، فالمادة الثانية تعتبر من مخلفات الحزب فواقع ممارسة المهنة الاعلامية في الجزائر بالنظر إلى قانون الاعلام الجديد ومنذ بداية العمل به، لاتزال تخضع للقانون القديم في كثير من جوانبها بينما تسير بالاجتهادات في العديد من المجالات وعلى رأسها مجال السمعي البصري الذي عرف ولادة قنوات فضائية قبل تنصيب سلطة ضبط السمعي البصري والتي من المفروض هي المخولة بصلاحيات تنظيم هذا النشاط، فلم نشاهد في العالم قناة تصدر في بلدها بقانون اجنبي إلى في الجزائر، وهذه الأمور من شانها خلق فوضا كبيرة يصعب التحكم فيها لاحقا، وكل هذا بسبب الاشكالية القانونية والتطبيق في الجزائر، وبالمقابل نجد أنه في القنوات الرسمية لاتزال العديد من الممارسات ممنوعة من الظهور فيها على غرار الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات التي تحدث في البلد، وهذا يعتبر اعتداء على حرية الرأي والتعبير وحق المواطن في الاعلام على حد سواء، ويعتبر كذلك سلوك مخالف لمبدأ الخدمة العمومية للتلفزيون، وما يمكن أن نتوصل اليه كذلك هو آن مستقبل المهنة الاعلامية في الجزائر لا يزال مبهما في الوقت الذي لا يزال فيه الصحفي مستغلا والقضاء ينظر اليه كمجرم يعمل ضد مصالح البلد بالرغم من إلغاء عقوبة السجن

عنه، وتم الإبقاء على الغرامات المالية الضخمة التي لا يستطيع الصحفي دفعها، وعليه يمكن القول آن الممارسة الاعلامية في الجزائر متذبذبة وغير مستقرة، وذلك راجع إلى علم التطبيق الصحيح للقوانين، على غرار ان القانون العضوي الإعلام 05/12، انه يبقا تحكمه الكثير من التناقضات، والتي تحتاج إلى الضبط والتنظيم على رأسها قانون الإشهار والسمعي البصري، اضافة إلى التأجيل غير المبرر الإصدار قانون ممارسة المهنة الصحفية بمشاركة الصحفيين أنفسهم، كما يتفق معظم الممارسون للمهنة الإعلامية ان قانون الاعلام الجديد لم يضف الشيء المنتظر بل قيد العمل الإعلامي أكثر وأنه جاء عكس تطلعات رجال السلطة الرابعة بالرغم من بعض الايجابيات التي تضمنها، وبالرغم من انشاء سلطة السمعي البصري التي تأخرت لأكثر من 21 سنة، يشير معدوا مشروع قانون السمعي البصري في صفحته الأولى من عرض الأسباب إلى ان التطور التكنولوجي الهائل في ميدان السمعي البصري، والقوانين الدولية التي يشكل الحق في الاعلام والاتصال جزء أساسيا منها، قد فرض واقعا جديدا بحيث أصبح لزاما العمل علي توسيع حرية الصحافة الى حقل الاتصال السمعي البصري، إذن فمعدوا القانون أعلنوا صراحة أن اقرار التعددية كان بإرغام وإكراه دون إرادة سياسية واضحة، إذن فقد اقتنعت السلطة أخيرا أن فتح ميدان السمعي البصرى الذي ظل مغلق لسنوات صار يفرض نفسه كمعطى لا مناص، منه ورغم طابع الإكراه لا الاختيار والمسايرة لا الاقتناع يأبى المشروع إلا أن يجمع بين واقع مقبول و فكر مرفوض[1].

فيؤكد أن هذا النص يرمي تحديدا إلى وضع آليات تسمح بمراقبة ممارساته بصرامة وهذا ما فرضه الواقع في تقييد حرية الطرح في القنوات الخاصة ولعل اكبر دليل هو نقل القنوات للحراك الشعبي 2019 في اسابيعه الاولى.

[1] عبد الغني دبوز، **مشروع القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري او مشروع الشنق الاعلامي**، جريدة الخبر، العدد، 06-12-2013،ص15

المبحث الثاني: الآليات المؤسساتية للتحول الديمقراطي في الجزائر

لقد وجد النظام السياسي الجزائري نفسه عاجزا امام اختلالات كبيرة ظهرت جليتا في احداث اكتوبر 1988 هذا العجز الذي تبيان في عدم تلبية المطالب والحاجات الاساسية للمواطنين، والتي افضت الى ضرورة تغيير قواعد اللعبة السياسية وإعادة هيكلة النظام وفق اسس ومبادئ تضمن استمراره وتواجده، فالسخط الشعبي المعبر عن تردي الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية كان الدافع القوي وراء تلك الاحداث من جهة ومن جهة أخرى، فهو نتاج صراع اجنحة كان قائما داخل النظام نفسه من التيار الليبرالي والتيار المحافظ، ناهيك عن المؤثرات الخارجية فالجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث تتحرك وفق ما يقتضيه النظام الدولي الجديد اما كراهيتا او طواعيتا، اضافتا الى القيود التي فرضتها المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي كانت تمنح المساعدات والقروض من خلال توجيه الدول الممنوحة نحو الليبرالية والعمل وفق مبادئ الديمقراطية[1]، وعليه وجدت الجزائر نفسها مرغمة على مواكبة موجات التحرر وتبنيها المسار الديمقراطي الذي افرز محطات فارقة في البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية والذي كان وفق إقرار دستور فيفري 1989، وما تبعه في مراحل قادمة حاولنا تقسيمها وفق أهم ما صاحبها في تغيير المشهد السياسي في الجزائر من خلال حقب سنتناولها كالاتي:

المطلب الأول: الانفتاح السياسي (1989-1992):

يعتبر الاصلاح الدستوري اولى الآليات التي قام بها النظام الجزائري، وذلك بصياغة دستور جديد "فيفري 1989" والذي كرس مجموعة من المبادئ التي كانت ممنوعة في السابق، كان أهمها التعددية السياسية وحرية التعبير والرأي والاختيار، كما تم التشديد على التنظيم الديمقراطي للدولة والمساواة والعدالة[2]، والعمل بالليبرالية كبديل ونهج اقتصادي وضمان حق الاضراب والحق في تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي.

[1] عز الدين شكري، **عملية التحول الى التعددية الحزبية**،مركز الدراسات السياسية والتوثيق، العدد 17،جانفي 2000،ص154.
[2] عبد الاله بلقزيز، **الديمقراطية والمجتمع المدني**، بيروت 2001،ص132.

وتجمع مختلف القراءات التي تناولت مضمون دستور 1989 على:

– الغاء الطابع او مصطلح الاشتراكية الذي كان مكرسا في الدساتير السابقة.

– التأكيد على ثوابت الامة الجزائرية من خلال المواد: **1،2،3** وهي على التوالي الطابع الجمهوري للدولة الجزائرية، الاسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية وهنا ربما اغفل او تغافل النظام عن البعد الامازيغي والذي يعتبر مكون اساسي في تركيبة المجتمع الجزائري والذي كان له فيما بعد تداعيات سنحاول التطرق اليها في مراحل قادمة.

– تجسيد سلطة الشعب من خلال **المادة 06** التي تنص على ان « الشعب مصدر كل سلطة» يمارس سيادته بواسطة ما يختاره لنفسه من مؤسسات» وكذلك «عن طريق الاستفتاء وبواسطة المنتخبين».**من المادة 07**، ونصت **المادة 10**:« الشعب حر في اختيار ممثليه» ونصت **المادة 11** :« تستمد الدولة مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب »[1].

– اقرار مبدأ الفصل بين السلطات بعدما كانت مدمجة في دستور1976 والذي سمح بتداخل وتضارب السلطات التي جعلت رئيس الجمهورية جوهر النظام السياسي.[2]

– الانفتاح السياسي حيث كرس دستور 1989 الفصل الرابع للحقوق والحريات من خلال مجموع المواد التي كرست الديمقراطية، ونذكر منها: **المادة 31**: « الحريات الاساسية وحقوق الانسان والمواطن مضمونة»، **المادة 39**« حريات التعبير وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن »، **المادة 48** « يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط اخرى غير الشروط التي حددها القانون » **المادة 53** الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين »

ويعتبر قانون الإعلام الصادر في إطار الإصلاحات التي جسدها دستور **1989** والمؤرخ

[1] **دستور الجزائر 1989** نقلا عن موقع مجلس الامة :-http://www.majliselouma.dz

[2] ينظر الى سعيد بوالشعير،**النظام السياسي الجزائري**، لأكثر تفاصيل عن تنظيم السلطات في دستور 1989،ص 205-399 .

في **03** أفريل **1990** واحد من الإنجازات الهامة التي وضعت حدا لمبدأ احتكار الدولة والحزب الحاكم لوسائل الإعلام، وسمحت للجمعيات والأشخاص بإصدار المطبوعات العامة والمتخصصة، محددا لقواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام، وأقر التعددية الإعلامية المجسدة في المادة الرابعة منه من خلال عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام واستطاعت بذلك الجزائر أن تحقق تطورا نوعيا في هذا قطاع، ترجمته العناوين الصحفية العديدة والمختلفة ما كرس حق المواطن في الإعلام.[1]

ولعل جوهر دستور 1989 يتلخص في **المادة 40:**« حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به»، وبالتالي تجسيد التحول من نظام الحزب الواحد الذي كان مكرسا من خلال دستور 1976 الى التعددية الحزبية، وهنا عرفت الجزائر منعرجا هاما في تبنيها لسياسات الانفتاح السياسي الذي حاول ولو ظاهريا ان يكرس ثقافة المشاركة بعدما كانت الثقافة السياسية السائدة مستقاة من كل ما من شانه ان يحافظ على ثبات النظام السياسي كونها كانت ثقافات نخب حاكمة تقصي الاطراف التي زرعت فيها ثقافة التبعية وعدم الخروج عن الاطار الذي تتبناه تلك النخب[2].

فالبرغم من رفع هيمنة الدولة عن النشاطات الجمعوية من خلال المادة 40 كما سلف الذكر غير ان التخبط الذي عرفه النظام السياسي أنداك وحالة عدم اليقين سمحت لمختلف التيارات سواء الاسلامية منها او حتى التيار الديمقراطي والتيار الوطني، ببروز دور التيار الاسلامي الممثل في جبهة الانقاذ وتمكنه من تصدر المشهد السياسي من خلال التعبئة الجماهيرية الواسعة واستغلاله لمختلف المنابر خاصة منابر المساجد، حيث كانت لمسالة التعددية الاثر الواضح من خلال ازمة شهدتها الجزائر كانت تداعياها عميقة وخسائرها كبيرة كون هذه الاخيرة وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، كما

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم ،90-07 المتعلق بالإعلام**، الجريدة الرسمية العدد 14، افريل 1990،ص459

[2] حسين بورادة ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر**،1988 – 1992، مرجع سابق، ص74.

أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجناح الذي سيطرة عليه النخب العسكرية المتعددة والتكنوقراط، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات، إلا أن النظام السياسي بقي مفتقدا ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع[1].

وأسفرت التجربة التعددية على اجراء أول انتخابات في ظل الدستور الجديد، والتي كانت بتاريخ 12 جوان 1990 حيث اتسمت فترة إجراء الانتخابات البلدية والولائية بالحذر والخوف من طرف البعض، باعتبار أن الإدارة المنظمة لها تميل لصالح حزب جبهة التحرير الوطني، لذا كان التشكيك في نزاهتها منذ البداية ففي ظل هذه الأجواء جرت أول انتخابات محلية تعددية شارك فيها 11 حزباً، بالإضافة إلى المرشحين الأحرار، في حين عبر عن مقاطعتهما حزبان هما جبهة القوى الاشتراكية، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر لأنهما دعيا إلى تسبيق الانتخابات التشريعية أو الرئاسية، اما عدد المسجلين في القوائم الانتخابية فبلغ 12.841.769 ناخباً وعدد الناخبين في المجالس البلدية 65.15% و64.16% في المجالس الولائية، وعليه قدرت نسبة المشاركة في حدود 65%.

وترجمت هذه النتائج بفوز ساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ بحيث حصدت وحدها 854 بلدية من مجموع 1541 مجلساً شعبياً بلدياً و 32 ولاية من بين 48 مجلساً ولائياً أي بنسبة **45.66%** مجالس بلدية، **55.04%** مجالس ولائية، بينما جاءت جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثانية وتحصلت على **488** بلدية و**14** ولاية أي بنسبة 36.60% مجالس بلدية و35.61% مجالس ولائية، ويليهما على التوالي الأحرار، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية[2]،

ليس من قبيل الصدفة أن يتراجع حزب جبهة تحرير الوطني في الانتخابات المحلية ولقد تعددت ردود الأفعال واختلفت حول نتائجها، تراوحت بين من قاطعها ودعا إلى

[1] عبد النور ناجي، **أزمة المشاركة السياسية في الجزائر**، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية ،2007ص.109.
[2] رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي** ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،2002،ص. 71.

انتخابات تشريعية، وبين من راح يُشكك في نزاهتها ويراها عودة لنظام الحزب الواحد، وبين من اعتبرها تجسيدا للديمقراطية الفعلية.

إستمرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مقابل ردود الأفعال هذه وتنوعها، اجتياحها وضغوطها على الرئيس بن جديد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وبدأ بالفعل التنظيم لهذه الانتخابات وأعلن الرئيس بن جديد يوم **26 ديسمبر 1991** تاريخ إجراء الدور الأول منها على أن يجرى الدور الثاني ثلاثة أسابيع بعد ذلك، ووعد بتوفير كل الظروف والشروط الضرورية من أجل السير العادي لها، كما التزم بالتعاون مع أي حزب يفوز فيها مهما كان لونه السياسي[1]، وبالفعل تم إجراء الدور الأول منها في موعده المحدد، وأسفرت نتائجها عن فوز ساحق وغير متوقع للجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ **188** مقعدا، مقابل **25** مقعدا لجبهة القوى الاشتراكية، و**16** مقعدا لصالح جبهة التحرير الوطني واعتبرت هذه الانتخابات الخطوة الأولى نحو تجسيد الديمقراطية بمبادئها، من تعددية سياسية وانتخابات تعددية وتداول على السلطة، لكن لم يُكتب لها الاكتمال بعد تدخل الجيش باسم مجلس أمن الدولة لتأجيل الدور الثاني منها، وتحول التأجيل الرسمي في ما بعد إلى إلغاء فعلي، دخلت بعده الجزائر في مرحلة انتقالية بمؤسسات انتقالية مُستحدثة، أهمها المجلس الأعلى للدولة والمجلس الوطني الاستشاري[2]، تولى المجلس الأعلى للدولة اختصاصات رئيس الجمهورية بعد إعلان الرئيس **الشاذلي بن جديد** استقالته، بموجب المادة **02** من بيان **14** جانفي **1992** غير ان الكثير من العارفين بالشأن السياسي الجزائري يؤكدون اقالة الشاذلي والضغط عليه من مختلف الفاعلين والنخب العسكرية والتيارات العلمانية بالإضافة الى عملاء فرنسا وأذنابها من القادة المنشقين سابقا عن الجيش الفرنسي، ومُنِحَت له الاستقالة وفق المداولة رقم **92/02** المؤرخة في **14** أفريل **1992** ومنه اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان استمرارية الدولة وتنفيذ برنامج الحكومة، حتى يعود السير العادي

[1] حسين بورادة ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر**،1988 – 1992 رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003،ص.130.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1 .بيروت ، مركزدراسات الوحدة العربية،2002 .ص96

للمؤسسات والنظام الدستوري[1]، حيث اتفق وزراء حكومة غزالي أنداك على أن استمرار العملية الانتخابية يعني سقوط الدولة بين أيدي "الأصولية الإسلامية"، التي ستقودنا إلى عصور الظلامية، مع احتمال نشوب حرب أهلية"، حسب زعمهم ومن هنا اتفق الجميع على ضرورة وقف المسار الانتخابي.

لقد حاولت المؤسسة العسكرية مع بعض رجال السلطة في البداية استغلال العدد الكبير للطعون المسجلة التي بلغت 341 طعن تخص 140 مقعد وبرزت تكهنات عن إلغاء المجلس الدستوري لنتائج الانتخابات في دوائر عديدة انتهاء بإلغاء الدور الأول، لكن تطور الأحداث فيما بعد اثبت فشل هذا الرهان كمبرر لإلغاء نتائج الدور الأول، وعلى الأقل تغيير خارطة النتائج بشكل يسمح بخلق تحالفات جديدة فيما قابل ذلك نص عبد القادر حاشاني الداعي إلى الهدوء وتصريحات رئيس المجلس المؤقت التنفيذي للجبهة الإسلامية غير ان ما يلاحظ من توقيف المسار الانتخابي، هو التناحر الذي كان قائما أنداك والذي ادى الى تدهور الاوضاع الامنية الذي كان السبب الرئيسي فيها هو الاجندات السياسية ومنه وتم استدعاء السيد محمد بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة وأسندت له مهام الرئيس المستقيل مع كافة الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية والأعضاء خالد نزار علي هارون، علي كافي، تجاني، هدام،[2] وبذلك اكتملت تشكيلة المجلس الأعلى للدولة على الرغم من انه قرار غير دستوري فرضته الظروف التي كانت سائدة، وانحصرت وظيفة المجلس الاعلى للدولة والممثل في السيد محمد بوضياف في:

أولا: استعادة هيبة الدولة واسترجاع السلم وأمن المدني وذلك بالاعتماد على القوة أي اليد الحديدية من أجل القضاء على أسباب التوتر خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ.

ثانيا: استمرارية النهج الديمقراطي وبناء قاعدة اجتماعية بمساندة المجلس الأعلى للدولة على الرغم من اقتناع بوضياف بهذه الفكرة كونه فرض نفسه على الشعب الجزائري ويتجلى

[1] حسين بورادة ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر**،1988 – 1992، مرجع سابق، ص145.

[2] ناجي عبد النور , **تجربة التعددية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر** , مرجع سابق,ص56.

ذلك من خلال تنصيب المجلس الوطني الاستشاري في 1992/06/08 خلال خطاب ألقاه على الشعب بشعاره المشهور " الجزائر أولا وقبل كل شيء"[1]

غير ان صراع الاجنحة من مختلف التيارات والافتقار الى رؤية واضحة فيما يتعلق بالانفتاح السياسي، القى بضلاله على اهم حقبة كانت يمكن ان تكون القنطرة الامنة والطريق السالكة لبناء الصرح الحضاري للأمة الجزائرية، خاصة اذا ما قورن بالإمكانيات والظروف التي انطلقت منها دول كان لها تقريبا نفس مقومات الجزائر برهنت ان التجربة الديمقراطية التي طبعت مرحلة البداية ما فتئت ان تؤدي الى حالة اللأمن التي ادخلت البلاد والعباد في دوامة العنف والدم والارهاب بمختلف انواعه وهذا ما يقودنا للتطرق الى المرحلة التالية وتنامي الاحتقان السياسي بما شاب حالة الفراغ الدستوري الذي عرفته الجزائر.

المطلب الثاني: توقيف المسار الانتخابي و تداعياته(1992-1997):

ان اول ما يمكن الاشارة اليه في خضم هذه المرحلة هو حالة العنف السياسي المفسرة للعلاقة الوثيقة بين هذا الاخير وبين جماعات المصالح في الجزائر، وما عرفته الساحة السياسية التي القت بضلالها على مختلف نواحي الحياة والذي كان فيها الخاسر الاكبر هو المواطن الجزائري بسبب حالة عدم اليقين التي كان يعيشها النظام السياسي أنداك، فالفراغ الدستوري وتوقيف المسار الانتخابي والعمل بقانون الطوارئ من فيفري 1992 ترك الابواب مفتوحة على كل التكهنات التي طبعت هذه المرحلة، حيث سعت قيادة الجيش ورئيس الحكومة أنداك على ايجاد الاطر القانونية التي تسمح بإضفاء الشرعية على الخروج الدستوري ان صح التعبير وتبعه هذا الخروج اصدار بيان عن المجلس الاعلى للامن[2]، » يلاحظ استحالة مواصلة المسار الانتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات ..»

[1] إسماعيل قيرة وآخرون،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مرجع سابق، ص101.

[2] **المجلس الأعلى للأمن** هو هيئة استشارية جزائرية . وهي "مسؤولة عن إسداء المشورة لرئيس الجمهورية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأمن القومي" ، وفقًا للدستور. تم تأسيس **المجلس الأعلى للأمن** بموجب دستور عام 1976 بموجب المادة 125.

وعليه قام مجموعة من ضباط الجيش بقيادة وزير الدفاع "خالد نزار" بانقلاب عسكري ادى الى توقيف المسار الانتخابي ورهن مستقبل التجربة الديمقراطية في الجزائر.[1] كما اشرنا في المرحلة الاولى، غير ان توقيف المسار الانتخابي كان له ارتدادات وردود افعال على الساحة الوطنية والدولية، فالموقف الفرنسي كان حذرا من تنامي صعود الاسلاميين حيث صرح على لسان رئيسها "شيراك" انه في حال صعد الفيس الى السلطة فان فرنسا ستحترم قرار الجزائريين، ولكنها سوف تعيد النظر في سياسية التعاون مع الجزائر كليا.

في حين كان الموقف الاسباني متناقضا فمن جهة ابدت ارتياح كبيرا اعتلاء الاسلاميين للسلطة ومن جهة اخرى صرح وزير خارجيتها F.F Ordonez ان الغاء المسار الانتخابي في الجزائر يعد انقلابا.

اما الموقف الامريكي أعرب عن قلقه وأمله في الرجوع السريع الى الديمقراطية، حيث صرحت المتحدثة باسم الخارجية الامريكية بتاريخ 13 فيفري 1992 بضرورة الحوار بين جميع الاطراف والعودة الى انتخابات ديمقراطية ملمحه في الوقت نفسه بان قرار المجلس الاعلى للامن الجزائري يتوافق مع الدستور،[2] غير ان تراجعت في صبيحة اليوم الموالي عن هذا التصريح وأنها لن تخوض في النقاش حول الدستور مرة اخرى، وانها لن تتعامل من النظام الجديد خاصة بعد رد فعل دول أوروبا (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا) حول الانقلاب.

اما بالنسبة لمواقف بعض الدول العربية والإسلامية حول توقيف المسار الانتخابي فقد كانت متفاوتة خاصة وان النظام السياسي الجزائري سعى جاهدا الى تشويه صورة التيار الاسلامي الذي تزعمته الجبهة الاسلامية للإنقاذ (F.I.S) وأنها تيار متطرف سوف يعصف

[1] Frédéric volpi, **Algeria's pseudo-democratic politics: Lessons for democratization in the Middle East**. *Democratization*, 2006, vol. 13, no 3, p. 444.

[2] KAUSCH, Kristina et YOUNGS, Richard. **Algeria. Democratic Transition Case Study**. *CDDRL Workings Papers*, 2008, no 84

بأمن المنطقة سواء على الصعيد الداخلي حتى امكانية تعدي خطره على الدول المجاورة والملاحظ هنا هو تجسيد نظرية الدومينو[1] في الخطاب الرسمي للنظام السياسي الجزائري.

فبالنسبة الى تونس طالبت هذه الاخيرة من رفع غطاء الشرعية على الجبهة الاسلامية للإنقاذ خوفا من ان يتوسع نشاطها مع نشاط حركة النهضة التي يرأسها راشد الغنوشي كونها تحسب على التيار الاسلامي، فقد أعرب الرئيس التونسي " زين العابدين بن علي" تخوفه من حالة للاستقرار في المنطقة، ودعم موقف الجيش الجزائري في توقيف المسار الانتخابي.[2]

أما بالنسبة للموقف المغربي صرح الملك حسن الثاني ان الشعب الجزائري شعب مسؤول وراشد وأنا واثق انه بغض النظر عن نتائج الانتخابات فان الحكومة الجزائرية ستحترم الاتفاقيات التي التزمت بها الحكومة الجزائرية مع حلفائها وشركائها.

وبخصوص الموقف المصري فتجسد على لسان رئيسها "محمد حسني مبارك" الذي صرح انه يجب احترام سيادة الجزائر وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وبالنسبة الى الموقف السوداني فقد كان مساندا للجبهة الاسلامية للإنقاذ كون حكومة السودان العسكرية أنداك يحكمها التيار الاسلامي.

---

[1] **نظرية الدومينو:** ظهرت خلال الحرب الباردة وتحديدا في الحرب الفيتنامية وسيطرت على فهم العديد من الشخصيات العسكرية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية بغية احتواء الوضع في شرق وحنوب شرق اسيا.

تأثير الدومينو (Domino Effect) هو تفاعل تسلسلي يحدث عندما يسبب تغيير صغير تغييراً مماثلاً بجواره والذي بدوره سيحدث تغييراً مماثلاً وهكذا دواليك في تسلسل خطي.يمكن لهذا المصطلح أن يستعمل حرفياً للتعبير عن سلسلة من الاصطدامات أو مجازياً في السياسة وفي المالية العالمية وغيرها, عند الاعتقاد بأن حدوث شيء سيء قد يؤدي إلى حدوث سلسلة من الأحداث المتتالية السيئة. يؤخذ على الاستخدام المجازي لتأثير الدومينو أنه قد لا يكون صحيحا، ويستخدم فقط للإقناع دون تقديم أدلة على حتمية العواقب السيئة المتتالية، إذ أن حتى الدومينو الفعلي لا يكون سقوطه حتميا، فقد يؤدي اختلال بسيط إلى عدم حصول وقوع متسلسل لبقية القطع.

[2] احمد طعيبة، **ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،1997.ص147.

أما بالنسبة الى الموقف الايراني فكانت مساندة هي الاخرى للجبهة الاسلامية للإنقاذ، وهذا ما دفع الجزائر الى طرد المبعوث الايراني وسحب سفير الجزائر من ايران وإلغاء كل التأشيرات للمواطنين الايرانيين بما فيه الدبلوماسيين.[1]

وعليه تراوحت المواقف الدولية بين مؤيد وبين رافض من تدخل الجيش وتوقيفه للمسار الانتخابي حيث سعى النظام السياسي لإقناع الراي العم العالمي بخطورة الاسلام المتطرف وهذا في إطار عقد قمة " نواكشط" سنة 1992 التي ضمت الدول المغاربية لتنتهي هذه بإجماع المشاركين بإدانة الارهاب والاصولية الاسلامية وتوحيد الجهود للقضاء عليها.

اما بالنسبة للجماعات الاسلامية المسلحة G.I.A اعلنت بما سمته الجهاد مبررتا ذلك باستعادة الحق المغتصب واستقطاب بعض قادة الفيس اللذين لم يعتقلوا أنداك تحت راية هذه الجماعة الارهابية التي دمرت النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري، فحسب تقديرات رسمية ان ضحايا الجماعات المسلحة تجاوز 100 ألف جزائري في الفترة الممتدة ما بين 1992 الى غاية 1997.

لقد عرفت هذه المرحلة العديد من التباينات انطلاقا من اغتيال السيد محمد بوضياف بتاريخ 29 جوان 1992، ومحاولة تهدئة الامور بتبني استراتيجية الحوار من خلال الشخصيات التي من شانها ان تعطي انجح السبل للخروج من الازمة، خاصة مع تدهور الوضع الامني الذي عصف باستقرار الجزائر، غير ان السيد علي كافي الذي خلف السيد محمد بوضياف فشل في استقطاب القوى السياسية وعليه تقرر اجتماع المجلس الاعلى للأمن الجزائري مع بداية اكتوبر 1993 اين تقرر تولي الجيش بصورة مباشرة لعملية الحوار والاحزاب السياسية وتشكيل لجنة حوار وطني في 14 اكتوبر1993،[2] والتي كان من بين مهامها تكثيف الاتصالات المباشرة مع قادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ، واستطاعت السلطة أنداك وفي ظل

[1] ZOUBIR, Yahia H. **The Algerian crisis in world affairs**. *The journal of North African studies*, 1999, vol. 4, no 3, p. 15.

[2] المرسوم الرئاسي 92-93 الصادر بتاريخ 04-02-1992 يتعلق بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق عمله وتنظيمه،ج10

غياب الاحزاب الفاعلة الا أنه تمكن من إضفاء الشرعية على أرضية الوفاق الوطني بحضور 1238 مشارك وبقي علي كافي على راس المجلس الاعلى للدولة الى غاية 30 جانفي 1994، أين تم بعدها عقد ندوة الوفاق الوطني التي جمعت مختلف التشكيلات السياسية،[1] والتي أقرت تعيين وزير الدفاع اليامين زروال رئيساً للدولة.

دعا زروال بعدها إلى أول انتخابات رئاسية تعددية في 16 نوفمبر 1995، حقق خلالها فوزاً ساحقاً، حيث صرح أنّ دستور 1989 تسبب في انحراف المسار الديمقراطي، فقرر تعديله في العام الموالي، وتم لهذا الغرض تشكيل لجنة تقنية تكفلت بإدخال تعديلات جذرية على الدستور لتقويم المسار الديمقراطي ووضع مزيد من الضوابط على الحياة السياسية، فكان أهم ما تضمنته مسودة التعديل، منع تأسيس أحزاب سياسية على أساس ديني أو عرقي، وتم حل عدة أحزاب وقعت تحت طائلة هذه المحظورات.

كما شكل أهم مبدأ أقرّه دستور 1996 هو تحديد العهدات الرئاسية بولايتين، حيث تم بموجب هذا الدستور تحديد كيفية وشروط انتخاب الرئيس، إلى جانب تحديد المدة الرئاسية بخمس (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.[2]

وأعاد دستور 28 نوفمبر 1996 ترسيخ القيود المتعلقة بعدم جواز إجراء التعديل الدستوري على الثوابت الوطنية والتي كانت قد اختفت في دستور 1989، ويتعلق الأمر ببعض الأحكام الدستورية السامية المرتبطة بالخاصيات الأساسية للدولة ونظام الحكم، من أبرزها الطابع الجمهوري والنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية والإسلام باعتباره دين الدولة، والعربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن وسلامة التراب الوطني ووحدته، كما أضاف دستور 1996 كإجراء استثنائي

[1] مرسوم رئاسي رقم ،94-40 مؤرخ في 29جانفي ،1994 يتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، ج .د.ج.ج.ر. ش، عدد ،06صادرة في 31جانفي.1994

[2] بلوذنين احمد، **الدستور الجزائري واشكالية ممارسة السلطة في ظل المرحلة الانتقالية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013،ص 149.

ضمانا آخر لحماية الحقوق والحريات وعدم التعسف في استعمال السلطة، يتمثل في تنظيم حالة الطوارئ وحالة الحصار وذلك بموجب قانون عضوي[1].

وأكد دستور 1996 على ازدواجية السلطة التنفيذية التي أقرها دستور 1989، واحتفظ بالتنظيم الذي وضعه سابقه في مجال ترتيب السلطة التنفيذية من الداخل، والذي شمل إنشاء منصب لرئيس الحكومة وأقر مسؤوليته أمام المجلس الشعبي الوطني دون المساس بمكانة رئيس الجمهورية على رأس النظام السياسي أو بصلاحياته، مع التذكير في هذا الإطار بأن إنشاء منصب لرئيس الحكومة إلى جانب رئيس الجمهورية، اعتبر بمثابة قفزة نوعية انتقل من خلالها النظام السياسي الجزائري من أحادية السلطة التنفيذية إلى ثنائيتها.

أما في مجال تنظيم السلطة التشريعية فقد تميز دستور 28 نوفمبر 1996 بإقراره لنظام الغرفتين، حيث نص على أن السلطة التشريعية يمارسها برلمان يتكون من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، الأولى منتخبة تمثل فيها الولايات والجالية الجزائرية بالنظر إلى عدد السكان، والثانية تمثل فيها ولايات الوطن على قدم المساواة، بالإضافة إلى ضمها لأعضاء معينين من طرف رئيس الجمهورية.

وحسب الدراسات التي تناولت دستور 1996، فقد كان الهدف من تأسيس مجلس الأمة هو مضاعفة مجال التمثيل الوطني عن طريق ضم منتخبي الجماعات المحلية، وكذلك الكفاءات والشخصيات الوطنية، ومن ثم ضمان مسار تشريعي أحسن، إلى جانب استقرار مؤسسات الدولة واستمرارها، حيث خول الدستور الجديد في هذا السياق لرئيس مجلس الأمة صلاحية تولي رئاسة الدولة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية.

كما تبنى المشرع الجزائري في دستور 1996 مبدأ الفصل بين السلطات، وحدد مجالات واسعة للتعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، كما منح لكل سلطة وسائل تؤثر بها على نظيرتها وتسمح لكل سلطة بمراقبة الأخرى وذلك بهدف تحقيق التوازن بينهما

ويتجلى ذلك على الخصوص، في حق الحل الذي تمتلكه السلطة التنفيذية في مواجهة المجلس الشعبي الوطني مقابل المسؤولية السياسية للحكومة أمام هذا الأخير. وفضلا عن التدابير الرامية إلى سد ثغرات دستور 1989 التي تضمنها التعديل الدستوري لسنة 1996 والتي كانت تهدف أساسا إلى تثبيت أركان الدولة ونظامها الجمهوري، فقد استأنفت الدولة مسار الإصلاحات السياسية بعد مرور مرحلة انتقالية صعبة على المستويين السياسي والأمني، وذلك بالمبادرة إلى تعزيز أحكام الدستور المذكور بإصدار قانوني الانتخابات والأحزاب السياسية في 6 مارس 1997.

بالإضافة الى اعادة احياء مؤسسات الدولة والدعوة الى المشاركة في الانتخابات التشريعية والمحلية سنة 1997 وخلال فترة حكمه، أقر الرئيس الجزائري السابق اليامين زروال "قانون الرحمة" الذي مهد الطريق أمام وضع مئات الإرهابيين أسلحتهم واستسلامهم للجيش الجزائري، واتبع زروال مقاربة سياسية وأمنية، اعتمدت على "سيف الحجاج واقتلاع الإرهاب من جذوره"، والحوار مع كل التشكيلات السياسية والمعارضة، وجاءت هذه الإصلاحات لوضع حدّ لمرحلة انتقالية استمرت من 1992 إلى 1997

المطلب الثالث : الإصلاحات السياسية ومأزق التحول الديمقراطي(1998-2019):

كانت الجزائر في وضع أمني مضطرب فرغم اتفاق الهدنة بين القيادة العسكرية وجيش الإنقاذ في سبتمبر 1997 فإن الأوضاع ظلت تراوح مكانها، وحتى قانون الرحمة الذي أعده الرئيس زروال لم يؤد إلى حقن الدماء بين الجزائريين، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة قانون الوئام المدني الذي أراد به الرئيس ضرب عصفورين بحجر واحد، وهو محاولة حمل المسلحين على وضع السلاح وعزل المتشددين الدمويين من جهة والحصول على التزكية الشعبية والشخصية له جراء الاستفتاء على قانون الوئام المدني، الذي كانت نسبة المشاركة فيه كبيرة ونسبة نعم مطلقة في نتائجه، وكانت تلك النتائج عبارة عن متنفس سياسي ونجاح معنوي كبير لبوتفليقة، الذي استطاع أن يخفف من آثار صدمة الانسحاب المفاجئ للمترشحين الستة، وما تبع ذلك من خدش لمصداقية العملية الانتخابية، وبوتفليقة بذكائه ودهائه يدرك ذلك جيدا، وقد واكب قانون الوئام المدني العفو الرئاسي عن عناصر الجيش الإسلامي للإنقاذ، الذي تم انتقاده بشدة من قادة المؤسسة العسكرية، حيث أعطى الوئام المدني والعفو الرئاسي الشرعية لجيش الإنقاذ بالنزول وتسليم الأسلحة، لأن عناصره كانوا في وضعية محرجة في الجبال تحت حراسة الجيش الوطني الشعبي بعد اتفاق الهدنة لأن الجناح الآخر وهو الجماعة الإسلامية المسلحة الإرهابية GIA كان قد رفض الحوار وواصل أعماله الإجرامية ضد الجزائريين بمن فيهم جيش الإنقاذ!.

فكان للمؤسسة العسكرية وعلى رأسهم الفريق محمد العماري قائد الأركان ومن يقف وراءه من المستشارين النافذين العسكريين العاملين والمتقاعدين يتابعون تحركات الرئيس بوتفليقة وتصريحاته هنا وهناك، وهم يحاولون فك رموزها وألغازها وإيحاءاتها بنوع من القلق وعدم الرضا، سواء تعلق الأمر بمفهوم مكافحة الإرهاب وسبل التصدي له، فالرئيس كان يميل إلى الحوار والهدنة والجيش متشبع بثقافة الحزم والردع، مما شكل أولى نقاط الخلاف، لا سيما بإصدار العفو الرئاسي على مسلحي جيش الإنقاذ كما ذكرنا، ومن جهة أخرى فإن

الرئيس كان يدرك أن القوة الوحيدة التي يمكن أن تشكل أمامه عقبة حقيقية هي قوة جنرالات الجيش فلا بد من تحييدهم ووضعهم في حجمهم الدستوري بشكل أو بآخر، فتوالت التصريحات والمواقف إزاءهم بصور مختلفة.

– فمن تيبازة في أوت 1999 وعند تنصيبه الوالية الأولى في الجزائر نورية زرهوني وبلهجة انفعالية حادة طلب منها ومن كل الولاة الاتصال به مباشرة إذا وجد أحدهم ضغطا أو تدخلا في صلاحياته من طرف أحد الجنرالات مهما كان موقعه ومكانته! – ومن قصر المعارض قال إن هناك نحو خمسة عشر من بارونات الاحتكار والاستيراد وهم وإن كانوا يعتبرون أنفسهم أقوياء فإنهم عبارة عن قطط وديعة، وهو بذلك يجاري أطروحة جسر " الجنرالات في ميناء الجزائر العاصمة آنذاك !

ومن ورقلة يصرح بأن هناك من يقف وراء الدسائس والمناورات قابع في مكتبه يتلذذ بنكهة السيجار، وقد علقت وسائل الإعلام على ذلك في حينه بأن المقصود هو اللواء توفيق قائد المخابرات القوية..

وقد ظل السجال قائما بين الجيش والرئيس، وبلغ أشده خلال رئاسيات 2004 عندما انحاز الفريق العماري سرا إلى المرشح بن فليس، بينما آزر اللواء توفيق الرئيس المترشح بوتفليقة الذي استطاع تحييد العماري المجبر على الاستقالة، حيث تولى الفريق أحمد قايد صالح قيادة الأركان مبدي ولاءه المطلق للرئيس ،غير ان مبادرات السلطة الجزائرية في سياق التحرر السياسي تعد من الاستراتيجيات التي تبنَّاها النظام لضمان بقائه؛ حيث تعتبر حالات التعددية وتنامي القوى الاجتماعية والاقتصادية والمالية تكتيكًا لمواجهة الأوضاع الإقليمية والدولية في محاولة لتجديد نفسه[1]، و محاولة لامتصاص موجة الاحتجاجات ومنع انتشارها، فأعلن الرئيس بوتفليقة عن عزمه تعديل الدستور وإصدار حزمة من القوانين من شأنها تعزيز الديمقراطية، غير أنه لم يضع حدودًا زمنية واضحة؛ مما جعل الجزائر تعيش

[1] Rex, Brynen. "**Political Reform in the Maghreb**: Some Preliminary Thoughts on Comparative Context." presentation, conference on political reform in North Africa, Virginia. 2007.p2-3.

حالة انسداد سياسي بدأ بالاستفحال منذ مرض بوتفيلقة وترشحه الى عهدة رابعة في 2014 بحجة المحافظة على توفير البيئة الملائمة لضمان تفعيل المسار الديمقراطي، الذي صار يفرض نفسه بإلحاح، غير أن عدم اكتمال البناء المؤسسي الديمقراطي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأزمة السياسية، وجذور التحولات الاقتصادية الصعبة في الثمانينات، وفي السياسات التعليمية والاجتماعية في فترة ما بعد الاستقلال، التي فشلت في إعداد الجيل الجديد[1].

ففئة الشباب تشكل عبئاً ثقيلًا ومصدر قلق وعدم استقرار في حالة استمرار انكماش الاقتصاد الوطني، خاصة مع تذبذب أسعار النفط وانخفاض صادرات المحروقات، في الوقت الذي شهد فيه الطلب المحلي ارتفاعًا متزايدًا، وما ترتب عليه من فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق اقتصاد منتج ومتنوع، وما زال قطاع المحروقات يمثل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 70% من الإيرادات الحكومية، وما يقارب 98% من الصادرات. وهو رغم ذلك لا يوفر سوى نسبة تقل عن 5% من فرص العمل[2].

فالاقتصاد الجزائري يعاني اختلالات هيكلية كبيرة تتجسد في التبعية للمحروقات وتدني قطاع الأعمال بشكل لا يسمح بالاستثمار وروح المبادرة ويتسم بضعف البنى التحتية والبيروقراطية وعدم استقرار القوانين في هذا المجال، وتوسع دوائر الفساد والمحسوبية يضاف إلى ذلك تدني جودة الخدمات الاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة في فئة الشباب.

لا تزال الجزائر في مرحلة التعافي من آثار الأزمة التي هزَّت البلاد خلال التسعينات؛ حيث ينُظر إلى الحالة الجزائرية في سياق بناء ديمقراطية ما بعد الحرب الأهلية، وما يمثله ذلك من تكاليف وتحديات إعادة بناء الاقتصادات المدمَّرة وكيفية استعادة سيادة القانون وحلِّ القضايا الاجتماعية مثل الأقليات وتعزيز دور العدالة الانتقالية، ولا يبدو مؤكَّدًا إمكانية

[1] William B Quandt,. Between ballots and bullets**: Algeria's transition from authoritarianism**. Brookings Institution Press, 2001.p195.

[2] The Reporet Algeria 2010.oxford busines group.London.2011.

التغلب على هذه التحديات بسهولة،[1] حيث يعتمد الانتعاش الاقتصادي على قدرة البلد على تنفيذ إصلاحات سياسية كبيرة.

فالانخراط في مسار المصالحة والعدالة الانتقالية بحاجة إلى نموذج للحكم والعلاقات الاجتماعية يسمح بتمثيل جميع فئات المجتمع؛ فالمجتمعات بحاجة إلى إعادة بناء اقتصاداتها واستدراك التكاليف الضخمة للحرب؛ كما أنه ينبغي تطور الديمقراطية على نحو أن الفاعلين الرئيسيين في المجتمع ينظرون إلى المؤسسات الحكومية التي بنُيت حديثاً على أنها شرعية وفعالة ،[2] إلا أن المصالحة في الحالة الجزائرية كانت مجرد آلية للحفاظ على الوضع القائم ناهيك عن غياب معارضة فعلية تعكس الوجه الحقيقي للانقسامات الحاصلة بين الرئاسة ووزارة الدفاع وجهاز المخابرات وتضارب المصالح والصراع الدائر حول طبيعة ونوعية الإصلاح المطلوب لإنقاذ النظام، بالمقابل يعيش الشارع الجزائري منذ أكثر من عقد توترًا جرَّاء تواصل احتجاجات شبه يومية متفاوتة التعبئة والانتشار، وعرفت توسعًا في نطاقها حتى بلغت ما يقارب عشرة آلاف احتجاج في السنة؛ مما يعكس غياب آليات التواصل بين الدولة والمجتمع، دفعت النظام الجزائري الى المسارعة بالإصلاحات التي تبناها النظام الجزائري خاصة منذ 2008

- مضمون إصلاحات 2008:

جاء هذا التعديل الدستوري في شكل 14 مادة ويمكن إدراجها في 3 محاور أساسية وهي كالتالي :

ا- **تعديلات على السلطة التنفيذية :** من خلال إعادة تنظيم السلطة التنفيذية وذلك عن طريق استبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول، وهو أبرز مظاهر التعديل الدستوري بهدف القضاء على الازدواجية، ويعود إلغاء منصب رئيس الحكومة إلى عدم إمكانية الجمع

[1] Joseph, Hewitt J., Wilkenfeld Jonathan, and Gurr Ted Robert. "**The Peace and Conflict Instability Ledger: Ranking** States on Future Risks." (2008).p19.

[2] Lerche, Charles. **"Peace building through reconciliation**." International journal of peace studies (2000): 61.

بين رئيس منتخب على أساس برنامج حائز على ثقة الأغلبية المطلقة للناخبين ورئيس للحكومة مطالب بتطبيق برنامج الأغلبية البرلمانية التي ينتمي اليها،[1] وكذلك فتح العهدات الانتخابية وقد نص دستور 2008 على ما يلي : **المادة 74**:مدة المهمة الرئاسية خمس سنوات ويمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية .

ب- تعديلات لترقية رموز الثورة: الهدف من وراء تعديل المادة الخامسة من دستور 1996 هو إضفاء طابع الثبات على هذه الرموز، خاصة العلم والنشيد الوطنيين، حيث يجعلهما غير قابلين للتغيير وذلك بإضفاء طابع الديمومة عليهما لضمان حفظهما على مر الزمن، ولذلك تم إدراجهما من المبادئ التي لا يمكن أن يمسها أي تعديل دستوري، وعلى هذا الأساس أكد التعديل الدستوري على اعتبار أن العلم والنشيد الوطنين من مكاسب الثورة، وذلك لضمان حماية هذين الرمزين وتكريسهما كمعالم للأمة .

المادة5: العلم الوطني والنشيد الوطني من مكاسب ثورة نوفمبر 1954 وهما غير قابلين للتغيير، وهذان الرمزان من رموز الثورة، هما رمزان للجمهورية.[2]

ج- تعديلات لترقية حقوق المرأة السياسية :أكد التعديل الدستوري لسنة 2008 على منح المرأة مجالا أوسع للمشاركة في الحياة السياسية، وذلك من خلال إلزام الأحزاب بتخصيص نسبة معينة لتمثيل المرأة على أن يتم تحديد هذه النسبة لاحقا عبر قانون خاص، يتم إصداره في المجالس المنتخبة على المستوى الوطني والمحلي، وجاء هذا التعديل كاستجابة لمطالب عديدة لمنظمات وجمعيات حقوقية وخاصة السنوية، وعلى رأسها الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات بقيادة "نورية حفص" والتي طالبت رئيس الجمهورية برفع نسبة التمثيل النسائي في الحقل

ويكون تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني كالتالي:

- 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي 4 مقاعد.

[1] عمار عباس،**العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري**، دار الخلدونية 2010،ص.128

[2] الدستور الجزائري 2008.

- 30%عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يوافق 5 مقاعد .
- 35%عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يوافق 14 مقعدا.
- 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يوافق 32 مقعدا.
- 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

اما بالنسبة لتمثيل المرأة في المجالس المحلية:

- 30% عندما يساوي عدد المقاعد 47/43/39/35 مقعدا.
- 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي 51 إلى 55 مقعدا.

- مضمون اصلاحات 2012:

جاءت الإصلاحات السياسية في الجزائر لـ 2012 تجسيدا لخطاب "عبد العزيز بوتفليقة" في 15أفريل 2011،وأيضا مجموعة العوامل التي تتضمن التطورات الحاصلة في الوطن العربي، وكذلك الضغط الدولي غير المسبوق من أجل التغير الذي أثر خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،وقد تضمنت هذه الإصلاحات ما يلي:

- اصلاح القانون المتعلق بالأحزاب السياسية 12-04.[1]
- إصلاح القانون المتعلق بالانتخابات 12-01.[2]
- إصلاح القانون المتعلق بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة12 -03.
- إصلاح القانون المتعلق بالإعلام12 -05 .[3]
- إصلاح القانون العضوي لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية12-02.[4]
- قانون إلغاء حالة الطوارئ و إصلاح القانون العضوي المتعلق بالجمعيات12-06 .

[1] ينظر الى اكثر تفاصيل: ،القانون العضوي رقم12-04 **لمتعلق بالأحزاب السياسية**،الجريدةالرسمية،العدد 02،مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.

[2] ينظر الى اكثر تفاصيل ،القانون العضوي رقم12-01 **المتعلق بالانتخابات**،الجريدةالرسمية،العدد 02،مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.

[3] ينظر الى اكثر تفاصيل،القانون العضوي رقم12-05 **المتعلق بالإعلام**،الجريدةالرسمية،العدد02،مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.

[4] ينظر الى اكثر تفاصيل ،القانون العضوي رقم12-02 **المتعلق بحالات تنافي العهدة البرلمانية**،الجريدةالرسمية،العدد 01،مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.

غير ان هذه الاصلاحات لم تأتي بثمارها في ظل وجود احتكار مطلق للسلطة وتكريس مبدأ السلطة الابوية من خلال السياسية الرعوية التي حاولت تكريس وجودها بشراء السلم الاجتماعي الذي لم يسمح بالخروج من الريع وتنويع الاقتصاد في ظل تجاذبات سياسية افرغت العمل النقابي والحزبي من محتواه بمعارضة شكلية جسدها التحالف الرئاسي الذي كان له الاثر السلبي على الشأن السياسي وتعداه الى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية .

- مضمون إصلاحات 2016:

نص الدستور الجزائري الجديد على التداول السلمي على السلطة، وذلك عن طريق انتخابات حرة ونزيهة مع التأكيد على المحافظة على السلم والمصالحة الوطنية، كما أوضح أن الدستور فوق الجميع والقانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وكذلك يحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ويضفي المشروعية في السلطات ويكرس التداول السلمي على السلطة وفق مبادئ الديمقراطية واهم ما جاء في هذا التعديل:[1]

- يمكن تعديل العهدة الرئاسية بتجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة.
- حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية: من خلال المواد 39/38/36 من الدستور.
- عدم ازدواجية الجنسية للمسئولين في السلطة من خلال نص **المادة 51.**
- تكريس اللغة الأمازيغية تنص **المادة 3:**"تمازيغت هي كذلك لغة وطنية رسمية، وتعمل الدولة هنا على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعا ا اللسانية المستعملة عبر التراث الوطني."
- دسترة مؤسسات وهيئات وطنية واستحداث أخرى من خلال نص **المادة** 170.

غير ان المصادقة على التعديل الدستوري لسنة 2016 كان دون أخذ موافقة المعارضة السياسية لأن هذا التعديل لم يخضع للمناقشة و التشاور حول أهدافه، كذلك لم يتم إشراك مختلف الفواعل السياسية و المدنية و المتمثلة في الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع

[1] قانون رقم 16 - 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 االموافق ل 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري.

المدني و حتى المواطنين ،وهذا يكرس انفراد النظام السياسي باتخاذ القرارات،[1] ناهيك عن التكريس التام للجهوية فبالرغم من أنه نص على تحقيق التوازن الجهوي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك حيث أن أصحاب النفوذ والسلطة ينتمون إلى نفس المنطقة، وهذا يتنافى مع مبدأ الديمقراطية التي تدعو إلى إقامة انتخابات حرة و نزيهة تجسد مبدا التداول السلمي.

نستنتج مما سبق بأن مختلف الإصلاحات السياسية في الجزائر لم تكن نابعة عن إرادة سياسية حقيقية لمختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية ، فلقد مست هذه الإصلاحات عدة تعديلات جزئية للقوانين خاصة قانون الأحزاب والانتخابات وأعطت دورا مميزا لحظوظ المرأة ، وبالرغم من كل هذه الإصلاحات فإنها لم تصل بعد إلى الغاية المنشودة ، فلقد كانت هذه الإصلاحات من أجل حل أزمة معينة، نتيجة ظروف معينة وفي هذا السياق نجد أن هذه الإصلاحات لم تكن سوى عبارة عن سياسات ترقيعيه، من أجل التأقلم مع الرهانات التي فرضتها ظروف معينة لكن سرعان ما خسر النظام الرهان حيث توالت موجات الاحتجاجات بالرغم من غياب او بالأحرى اضمحلال أدوار المثقفين والإعلام، الا انه ومنذ تاريخ 22 فيفري 2019 تغير نمط هذه الاحتجاجات ليكون له طابع وطني تعبوي سمي فيما بعد بالحراك الذي دفع أطياف الشعب الجزائري بمختلف مشاربه الثقافية للخروج والمطالبة بإسقاط النظام الذي دام لقرابة عقدين من الزمن.

[1] عبد الناصر جابي،**وضع المعارضة الجزائرية المحتملة**،مركز الجزيرة للدراسات،تم تصفح الموقع يوم 28 مارس 2019، http//studies.aljazeera.net/ar/profile.160208084253915-html

المبحث الثالث: أثر الثقافة السياسية على المسار الديمقراطي- الانتخابات مؤشرا-:

تعتبر الانتخابات بشكل عام مظهرا من مظاهر الديمقراطية، وهي بذلك مؤشر قوي على وجود ثقافة سياسية، خاصة و أنها الحل لأزمة المشروعية ومقياس للمشاركة السياسية، ومن خلال استعراض مجموعة من المحطات الانتخابية في الجزائر سوف نحاول استخلاص التجربة الديمقراطية من خلال اثر الثقافة السياسية، خاصة و أن دساتير الجزائر أقرت هذا الحق نقلا عن الدساتير الفرنسية التي نصت على حق الاقتراع العام 1948 و1958، و هذا ما تجسد في دستوري 1989و1996 اللذان ارسيا قواعد التعددية الحزبية و كرس قاعدة التداول على السلطة من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وهي بهذا الشكل أداة من أدوات الاستقرار السياسي والبناء المؤسساتي، وأبرز هذه المحطات هي كالاتي:

المطلب الأول : الإنتخابات الرئاسية والتشريعية (1995-1999):

- **الانتخابات الرئاسية لسنة 1995** : رغم أن هذه الانتخابات جاءت في ظروف سياسية وأمنية خاصة إلا أنها وصفت بالتعددية والديمقراطية حيث ضمت أربع مرشحين، فاسحة المجال لأول مرة لمرشح محسوب على التيار الإسلامي هو السيد حفوظ نحناح، و أعادت هذه الانتخابات التي فاز بها مرشح الجيش اليمين زروال الشرعية للنظام السياسي، كما انها عرفت أعلى نسبة مشاركة حيث بلغت 75,35% ، الأمر الذي مثل تعبيرا عن قبول قاعدة عريضة من الشعب لسيطرت الجيش من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار. للصراع الذي

جدول رقم (04): يبين تفاوت نسب المشاركة في الانتخابات مابين 1990-1995:

المشاركة	الانتخابات البلدية 1990		الانتخابات التشريعية 1991		الانتخابات الرئاسية 1995	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المسجلين	12841769		13258554		15261731	
المقترعين	8366760	65.15	7822625	59	11500209	75.35
الغائبين	4475009	34.85	5435929	41	3761522	24.65
ملغاة	381722	2.97	924096	6.97	347722	2.28
معبرة	7984788	62.18	6897719	52.02	15250711	73.07

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، http//riadh16.blogspot.com

جدول رقم (05): يبين نتائج الانتخابات الرئاسية 1995

المرشح	الانتماء الحزبي	عدد الاصوات	النسبة المئوية
اليمين زروال	حر	7.088.618	%62
محفوظ نحناح	حركة مجتمع السلم	2.971.974	%26
سعيد سعدي	التجمع من اجل الثقافة	1.583.482	%8
نورالدين بوكروح	حزب التجديد	443.144	%4
عدد المسجلين	15969904		
عدد الناخبين	12087281		
عدد الاصوات المعبر عنها	11619532		
عدد الاصوات الملغاة	347722		

المصدر: اعداد الباحث نقلا عن الجريدة الرسمية العدد72، 26 نوفمبر 1995.

فتحت هذه الانتخابات المجال للنخبة الحاكمة الجديدة لتقديم أفكارها السياسية من خلال دستور 1996 الذي ركز على حق التداول على السلطة عن طريق الانتخابات التعددية و حق الممارسة السياسية بإنشاء الأحزاب، و كانت أول تجربة في ظل هذا الدستور، من خلال الانتخابات التشريعية لسنة 1997.

- الانتخابات التشريعية لسنة 1997:

شجعت هذه الانتخابات النخبة السياسية من النخب الحزبية و نخب المجتمع المدني على المشاركة، حيث قدمت النخبة الحاكمة ضمانات بهذا الخصوص تمثلت في اصدار قانون جديد خاص بالانتخابات من قبل مجلس انتقالي معين وتم تشكيل لجنة وطنية مستقلة لمراقبة الانتخابات ضمت الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، بالإضافة لمراقبين دوليين، و قد بلغت نسبة المشاركة فيها 65,60% أما نسبة الامتناع فبلغت 40,34%، عكس ذلك حجم الأحزاب المشاركة و الذي بلغ 39 حزب يتنافسون على 380 مقعدا في البرلمان[1]، و مثلت انتخابات 05 جوان 1997 استمرارا لمشروع السلطة الذي تبلور في الانتخابات الرئاسية السابقة، حيث شهدت نجاحا باهرا حققه الحزب الجديد "التجمع الوطني الديمقراطي" (RND) الذي تأسس قبيل إجراء الانتخابات ببضعة أشهر، و اعتبر ذلك انتصارا للقيادة السياسية ممثلة في شخص الرئيس زروال، أي هو دعم للمشروع الرئاسي الذي مثله، كما ترجمت قبول السلطة للتعايش مع ما سمته بالإسلام المعتدل، فحصلت كل من حركتي حماس والنهضة مجتمعتين على 103 مقعدا[2]، كما نجحت السلطة في اضفاء طابع الشرعية على هذه الانتخابات من خلال مشاركة ثلاث اطراف قد قاموا بالإمضاء على عقد روما*[3] والمعروف باتفاق "سانت إيجيديو."

---

[1] عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي** ، مرجع سابق الذكر،ص 172 .

[2] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008،ص

[3] الاحزاب المشاركة والموقعة على على **عقد روما** : **حركة النهضة** بقيادة "عبد الله جاب الله"، **جبهة التحرير الوطني** بقيادة "بوعلام بن حمودة"، **جبهة القوى الاشتراكية** بقيادة "حسين ايت احمد".

جدول رقم (06): يبن نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997

الاحزاب	عدد المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	155
حركة مجتمع السلم	69
جبهة التحرير الوطني	64
النهضة	34
جبهة القوى الاشتراكية	19
التجمع من اجل الثقافة	19
الاحرار	11
حزب العمال	04
الحزب الجمهوري التقدمي	03
الحزب الاجتماعي اللبرالي	01
الاتحاد من اجل الديمقراطية والحريات	01

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد40، الصادرة بتاريخ 11جوان 1997.

- الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 :

قدم الرئيس "**اليمين زروال**" ضمانات من خلال خطاباته، تعهد فيها بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة توفر كل الظروف لتحقيق الديمقراطية اللازمة من أجل ضمان التنافس السياسي المفتوح، وكذا ضمانات الجيش بعدم التدخل في الشأن السياسي والتأكيد على الحرص على توفير كل الظروف الملائمة لإجراء هذه الانتخابات في جو يسوده الأمن والأمان ، ومن بين الإجراءات المتخذة تنصيب القاضي في محكمة لاهاي ، السيد "أحمد يجاوي" رئيسا للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات الرئاسية وتعين السيد "إسماعيل حمداني" رئيسا للحكومة ومكلف بتنظيم الانتخابات.

وبعد هذه الضمانات والحوافز التي قدمت للأحزاب السياسية والرأي العام، عملت الأحزاب على تقديم مرشحيها لهذا الاستحقاق، وفصل المجلس الدستوري في 28 ملف ترشح ليستقر على ستة مرشحين هم: "عبد العزيز بوتقليقة"، "مولود حمروش"، "مقداد سيفي"، "أحمد طالب

الإبراهيمي"، "حسين آيت أحمد"،"يوسف الخطيب"،"عبد الله جاب الله"، والملاحظ أن أغلبهم كانوا من أبرز مناضلي جبهة االتحرير الوطني كما أن برامجهم الانتخابية حملت نفس الرؤى، كالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وترقية حرية الصحافة ودعم الديمقراطية من خلال السعي لتجسيد ثقافة سياسية قوامها المشاركة السياسية.[1]

غير ان ما ميز هذه الانتخابات هو انسحاب المرشحين الستة بحجة ان النتيجة حسمت سلفا لمرشح الاجماع الوطني "بوتفليقة"، الذي كان واضحا من خلال الاقبال الشعبي على حملته الانتخابية، من خلال المساندة المطلقة للأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني وشيوخ الزوايا وحتى المؤسسة العسكرية، وأجريت الانتخابات في موعدها بمرشح واحد وأخذت صبغة الاستفتاء ليتحصل فيها بوتفليقة على 73.79% من الاصوات بنسبة مشاركة تصل الى 60.25%.

جدول رقم (07): يبين نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002

الحزب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	199
التجمع الوطني الديمقراطي	47
حركة الاصلاح	43
حركة مجتمع السلم	38
الاحرار	30
حزب العمال	21
الجبهة الوطنية الجزائرية	08
حركة النهضة	01
حزب التجديد الجزائري	01
حزب الوفاق الوطني	01

المصدر: الجريدة الرسمية،العدد 43، الصادرة بتاريخ 23جوان2002

[1] نوال بلحربي، **ازمة الشرعية في الجزائر(1962-2007)**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007،ص220.

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية والتشريعية (2002-2019):

- الانتخابات التشريعية لسنة 2002:

عرفت هذه الانتخابات عودة جبهة التحرير الوطني (FLN) إلى الساحة السياسية بقوة، و هو ما اعتبر تبادلا للأدوار مع التجمع الوطني الديمقراطي المحسوب على النظام، وإعادة تقسيم الخريطة السياسية من أجل كسب شرعية أكبر للنظام، الذي وظف مسألة الهوية وما ترتب عليها من أحداث منطقة القبائل2001 التي جاء على إثرها التعديل الجزئي للدستور 2002، ورغم تعهد النخبة السياسية الحاكمة بضمان نزاهتها من خلال إصدار الرئيس بوتفليقة منشورا خاصا يقضي بتسليم محاضر الفرز الى ممثلي المرشحين و يضمن حياد الإدارة وهذا بعد مطالبة الأحزاب بتوفير آليات قانونية تقلل من التزوير،[1] لكن في الأخير جاءت نسبة المشاركة ضعيفة جدا حيث لم تتعدى 46,09% في 46 ولاية بينما شهدت مقاطعة في مناطق القبائل حيث تدنت نسبة المشاركة في ولاية تيزي وزو إلى 1,5% و2,5% في ولاية بجاية[2] التي يمكن تفسيرها بعوامل ثقافية واجتماعية مرتبطة أساسا بالمستوى الثقافي للجزائريين، كما أن الأحزاب فشلة في عملية التعبئة الجماهيرية وأصبحت هناك أزمة ثقة وقطيعه بين النظام السياسي والأحزاب والطبقة الشعبية، وقد شهدت نتائج هذه الانتخابات نجاحا كاسحا للأحزاب الاسلامية وكذا حزب العمال في حين شهدت تراجعا كبيرا للأحزاب التي عارضت الانتخابات بسبب أحداث منطقة القبائل.

-الانتخابات الرئاسية لسنة 2004:

جاءت هذه الانتخابات في ظل تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر مما هيئ الظروف المناسبة للعمل السياسي للأحزاب و منظمات المجمع المدني كما عرفت هذه الانتخابات آليات قانونية جديدة و ضمانات سياسية لتعزيز صحة ومصداقية ونزاهة الانتخابات، كصدور قانون معدل للقانون العضوي للانتخابات، والتزام المؤسسة

[1] بومدين طاشمة، **البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر**،ط1، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2015،ص396.
[2] هناء عبيد، **ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر**، مرجع سابق ، ص155

جدول رقم (08): يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004

الرقم	المرشح	عدد الاصوات	النسبة المئوية
01	عبد العزيز بوتفليقة	8.651.723	%83.49
02	علي بن فليس	653.951	%07.93
03	عبد الله جاب الله	511.526	%04.84
04	سعيد سعدي	197.111	%01.93
05	لويزة حنون	101.630	%01.16
06	فوزي رباعين	63.761	%00.64

العسكرية بالحياد عن طرق إلغاء التصويت في الثكنات، واحترام نتائج الصناديق حتى إذا كان الفائز من التيار الإسلامي وهذا ما اعتبر مؤشرا للعودة الرسمية للحكم المدني،[1] كما عرفت هذه الانتخابات لأول مرة ترشح امرأة لمنصب رئيس الجمهورية وهي لويزة حنون رئيسة حزب العمال، في خطوة هامة للمساواة بين الجنسين، كما يعتبر مؤشرا إيجابيا للديمقراطية من أجل تحقيق التنمية السياسية.

كما شهدت هذه الانتخابات خلافا بين بوتفليقة ورئيس الحكومة الأمين العام لجبهة التحرير الوطني علي بن فليس حول دعم هذا الاخير لترشح الرئيس لعهدة ثانية، ما أحدث انقساما كبيرا بين نخبة الحزب الحاكم، بين مؤيد لبوتفليقة و آخرون لبن فليس الذي أعلن ترشحه مما انجر عنه تشكل ما سمي بالحركة التصحيحية داخل الحزب العتيد التي أيدت بوتفليقة و أطاحت ببن فليس في هذه الانتخابات والتي جاءت نتائجها كالتالي:

[1] Frédéric, Volpi. **"Islam and democracy: the failure of dialogue in Algeria."** (2003).p34.

- الانتخابات التشريعية لسنة 2007:

جاءت هذه الانتخابات بعد تطورات مهمة شهدتها الساحة السياسية والاقتصادية اهمها انتخاب بوتفليقة لعهدة ثانية والمطالبة بتعديل الدستور لتمكينه من الظفر بالعهدة الثالثة بعد نجاحه في اقرار مبادرة المصالحة الوطنية عبر الاستفتاء الشعبي، ونجاحه في احتواء الازمة المفتعلة من قبل النظام السياسي في منطقة القبائل، اضافتا الى تحسن الوضع الاقتصادي بسبب ارتفاع اسعار البترول.

حيث عرفت نسبة المشاركة تدنيا كبيرا وصل إلى 36.51 % وهذا الرقم منخفض مقارنة بتشريعيات، 1997 و2002 كما أسفرت هذه النتائج على فوز 23 حزبا سياسيا بنسب متفاوتة، وهذا ما جعل البرلمان المنبثق عن هذه الانتخابات أكثر تنوعا وتمثيلا لمختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية، وفسر العديد من المحللين هذا التراجع في نسبة المشاركة بتراجع ثقة الشعب الجزائري في ممثليه المنتخبين، والذي يرى أنهم يسعون للمتاجرة بأصواته عوض السعي الجاد من أجل خدمته وتمثيله حقيقة والدفاع عن مصالحه والسعي لتحقيق مطالبه وتطلعاته،[1] هذه المواقف توحي بتراجع كبير في شرعية السلطة وعدم فعالية العمليات الانتخابية كمصدر رئيسي في اكتساب صفة الشرعية الشعبية وفي مقابل ذلك فقد برر النظام السياسي هذا التراجع في نسبة المشاركة السياسية في العمليات الانتخابية بأن المواطن الجزائري أصبح أكثر تفتحا وتشبعا بالثقافة السياسية، وبذلك أصبح يطالب الأحزاب السياسية والطبقة السياسية بأشياء أكثر جديه، وكذلك أطروحات تتماشى أكثر مع التغيرات والتطورات الحاصلة على المستوى الوطني والدولي وبذلك فإن هذه النسبة لا تضر بمصداقية البرلمان المنبثق عن هذه العملية، عكس ما صرحت به زعيمة حزب العمال ان هذا البرلمان هو خطر على الامة.[2]

[1] ناصر جابي، **اصول ومسارات**، الجزائر، منشورات الشهاب، 2011، ص 89.

[2] عصام بن الشيخ، **الانتخابات في الجزائر، دراسة السلوك التصويتي**، مجلة الديمقراطية، عدد 22، 2007،ص135.

- الانتخابات الرئاسية لسنة 2009:

جاءت هذه الانتخابات بعد التعديل الدستوري لسنة 2008 الذي خول للرئيس أنداك الحق في الترشح للعهدة الثالثة بحجة اكمال برنامجه الرامي الى تكريس الديمقراطية وتحقيق الرفاهية وقد كانت نتائجها كالتالي:

جدول رقم (09): يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2009

المرشح	الحزب	عدد الاصوات	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	مرشح حر	12911705	%90.24
لويزة حنون	حزب العمال	604258	%4.22
موسى التواتي	الجبهة الوطنية الجزائرية	330570	%2.31
محمد جهيد يونسي	حركة الاصلاح الوطني	176674	%1.37
علي فوزي رباعين	عهد 54	133129	%0.93
محمد السعيد	مرشح حر	132242	%0.92

المصدر: وزارة الداخلية

عرفت هذه الانتخابات نسبة مشاركة كبيرة بلغت 74.54%،[1] كما يلاحظ غياب الوجوه السياسية ذات الثقل السياسي بحجة ان هذه الانتخابات محسومة سلفا، كما اتهمت المعارضة أنداك المرشح الفائز باستغلال اموال الخزينة العمومية لتمويل حملته.

- الانتخابات التشريعية لسنة 2012:

تميزت هذه الانتخابات بالمشاركة الكبيرة للأحزاب والتيارات السياسية التي افرزتها الاصلاحات السياسية لسنة 2011 حيث بلغت 40 حزبا، غير ان ذلك لم يتجسد في نسب مشاركة قوية للهيئة الناخبة، حيث قدرة نسبة المشاركة ب 43.14% حسب ما اعلنت عنه الارقام الرسمية للسلطة والذي يرى فيه الكثير من المهتمين بالشأن السياسي الجزائري بأنه رقم بعيد عن الحقيقة، نظرا الى التخوف الكبير من عدم الاقبال على صناديق الاقتراع

[1] اعلان المجلس الدستوري رقم 09/01، مؤرخ في 13 افريل 2009، يتضمن نتائج الانتخابات.

وبالتالي استمرار ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر، حيث تعكس هذه النتائج التوازنات السياسية القائمة وعدم احداثها لاي تغيير على الخارطة السياسية كون حزبي السلطة دائما في طليعة النتائج وبعدهما احزاب التحالف الاسلامي، مع الاشارة الى العدد الكبير الذي حصدته جبهة التحرير الوطني والذي ارجعه المحللون الى خطاب الرئيس أنداك يوم 08 ماي في ولاية سطيف والذي اشار فيه بطريقة غير مباشرة الى انتماءه الحزبي.

حيث فسر هذا الخطاب الى الدعوة للتصويت لصالح جبهة التحرير الوطني، وقد اثارت نتائج هذه الانتخابات الخيبة الواضحة لدى التيار الاسلامي خاصة وان هذه الانتخابات تزامنت مع فوز حركة النهضة في تونس والإخوان في مصر وحركة العدالة والتنمية في المغرب، وعموما كثرة الاحزاب المشاركة وزعت الاصوات بما يسمح بوجود تنوع سياسي وإيديولوجي تشكل منه المجلس الشعبي الوطني متيحا الفرصة الى وجوه جديدة تضمنتها تشكيلة النخبة السياسية في الجزائر.[1]

- الانتخابات الرئاسية لسنة 2014:

تميزت ظروف هذه الانتخابات في جوها العام بالصراع والانقسام خاصة بعد ان اعلن مجددا بوتفليقة عن ترشحه لعهدة رابعة رغم مرضه، الأمر الذي فاجئ الجميع وأعتبره آخرون ضغطا من المؤسسة العسكرية،[2] كم أن الظروف الدولية لعبت دورا كبيرا حيث ركزت النخبة الحاكمة على فرضية التهديد الخارجي و المؤامرات التي قد تحاك ضد الجزائر من أجل تعبئة الجماهير للمشاركة في الانتخابات، كما شهدت الساحة السياسية عدة انقسامات بين مؤيد لبوتفليقة ومعارض له، ما أدى إلى انقسام النخبة السياسية إلى ثلاثة اصناف، ضم الصنف الأول ما يسمى جماعة الرئيس التي تدعم ترشحه لولاية رابعة، و الثاني يضم مجموعة من الأحزاب تساند المرشح بن فليس المنافس الأبرز، أما الثالثة فتتألف من احزاب

[1] بلحاج صالح واخرون، **التحولات السياسية واشكالية التنمية**، بيروت، دار الروافد الثقافية، 2014،ص 137.

[2] Farid Alilat.Algerie. boutfeflika**. Les secret de quatrième mandat**. Jeune Afrique.le 21/04/2015.

و شخصيات تدعوا إلى مقاطعة الانتخابات،[1] و لعل الصنف الأول هو الاقوى بحكم امتلاكه لكل الإمكانيات المادية و البشرية.

هذه الانتخابات التي جرت في 17 أفريل 2014، والتي شهدت فوزا متوقعا لبوتفليقة لعهدة رابعة على التوالي، ليكون بذلك الرئيس الأكثر بقاء في سدة الحكم، الأمر الذي فسره البعض بأنه إيجابي يخدم الاستقرار السياسي والأمني وحتى الاجتماعي باعتبار أن البرامج الإصلاحية لم تنتهي بعد، في حين فسره البعض الاخر عل انه جمود وتكلس للحياة السياسية مما سيؤثر على مستقبل الديمقراطية في الجزائر.

و يمكن حصر تداعيات إعادة انتخاب بوتفليقة من هذا المنطلق فيما يلي:

– استكمال خيار البرامج التنموية الكبرى و التقدم نحو الاستقرار في المجالات الاجتماعية، وإهمال الجوانب الاقتصادية على أساس النظرة الريعية للسلطة الحاكمة لمفهوم توزيع الثروة وتراكم رأس المال .

– تراجع مؤشرات الديمقراطية في كل المستويات، وهي المستويات التي صنف فيها النظام الجزائري بعد موجات التغيير التي عرفها الوطن العربي نفسها.

– الاتجاه نحو إجراء بعض الإصلاحات السياسية الهامشية التي لا تساهم في رفع مستوى الممارسة الديمقراطية بقدر ما تسمح بخلق شروط مواتية للسلطة في ظل الظروف التي تمر بها، و من بين هذه الإصلاحات التعديل الحاكمة المرتقب للدستور.[2]

أرست هذه الانتخابات مزيدا من الانقسامات والصراعات داخل النخبة السياسية الجزائرية وبرهنت على جمود دوران النخبة الحاكمة، ما يفتح المجال لطرح عدة تساؤلات من بينها ما يتعلق بما مدى مساهمة الانتخابات في الجزائر كألية من آليات الديمقراطية من خلال المشاركة و التداول على السلطة من خلال تجسيد الثقافة السياسية؟

[1] بوعلام غمراس، **انتخابات الرئاسة تقسم الطبقة السياسية الى ثلاث مجموعات**، مجلة الشرق الاوسط ، 2014/03/12.

[2] مراد بن سعيد، **انتخابات الرئاسة الجزائرية، تراجع ام تقدم؟**،المجلة العربية للعلوم السيياسية،العدد43،خريف 2014،ص51.

- الانتخابات الرئاسية 2019:

اعلنت السلطة الوطنية للانتخابات في الجزائر ، اليوم الجمعة، فوز المرشح عبد المجيد تبون بانتخابات الرئاسة، التي جرت في 12 ديسمبر، بنسبة تصويت 58%، بمجموع أصوات بلغ أربعة ملايين و945 ألفاً و116 صوتاً، ليصبح سادس رئيس منتخب للجمهورية، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات داخل البلاد، التي جرت في أجواء من الحرية والشفافية، وفق السلطة الوطنية للانتخابات، 41.13 في المائة. وهنأت السلطة الجيش والشعب وكلّ من ساهم في إنجاح الانتخابات.

وحلّ المرشح الإسلامي عبد القادر بن قرينة ثانياً، في وقت حلّ رئيس الحكومة السابق علي بن فليس ثالثاً، وأعلن رئيس الهيئة العليا للانتخابات محمد شرفي، حصول بن قرينة على نسبة 17 في المائة من الأصوات، بمجموع 1.4 مليون صوت، وهي نسبة مهمة له، في أول مشاركة لإسلامي يمثل تيار الإخوان منذ انتخابات عام 1995، وخسر بن فليس ثالث انتخابات رئاسية يخوضها بعد انتخابات عامَي 2004 و2014، وحصل على 10.55 % من نسبة الأصوات، بمجموع يزيد عن 800 ألف صوت، وهي نسبة أقل بكثير من تلك التي حصل عليها في انتخابات 2014، والتي حصل فيها على 14% وأكدت النتائج الرسمية حصول المرشح عز الدين ميهوبي على المرتبة الرابعة، بنسبة 7.26 %، وبمجموع 617 ألف صوت فقط، وتمثل هذه النسبة حالة سقوط بعد مزاعم بكونه المرشح الأبرز، وإعلان حزب جبهة "التحرير الوطني" دعمه. فيما حلّ المرشح الشاب عبد العزيز بلعيد خامساً، وحصل على 6.66 في المائة من الأصوات، بمجموع 565 ألف صوت.

وقال شرفي إن هذه الانتخابات هي إنجاز تاريخي حققه الشعب الجزائري، مثمناً مواقف الجيش وقيادته التي دعت للحفاظ على المسار الدستوري، وساعدت في ضمان سلمية الحراك الشعبي ومنعت إراقة نقطة دم واحدة، مشيراً إلى أن الظروف المحيطة بالانتخابات لم تمنع الجزائريين من الذهاب إلى مكاتب الاقتراع وأكد أن نسبة التصويت بلغت 39.83 في

المائة، حيث أدلى 8.5 ملايين ناخب بأصواتهم، فيما تم إلغاء 1.2 مليون ورقة تصويت في وقت لم يصوّت في هذه الانتخابات ما يقارب 15 مليون ناخب، من مجموع 24 مليوناً مسجلين في اللائحة الانتخابية، بينهم ما يقارب المليون ناخب من الجزائريين في الخارج.[1]

ان ما ميز هذه الانتخابات عموما هو الجو العام الذي ساد المشهد السياسي والانقسام الحاصل في الشارع الجزائري بين مؤيد لهذه الانتخابات وبين رافض لها وبين من هو غير مقتنع بترشح الشخصيات التي يرى فيها الكثير انها محسوبة على النظام البائد ولعل الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي في الجزائر مزال مبكرا خاصة في ظل ديمقراطية الواجهة التي طالما كانت تسوق على انها تكريس لمبادئ الديمقراطية الحقيقية.

[1] ينظر الى اكثر تفاصيل حول نتائج الانتخابات الرئاسية الى الموقع الرسمي للمجلس الدستوري.

خلاصة الفصل:

إن الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر منذ بداية التسعينات إلى غاية سنة 2019 كانت نتاجا لمجموعة من التراكمات التاريخية للخلفية السياسية لمؤسسة الجيش والتي اكتسبتها منذ حرب التحرير والمراحل الأولى للاستقلال إضافة إلى البيئة المحيطة من قوة تنظيم امتازت بها مؤسسة الجيش عن باقي مؤسسات الدولة وكذا حداثة التجربة السياسية ، وضعف الطبقة السياسية ، والاحزاب السياسية التي تتصف بالزبائنية والتي لم تتطلع وتواكب امال المواطنين وضحت العلاقة بين الجيش والنظام القادم أنداك وهذا الدور الذي لعبته مؤسسة الجيش كان له نتائج سلبية فشلت في مواجهة العنف كادت تعصف بالبلد إضافة إلى تشكل عقدة لدى الطبقة السياسية من المشاركة في محاولة صنع القرار السياسي ، إلا إن كان لهذه الأدوار إيجابيات نذكر منها الحفاظ على الطابع الجمهوري.

الفصل الرابع

دراسة ميدانية

في خضم التجربة الديمقراطية الجزائرية، ودخولها في دوامة عنف أهلي دموي طيلة أكثر من عقد؛ جعلت التحليلات تذهب أبعد من كون هذا الفشل تتحمله النخب الحاكمة لوحدها، بل أيضا في التركيبة البنيوية التي تشكل الجزائر دولة ومجتمعا.

فالبنى السياسية والسوسيو اقتصادية والثقافية، لم تشكل طريقا معبدا أمام الجزائر لقيامها بتحول ديمقراطي حقيقي، وهذا ما دفعنا إلى الاستعانة بالاستبيان واستهداف عينة بحثية متخصصة في تفسير الظواهر السياسية للاستفادة من معارفهم العلمية لفهم البنية السوسيو ثقافية والمتطلبات الامثل للتحول الديمقراطي في الجزائر والتي شملت الاساتذة الجامعيين في كل من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في الجزائر العاصمة، وكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة زيان عاشور في الجلفة، باعتبار الاساتذة النخبة والمحرك الاساسي الذي يمكن من خلاله تجسيد وعي وثقافة سياسية تسمح بتفعيل الخيار الديمقراطي وذلك من خلال استبيان تضمن محاور متعلقة بالثقافة السياسية والتحول الديمقراطي ومحاولة فهم علاقة التأثير والتأثر لكل منهما على الاخر، حيث وزع الاستبيان على اكثر من 137 استاذ ليتم فيما بعد استرجاع 100 استمارة حاولنا من خلالها فهم متغيرات الدراسة وازالة اللبس والغموض عنها من خلال نظرة الاساتذة الافاضل.

- عرض تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

1-1- جدول معلوماتي يوضح خصائص عينة البحث:

المتغيرات		العينة	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	35	%35	100
	انثى	65	%65	
السن	28-25	16	%16	100
	35-28	53	53	
	35 فما تفوق	37	%37	
التخصص	علوم سياسية	100	%100	100
الصفة	دائم	67	%67	100
	مشارك	12	%12	
	متعاقد	02	%02	
الاقامة	الجزائر	41	%41	100
	الجلفة	59	%59	

1-2- تحليل نتائج المحور الأول الخاص بالثقافة السياسية:

➢ **السؤال الاول:** ما مصادر معلوماتكم السياسية؟

جدول رقم (10): يبين مصادر المعلومات السياسية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
تكويني أكاديمي	32	%31
الكتب	49	%48
وسائل الاعلام	04	%04
شبكات التواصل الاجتماعي	03	%03
نقاشات مع الاصدقاء	14	%14
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

الشكل رقم (03) مصادر المعلومات السياسية لدى الاساتذة

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (10) يتضح لنا جليا أن نسبة 31% من الأساتذة يرون أن مصادر المعلومات السياسية تكون عن طريق التكوين الأكاديمي، في حين نجد نسبة 48% منهم أكدوا أنه يتم ذلك من خلال الكتب، كما نجد نسبة 04% منهم تأخذ من وسائل الاعلام، أما بالنسبة لشبكة التواصل الاجتماعي فقد بلغت نسبة 03% من إجابات الأساتذة، كما أن النقاشات مع الأصدقاء تعتبر من مصادر المعلومات السياسية بنسبة قدرت بـ 14%.

➢ **السؤال الثاني:** في رأيكم هل الثقافة السياسية تكرس الانتماء والولاء لفئة معينة؟

جدول رقم (11): يبين رأي الأساتذة فيما إذا كانت الثقافة السياسية تكرس الانتماء والولاء لفئة معينة.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	26	%26
لا	74	%74
المجموع	100	%100

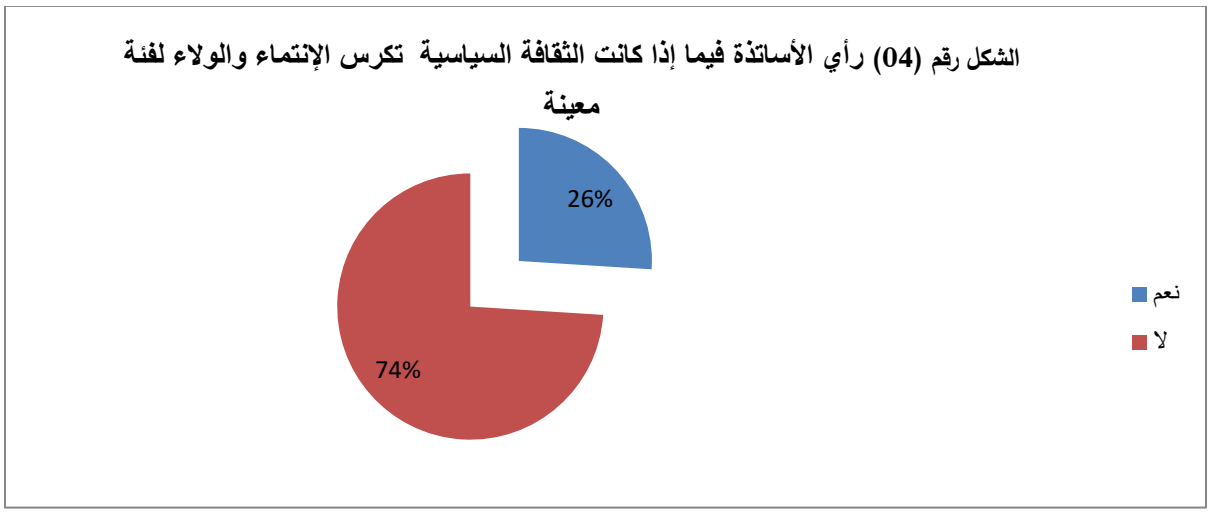

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (11) اتضح لنا جليا أن نسبة 26% من إجابات الأساتذة يرون أن الثقافة السياسية تكرس الانتماء والولاء لفئة معينة، في حين نجد نسبة 74% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن الثقافة السياسية لا تكرس الانتماء والولاء لفئة معينة بل هي نتيجة وعي مجتمعي وتراكمات تكونت من خلال فترات تاريخية من بحث واستطلاع تسمح بتفعيل ثقافة مشاركة التي يكون لها الاثر في تحديد السلوك السياسي الذي يخدم المصلحة العامة للوطن والمواطن.

➢ **السؤال الثالث:** هل الهوية هي بعد من أبعاد الثقافة السياسية؟

جدول رقم (12): يبين ما إذا كانت الهوية هي بعد من أبعاد الثقافة السياسية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	63	%63
لا	37	%37
المجموع	100	%100

الشكل رقم (05) يبين ما إذا كانت الهوية هي بعد من أبعاد الثقافة السياسية

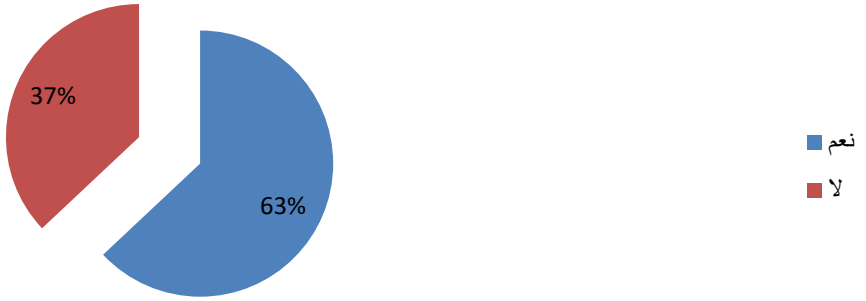

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (12) اتضح لنا جليا أن نسبة 63% من إجابات الأساتذة يرون أن الهوية هي بعد من أبعاد الثقافة السياسية، في حين نجد نسبة 37% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن الهوية ليست بعد من أبعاد الثقافة السياسية كون الهوية هي الميراث الممزوج بالعادات والتقاليد والانتماء الجغرافي وحتى الديني.

➢ **السؤال الرابع:** هل الثقافة السياسية هي انعكاس للمواطنة؟

جدول رقم (13): يبين هل الثقافة السياسية هي انعكاس للمواطنة.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	84	%84
لا	16	%16
المجموع	100	%100

الشكل رقم (6) يبين هل الثقافة السياسية هي انعكاس للمواطنة

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (13) اتضح لنا جليا أن نسبة 84% من إجابات الأساتذة يرون أن الثقافة السياسية هي انعكاس للمواطنة، في حين نجد نسبة 16% منهم يرون عكس ذلك؛ أي الثقافة السياسية ليست انعكاس للمواطنة كون احساس الفرد بمواطنته لا يجسد في أحيان كثيرة اختلاف الثقافة السياسية للأفراد.

- **السؤال الخامس:** هل مشاركة النخبة الجامعية في العمل السياسي يعزز الثقافة السياسية؟

جدول رقم (14): يبين هل مشاركة النخبة الجامعية في العمل السياسي يعزز الثقافة السياسية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
لا	07	%07
نعم	93	%93
المجموع	100	%100

الشكل رقم (7) يبين هل مشاركة النخبة الجامعية في العمل السياسي يعزز الثقافة السياسية

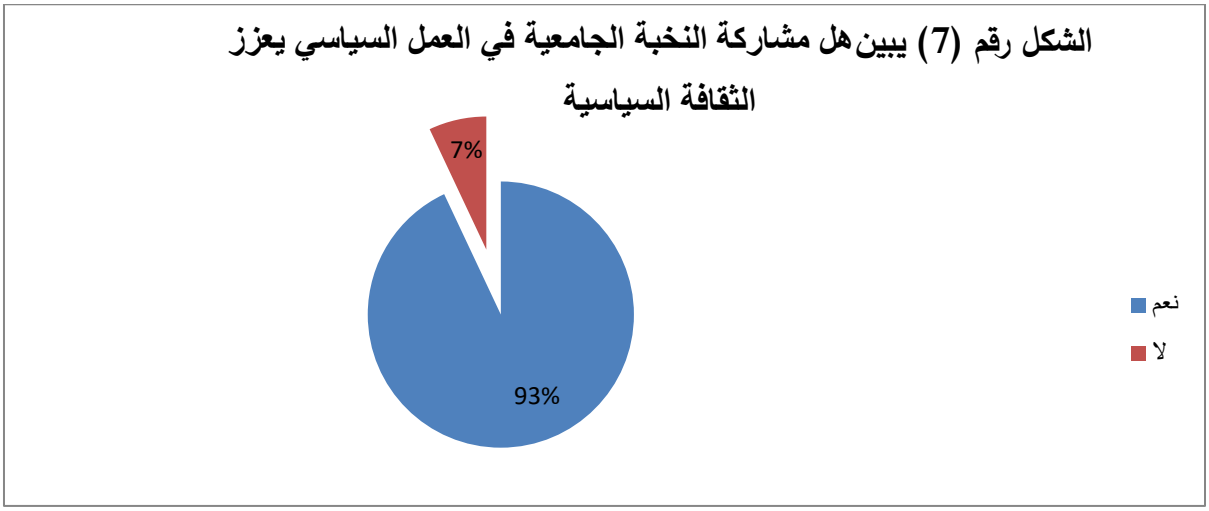

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (14) اتضح لنا جليا أن نسبة 07% من إجابات الأساتذة يرون أن مشاركة النخبة الجامعية في العمل السياسي لا يعزز الثقافة السياسية، في حين نجد نسبة 93% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن مشاركة النخبة الجامعية في العمل السياسي يعزز من الثقافة السياسية التي بدورها تنعكس على تكوين المجتمع وتوعيته بما يخدم التوجه العام وبالتالي فالنخبة الجامعية مسؤولة عن ايجاد السبل الكفيلة التي يمكن من خلالها تنوير الراي العام وتوجيهه لما يتماشى ومتطلبات البيئة الحاضنة لتعزيز ثقافة سياسية مشاركة.

➢ **السؤال السادس:** هل الثقافة السياسية في الجزائر؟

جدول رقم (15): يبين الثقافة السياسية في الجزائر.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
ثقافة قبلية	55	%55
ثقافة تابعة	15	%15
ثقافة مشاركة	30	%30
المجموع	100	%100

الشكل رقم (08) الثقافة السياسية في الجزائر

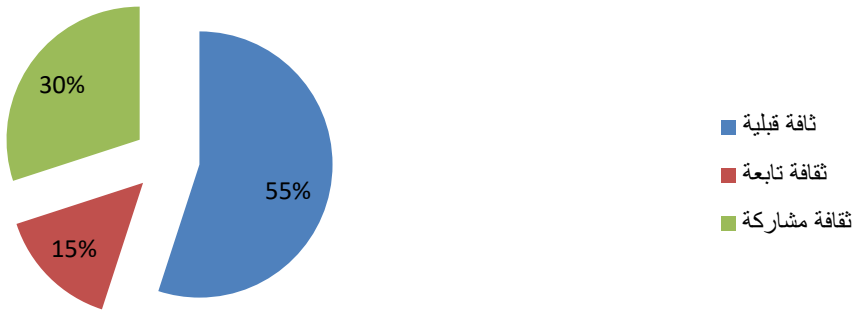

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (15) يتضح لنا جليا أن نسبة 55% من الأساتذة يرون أن الثقافة السياسية في الجزائر هي ثقافة قبلية، في حين نجد نسبة 15% منهم أكدوا أنه يتم ذلك من خلال الثقافة التابعة، في حين انها ثقافة مشاركة حصدت نسبة قدرت بـ 30% كون ان العديد من المشاهد السياسية كانت نتيجة تبلور تلك الثقافة ولعل من اهمها المظاهرات.

➢ **السؤال السابع:** في رأيكم ما هي السمة الغالبة على الثقافة السياسية في الجزائر؟

جدول رقم (16): يبين السمة الغالبة على الثقافة السياسية في الجزائر.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
ثقافة إيديولوجية	36	%36
ثقافة مزدوجة	14	%14
دينية	23	%23
علمانية	27	%27
المجموع	100	%100

الشكل رقم (09) يبين السمة الغالبة على الثقافة السياسية في الجزائر

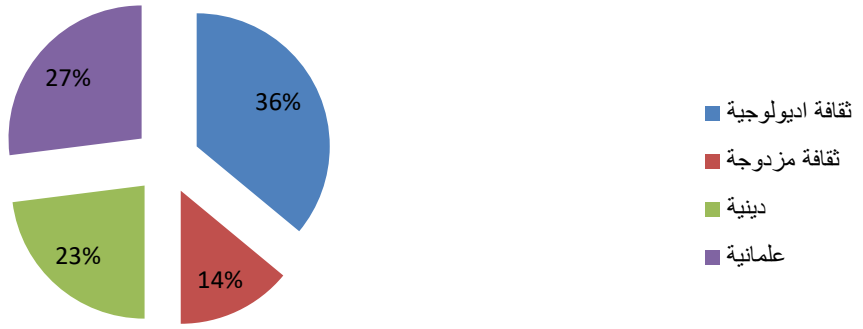

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (16) يتضح لنا جليا أن نسبة 36% من الأساتذة يرون أن الثقافة الإيديولوجية هي السمة الغالبة للثقافة السياسية في الجزائر، في حين نجد نسبة 14% منهم أكدوا أن سمة الثقافة السياسية في الجزائر هي سمة الثقافة المزدوجة، كما نجد نسبة 23% منهم تأخذ من الثقافة الدينية هي سمة الثقافة السياسية، أما بالنسبة لسمة الثقافة العلمانية فقد بلغت نسبة 27% من إجابات الأساتذة.

➢ **السؤال الثامن:** هل تعكس الثقافة السياسية لدى النخبة تطلعات المجتمع؟

جدول رقم (17): يبين هل تعكس الثقافة السياسية لدى النخبة تطلعات المجتمع.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	76	%76
لا	24	%24
المجموع	100	%100

الشكل رقم (10) يبين هل تعكس الثقافة السياسية لدى النخبة تطلعات المجتمع

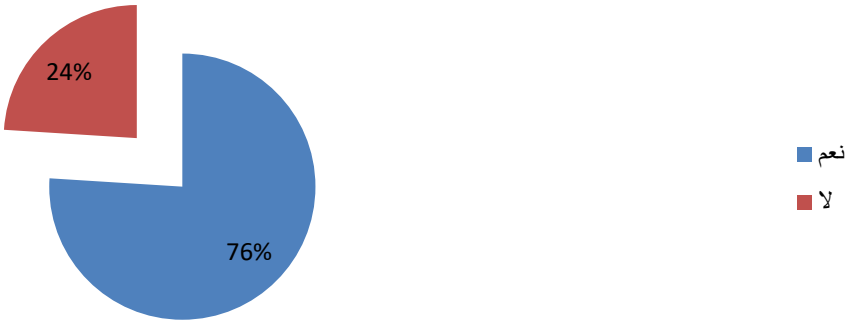

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (17) اتضح لنا جليا أن نسبة 24% من إجابات الأساتذة يرون أن الثقافة السياسية لدى النخبة لا تعكس تطلعات المجتمع، لأنها محتشمة ويعتريها الجمود والركود، في حين نجد نسبة 76% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن الثقافة السياسية لدى النخبة تعكس تطلعات المجتمع غير ان المواطن لا تتاح له الفرصة لفهم توجهات النخب.

➢ **السؤال التاسع:** هل أنتم عضو في حزب سياسي أو هيئة من هيئات المجتمع المدني؟

جدول رقم (18): يبين ما إذا كان الأساتذة عضو في حزب سياسي أو هيئة من هيئات المجتمع المدني.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	53	%53
لا	47	%47
المجموع	100	%100

الشكل رقم (11) يبين ما إذا كان الأساتذة عضو في حزب سياسي أو هيئة من هيئات المجتمع المدني

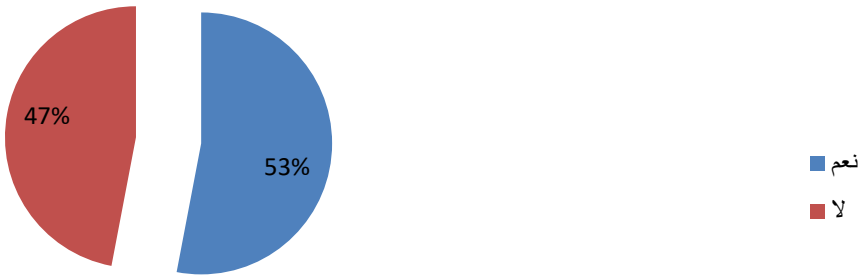

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (18) اتضح لنا جليا أن نسبة 47% من إجابات الأساتذة بأنهم ليسوا أعضاء في حزب سياسي أو هيئة من هيئات المجتمع المدني، في حين نجد نسبة 53% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن الأساتذة أعضاء في حزب سياسي أو هيئة من هيئات المجتمع المدني.

9-1- إذا كانت اجابتك "لا" هل يعود السبب إلى:

جدول رقم (19) يبين تعليل الأساتذة حول الإجابة على السؤال 09.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
عدم الاكتراث بالعمل السياسي والجمعوي	31	%36
اقتناعكم بعدم جدوى المشاركة	48	%49
الخوف من الخوض في الحياة السياسية والجمعوية	07	%15
المجموع	100	%100

الشكل رقم (12) يبين تعليل الأساتذة حول الإجابة على السؤال 09.

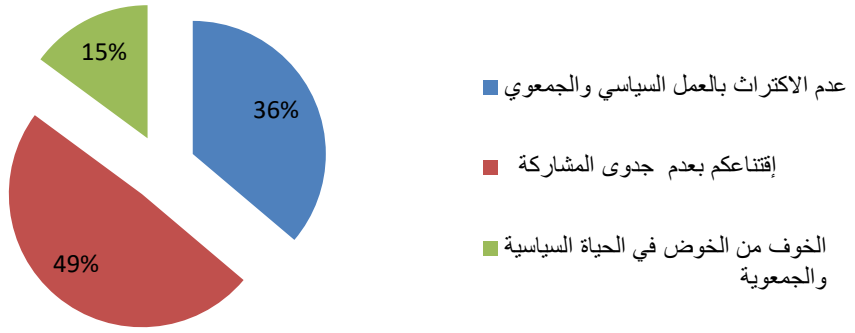

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (19) الخاص بإجابات الأساتذة الذين لا يعتبرون عضو في حزب سياسي أو هيئة من هيئات المجتمع المدني، فقد صرح 36% من الأساتذة بعدم الاكتراث بالعمل السياسي والجمعوي، في حين شكلت نسبة49% من الاجابات عدم جدوى المشاركة وعبر 15% عن الخوف من الانغماس في الحياة السياسية والجمعوية.

➢ **السؤال العاشر:** ماهي أكثر الانتخابات التي قمتم بالتصويت عليها؟

جدول رقم (20): يبين أكثر الانتخابات التي قام الاساتذة بالتصويت عليها.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
الرئاسية	15	%15
التشريعية	25	%25
المحلية	57	%57
لم انتخب	03	%03
المجموع	100	%100

الشكل رقم (13) يبين اكثر الانتخابات التي قام الاساتذة بالتصويت عليها.

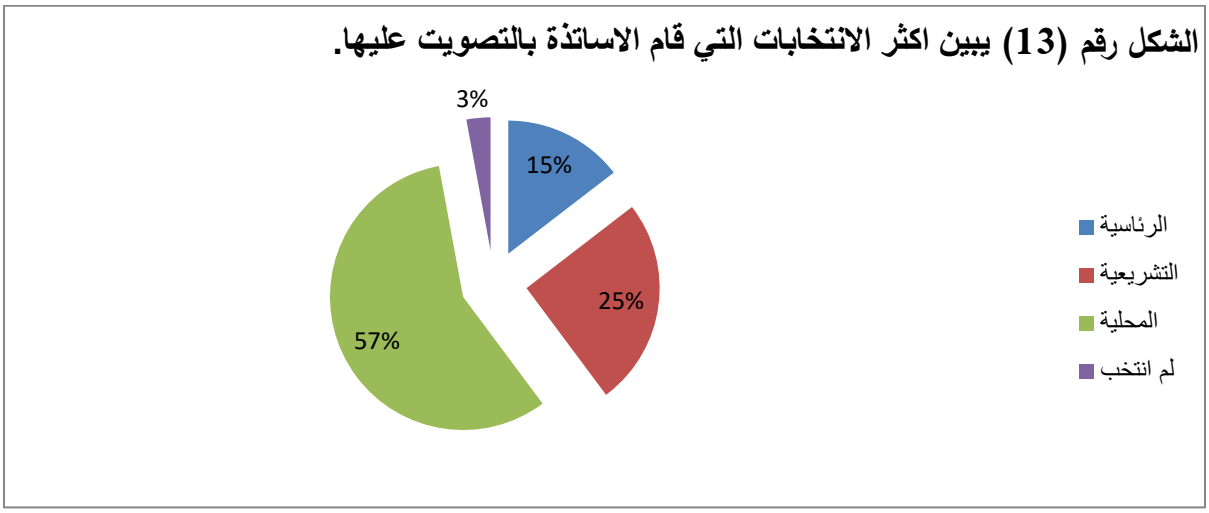

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (20) يتضح لنا جليا أن نسبة 15% من الأساتذة يرون أن الانتخابات الرئاسية هي أكثر الانتخابات التي قاموا بالتصويت عليها، في حين نجد نسبة 25% منهم أكدوا أن الانتخابات التشريعية هي الانتخابات الاكثر تصويت بالنسبة إليهم، أما بالنسبة للانتخابات المحلية فقد لوحظ بأنها أعلى نسبة من خلال تصويت الاساتذة بالنسبة57%، في حين هناك نسبة 03% لم ينتخبوا أصلا.

➢ **السؤال الحادي عشر:** في رأيكم ما هي الانتخابات التي تحظى بمشاركة قوية؟

جدول رقم (21): يبين الانتخابات التي تحظى بمشاركة قوية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
الرئاسية	11	%11
التشريعية	13	%13
المحلية	76	%76
المجموع	100	%100

الشكل رقم (14) يبين الانتخابات التي تحظى بمشاركة قوية

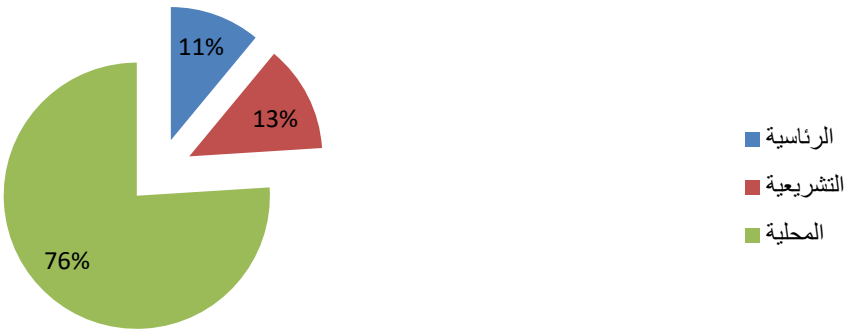

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (21) يتضح لنا جليا أن نسبة 11% من الأساتذة يرون أن الانتخابات الرئاسية هي الانتخابات التي تحظى بمشاركة قوية من طرف المجتمع، في حين نجد نسبة 13% منهم يرون أن الانتخابات التشريعية هي الانتخابات التي تحظى بمشاركة قوية، في حين يرى أكثر الاساتذة بأن الانتخابات المحلية هي التي تحظى بمشاركة قوية في الانتخابات من طرف المجتمع بالنسبة76%.

➢ **السؤال الثاني عشر:** كيف تصفون الأحزاب السياسية في الجزائر؟

جدول رقم (22): يبين راي الأساتذة في الأحزاب السياسية في الجزائر.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
أحزاب اصلاحية	17	%17
أحزاب تابعة	51	%51
أحزاب زبائنية	32	%32
المجموع	100	%100

الشكل رقم (15) يبين راي الأساتذة في الأحزاب السياسية في الجزائر

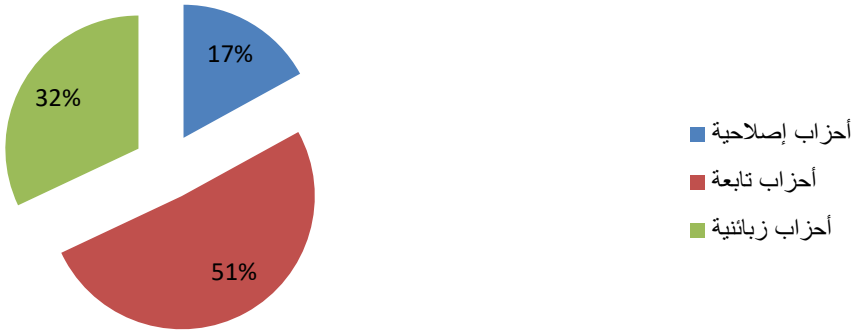

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (22) يتضح لنا جليا أن نسبة 17% من الأساتذة يرون أن الأحزاب السياسية في الجزائر أنها احزاب اصلاحية، في حين نجد نسبة 51% من الاساتذة يرون أن الأحزاب السياسية في الجزائر احزاب تابعة، في حين يرى بعض الاساتذة بأن الأحزاب السياسية في الجزائر هي أحزاب زبائنية بنسبة 32%.

➢ **السؤال الثالث عشر:** هل تقوم الأحزاب السياسية في الجزائر بعملية التنشئة السياسية؟

جدول رقم (23): يبين هل الأحزاب السياسية في الجزائر تقوم بعملية التنشئة السياسية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	31	%31
لا	69	%69
المجموع	100	%100

الشكل رقم (16) يبين هل الأحزاب السياسية في الجزائر تقوم بعملية التنشئة السياسية.

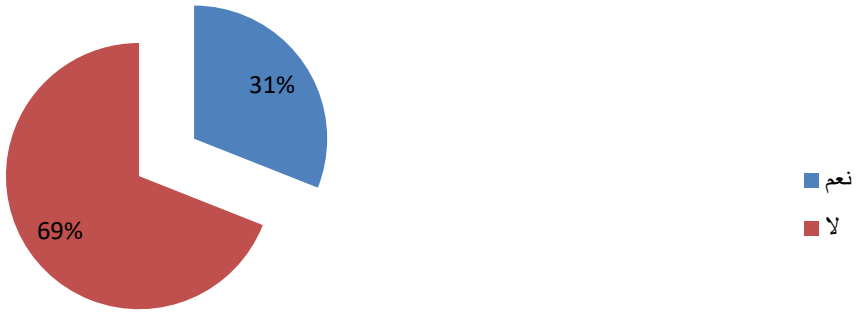

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (23) اتضح لنا جليا أن نسبة 31% من إجابات الأساتذة يرون أن الأحزاب السياسية في الجزائر تقوم بعملية التنشئة السياسية، في حين نجد نسبة 69% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تقوم بعملية التنشئة السياسية كون ان الهدف من تكوين هذه الأحزاب هو تحقيق المنفعة الخاصة بدل تغليب مصلحة مناضليها وترقية العمل الحزبي بما يخدم الصالح العام.

➢ **السؤال الرابع عشر:** ما هو تقييمكم لهيئات المجتمع المدني في الجزائر؟

جدول رقم (24): يبين تقييم الأساتذة لهيئات المجتمع المدني في الجزائر.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
قادرة على تفعيل المشاركة السياسية	18	%18
تواكب امال وتطلعات المجتمع	23	%23
تساهم في اعداد وتنفيذ السياسات العامة	16	%16
جماعات مصالح خاصة	43	%43
المجموع	100	%100

الشكل رقم (17) يبين تقييم الأساتذة لهيئات المجتمع المدني في الجزائر.

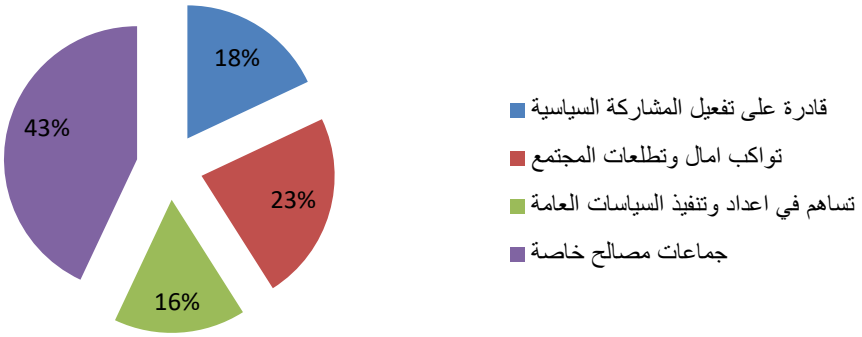

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (24) يتضح لنا جليا أن نسبة 18% من الأساتذة يرون أن تقييم الأساتذة لهيئات المجتمع المدني في الجزائر قادرة على تفعيل المشاركة السياسية، في حين نجد نسبة 23% من الاساتذة يرون أن هيئات المجتمع المدني في الجزائر تواكب امال وتطلعات المجتمع، في حين يرى بعض الاساتذة بأن هيئات المجتمع المدني في الجزائر تساهم في اعداد وتنفيذ السياسات العامة بنسبة 16%، أما أكثر الاساتذة يرون بأن هيئات المجتمع المدني في الجزائر هي جماعات مصالح خاصة بنسبة43%.

➢ **السؤال الخامس عشر:** هل تعبر النخبة عن مواقفها وآراءها؟

جدول رقم (25): يبين ما إذا كانت النخبة تعبر عن مواقفها وآراءها.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	79	%79
لا	21	%21
المجموع	100	%100

الشكل رقم (18) يبين ما إذا كانت النخبة تعبر عن مواقفها وآراءها.

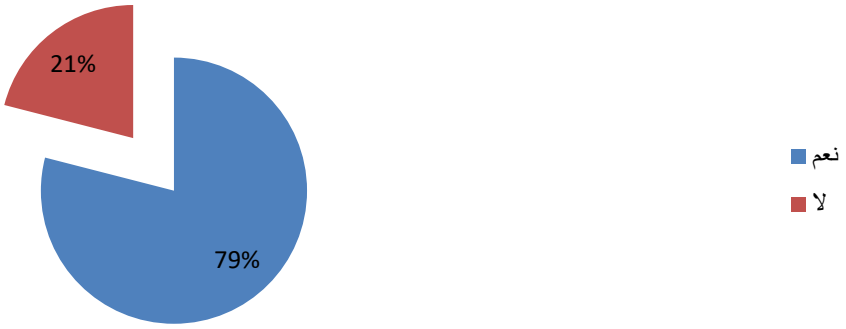

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (25) اتضح لنا جليا أن نسبة 79% من إجابات الأساتذة يرون أن النخبة تعبر عن مواقفها وآراءها، في حين نجد نسبة 21% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن النخبة لا تعبر عن مواقفها وآراءها لغياب الفضاء الحقيقي والضامن لحرية التعبير وابداء الراي الذي يعارض السلطة الفعلية.

➢ **السؤال السادس عشر:** هل تؤدي النخبة الدور المنوط بها اتجاه القضايا العامة؟

جدول رقم (26): يبين ما إذا كانت النخبة تؤدي الدور المنوط بها اتجاه القضايا العامة.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	58	%58
لا	42	%42
المجموع	100	%100

الشكل رقم (19) يبين ما إذا كانت النخبة تؤدي الدور المنوط بها إتجاه القضايا العامة

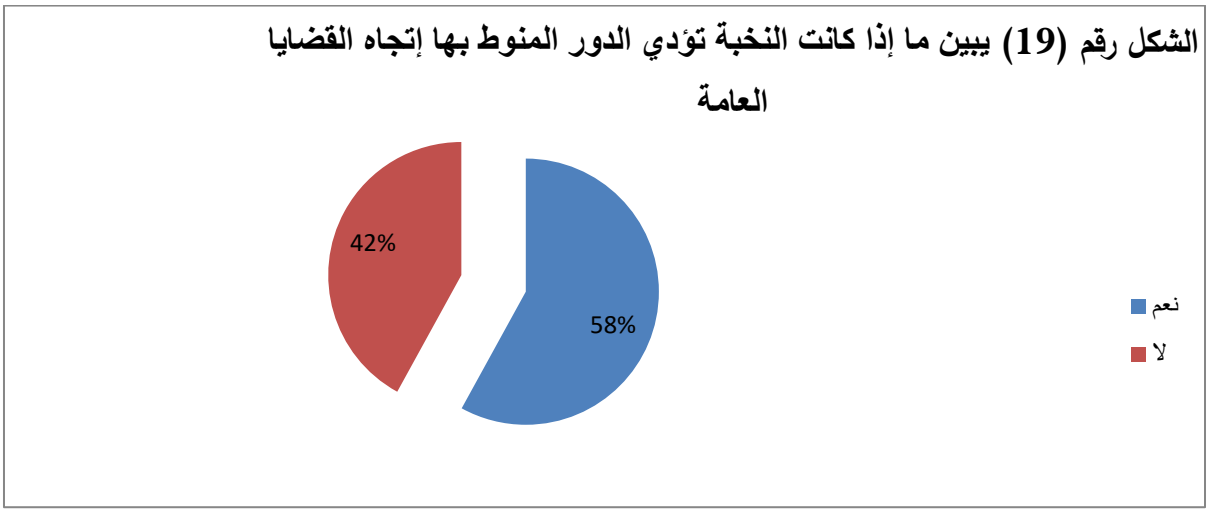

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (26) اتضح لنا جليا أن نسبة 58% من إجابات الأساتذة يرون أن النخبة تؤدي الدور المنوط بها اتجاه القضايا العامة، في حين نجد نسبة، 42% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن النخبة لا تؤدي الدور المنوط بها اتجاه القضايا العامة وذلك لوجود حالة اغتراب وهوة بين النخبة ومقتضيات المشاركة المصححة للسلوك السياسي.

16-1- إذا كانت الإجابة "لا" هل يرجع السبب:

جدول رقم (27) يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 16.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
ممارسات النظام السياسي	13	%31
عدم تكافؤ الفرص للمشاركة في القضايا العامة	19	%45
اشكالية العلاقة بين النخبة والسلطة	10	%24
المجموع	100	%100

الشكل رقم (20) يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 16.

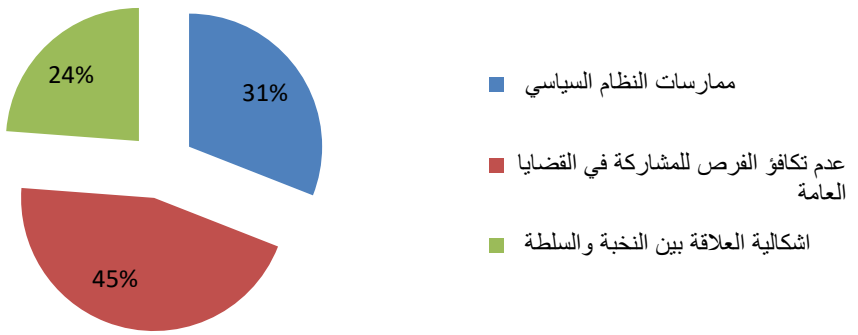

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (27) الخاص بإجابات الأساتذة حول أداء النخبة للدور المنوط بها اتجاه القضايا العامة، فقد كانت إجابة 31% مبررة بممارسة النظام السياسي، في حين شكلت نسبة45% من الاجابات بعدم تكافؤ الفرص للمشاركة في القضايا العامة، ومثلت 31% في كون الإشكال متعلق في العلاقة بين النخبة والسلطة.

➢ **السؤال السابع عشر**: في حالة وجود أزمة سياسية هل تهتم بوضع الحلول ومشاركتها؟

جدول رقم (28): يبين في حالة وجود أزمة سياسية هل يهتم الأساتذة بوضع الحلول ومشاركتها.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	69	%69
لا	31	%31
المجموع	100	%100

الشكل رقم (21) يبين في حالة وجود أزمة سياسية هل يهتم الأساتذة بوضع الحلول ومشاركتها.

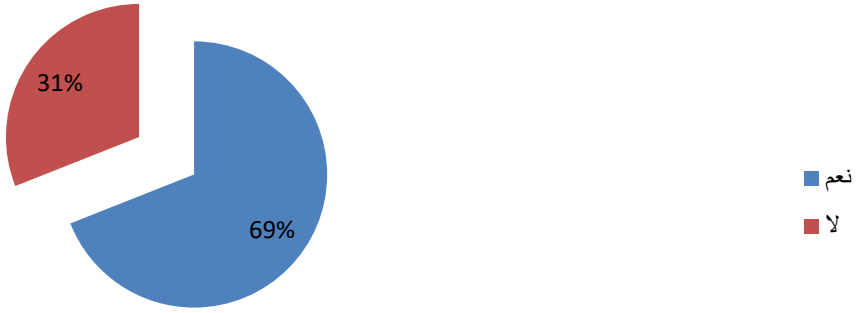

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (28) اتضح لنا جليا أن نسبة 69% من إجابات الأساتذة يرون بأنه في حالة وجود أزمة سياسية يهتم الأساتذة بوضع الحلول ومشاركتها، في حين نجد نسبة 31% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن في حالة وجود أزمة سياسية لا يهتم الأساتذة بوضع الحلول ومشاركتها لقناعتهم بان الحلول التي يسهمون بها لن تأخذ بعين الاعتبار.

17-1- إذا كانت الاجابة "لا" هل يرجع السبب إلى:

جدول رقم (29) يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 17.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
عدم توفر قنوات فعالة يمكن من خلالها ممارسة العمل السياسي	19	%61
قناعتكم بان رأيكم ليس له أهمية	11	%36
الخوف من التعبير عن الرأي	01	%03
المجموع	100	%100

الشكل رقم (22) يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 17.

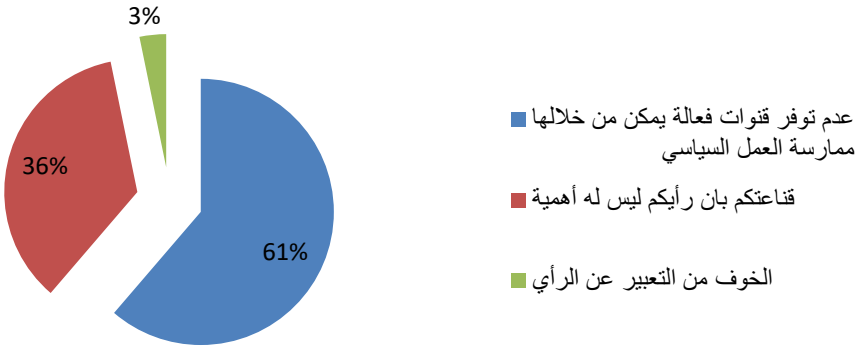

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (29) الخاص بإجابات الأساتذة في حالة وجود أزمة سياسية هل يهتم الأساتذة بوضع الحلول ومشاركتها، فقد كانت إجابة 61% مبررة بعدم توفر قنوات فعالة يمكن من خلالها ممارسة العمل السياسي، في حين شكلت نسبة36% من الاجابات بأن قناعتهم ليس لها أهمية، ومثلة 03% في الخوف من التعبير عن رأيهم.

➢ **السؤال الثامن عشر:** هل سبق وقدمت حلولا عَملية لأزمة تمر بها الجزائر (عن طريق مقال، حصة تلفزيونية، ...الخ) ؟

جدول رقم (30): يبين ما إذا قدم الأساتذة حلولا عَملية لأزمة تمر بها الجزائر (عن طريق مقال، حصة تلفزيونية،...الخ).

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	13	%13
لا	87	%87
المجموع	100	%100

الشكل رقم (23) يبين ما إذا قدم الأساتذة حلولا عَملية لأزمة تمر بها الجزائر (عن طريق مقال، حصة تلفزيونية،...الخ).

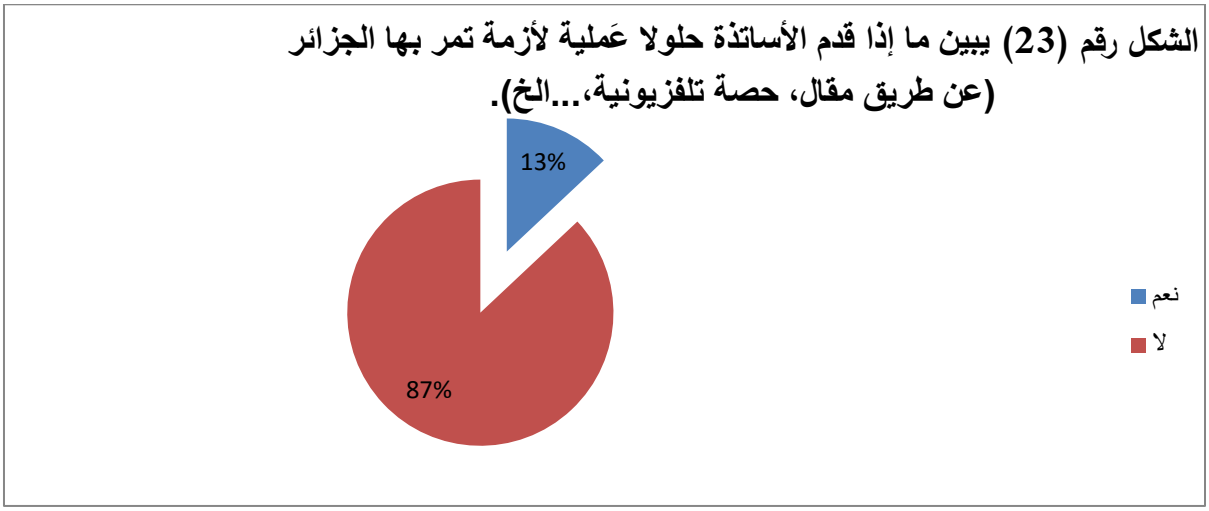

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (30) اتضح لنا جليا أن نسبة 17% من إجابات الأساتذة يرون بأن الأساتذة قدموا حلولا عَملية لأزمة تمر بها الجزائر (عن طريق مقال، حصة تلفزيونية، ...الخ)، في حين نجد نسبة 74% منهم يرون عكس ذلك؛ أي الأساتذة لم يقدم حلولا عَملية لأزمة تمر بها الجزائر (عن طريق مقال، حصة تلفزيونية، ...الخ).

➢ **السؤال التاسع عشر:** عطفا على السؤال السابق، هل تشعر أن السلطة الفعلية استجابت لذلك أو تصوركم وافق تصور السلطة للحول التي أسهمت بها؟

جدول رقم (31): يبين رأي الأساتذة حول السؤال رقم 19.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	48	%48
لا	52	%52
المجموع	100	%100

الشكل رقم (24) يبين اجابات الاساتذة حول السؤال رقم 19

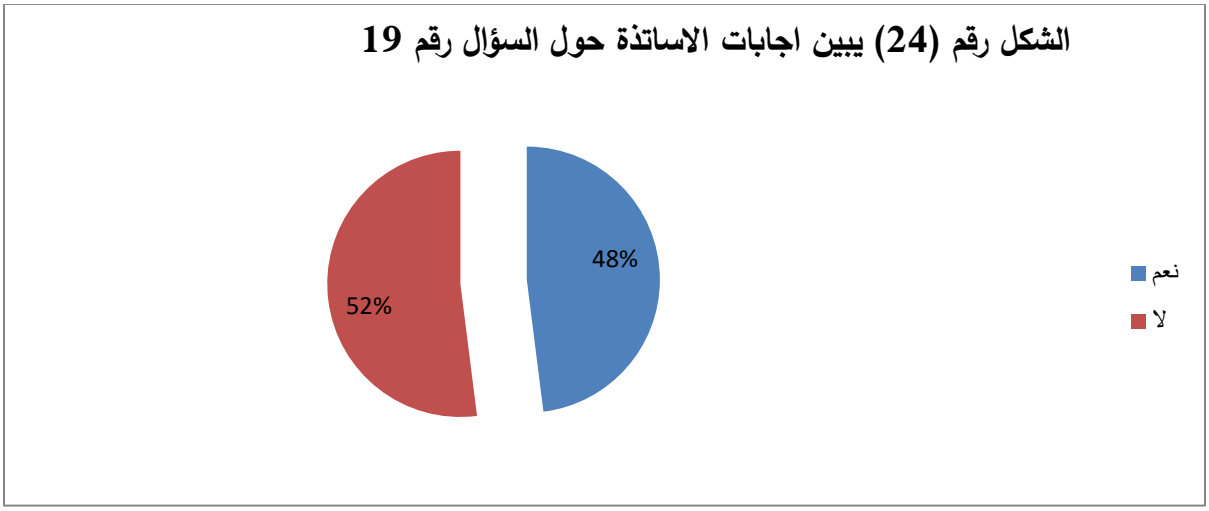

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (31) اتضح لنا جليا أن نسبة 48% من إجابات الأساتذة يرون أن السلطة الفعلية استجابت لذلك من جهة أو أن تصورهم وافق تصور السلطة للحول التي أسهمت بها من جهة أخرى، في حين نجد نسبة 52% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن السلطة الفعلية لم تستجب لهم حتى وإن كان تصورهم وافق تصور السلطة للحول التي أسهمت بها.

➢ **السؤال العشرون:** هل تحضر وتشارك في ندوات ولقاءات سياسية؟

جدول رقم (32): يبين ما إذا كان الأساتذة يحضرون ويشاركون في ندوات ولقاءات سياسية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	89	%89
لا	11	%11
المجموع	100	%100

الشكل رقم (25) يبين ما إذا كان الأساتذة يحضرون ويشاركون في ندوات ولقاءات سياسية

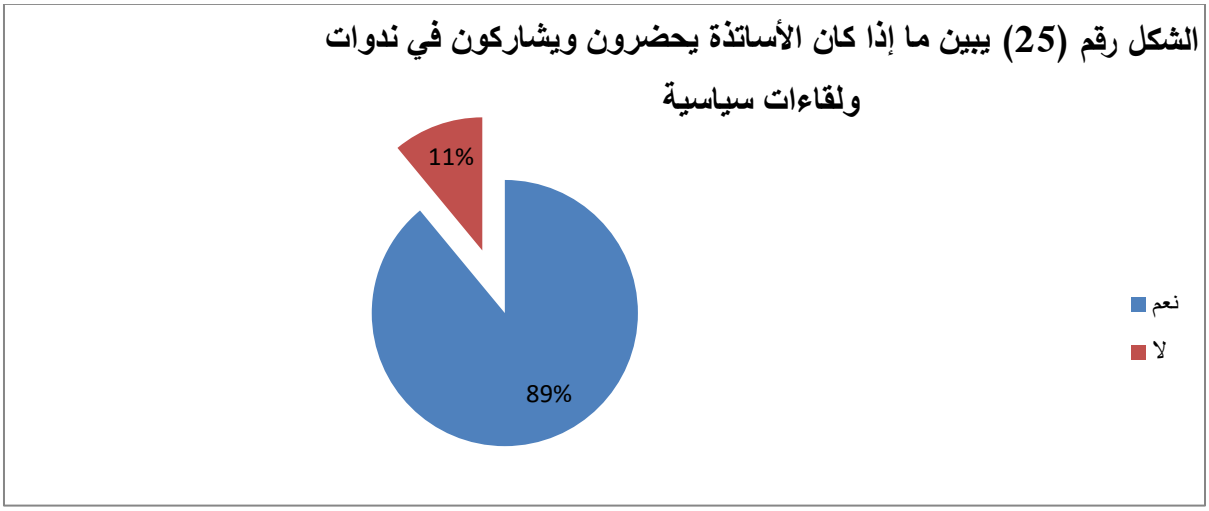

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (32) اتضح لنا جليا أن نسبة 89% من إجابات الأساتذة يرون أن الأساتذة يحضرون ويشاركون في ندوات ولقاءات سياسية، في حين نجد نسبة 11% منهم يرون لا يحضرون ويشاركون في ندوات ولقاءات سياسية لقناعتهم بعدم جدوى تلك القاءات.

➢ **السؤال الواحد وعشرون:** في رأيكم هل تجسد الثقافة السياسية في الجزائر سلطة الشعب؟

جدول رقم (33): يبين راي الأساتذة حول تجسيد الثقافة السياسية في الجزائر لسلطة الشعب.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	43	%43
لا	57	%57
المجموع	100	%100

الشكل رقم (26) يبين راي الأساتذة حول تجسيد الثقافة السياسية في الجزائر لسلطة الشعب .

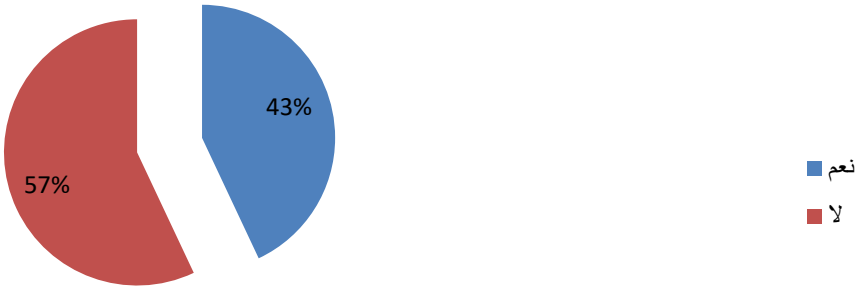

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (33) اتضح لنا جليا أن نسبة 43% من إجابات الأساتذة يرون أن الثقافة السياسية تجسد في الجزائر سلطة الشعب، في حين نجد نسبة 57% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أن الثقافة السياسية في الجزائر لا تجسد سلطة الشعب كونها تتحكم فيها آليات تعيق تجسيد تلك السلطة ناهيك عن ان السلطة متفردة برأيها.

➢ **السؤال الثاني وعشرون:** في رأيكم هل توجد ثقة بين افراد المجتمع والنظام السياسي؟

جدول رقم (34): يبين ما إذا كانت هناك ثقة بين افراد المجتمع والنظام السياسي.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	19	%19
لا	81	%81
المجموع	100	%100

الشكل رقم (27) ما إذا كانت هناك ثقة بين افراد المجتمع والنظام السياسي.

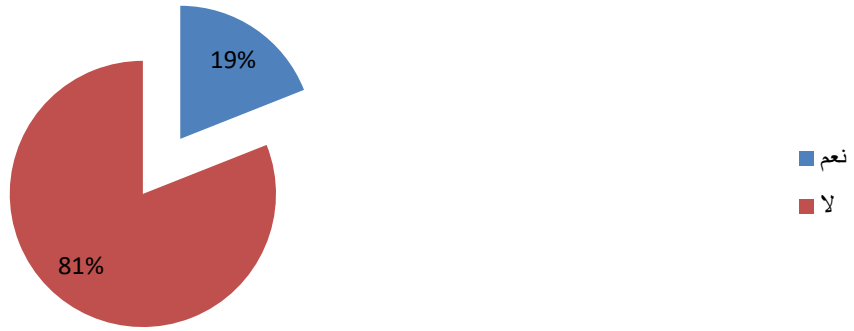

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (34) اتضح لنا جليا أن نسبة 19% من إجابات الأساتذة يرون أنه توجد ثقة بين افراد المجتمع والنظام السياسي، في حين نجد نسبة 81% منهم يرون عكس ذلك؛ أي أنه لا توجد ثقة بين افراد المجتمع والنظام السياسي كون الضامن لوجود الثقة بين المجتمع والدولة هو موجود مؤسسات قوية يمثل الإرادة الحقيقية لإرادة المجتمع وهذا ما هو غائب في الحالة الجزائرية.

➢ **السؤال الثالث وعشرون:** هل تقوم وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر على بلورة ثقافة المشاركة السياسية؟

جدول رقم(35): يبين هل وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر تقوم على بلورة ثقافة المشاركة السياسية

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	53	%53
لا	47	%47
المجموع	100	%100

الشكل رقم (28) يبين هل وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر تقوم على بلورة ثقافة المشاركة السياسية

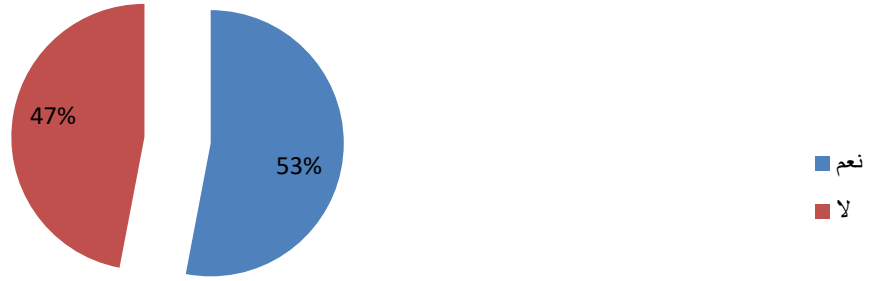

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (35) اتضح لنا جليا أن نسبة 53% من إجابات الأساتذة يرون أن وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر تقوم ببلورة ثقافة المشاركة السياسية، في حين نجد نسبة 47% منهم يرون عكس ذلك؛ أي وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر لا تقوم على بلورة ثقافة المشاركة السياسية كونها أصبحت فضاءا للصراع ونشر الكراهية بين افراد المجتمع الواحد.

1-1-تحليل نتائج المحور الثاني الخاص بالتحول الديموقراطي:

- **السؤال الاول:** هل التنشئة الاجتماعية في الجزائر (الأسرة، المدرسة، المسجد...الخ) هي حافز لنشر ثقافة المشاركة الديمقراطية؟

جدول رقم(36): يبين إذا ما كانت التنشئة الاجتماعية حافز لنشر ثقافة المشاركة السياسية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	37	%37
لا	63	%63
المجموع	100	%100

الشكل رقم (29) يبين إذا ما كانت التنشئة الاجتماعية حافز لنشر ثقافة المشاركة السياسية

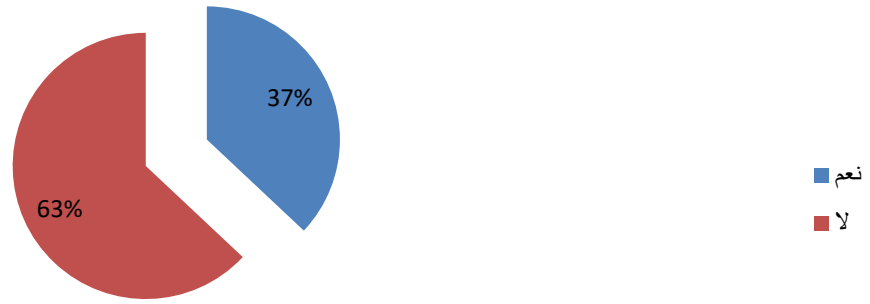

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (36) اتضح لنا أن نسبة 37% من الأساتذة يرو أن التنشئة الاجتماعية في الجزائر (الأسرة، المدرسة، المسجد...الخ) هي حافز لنشر ثقافة المشاركة الديمقراطية، في حين نجد أن أغلبية الأساتذة بنسبة 63% يرو عكس ذلك أي أن التنشئة الاجتماعية في الجزائر (الأسرة، المدرسة، المسجد...الخ) لا تعتبر حافز لنشر ثقافة المشاركة الديمقراطية.

➢ **السؤال الثاني:** هل هناك نخبة في الجزائر؟

جدول رقم (37): يبين راي الأساتذة بوجود نخبة في الجزائر.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	88	%88
لا	12	%12
المجموع	100	%100

الشكل رقم (30) يبين راي الأساتذة بوجود نخبة في الجزائر

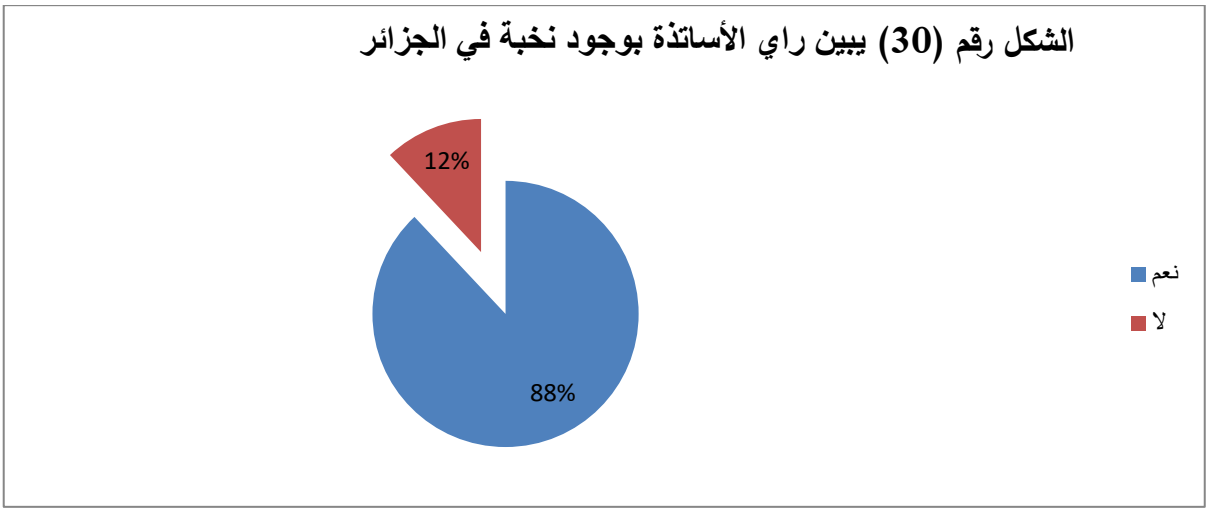

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (37) اتضح لنا أن نسبة 88% من الأساتذة كانت أكدوا أن الجزائر تملك كفاءات، في نجد أن نسبة قلية من الأساتذة بنسبة 12% يرو أنه ليست هناك نخبة في الجزائر.

➢ **السؤال الثالث:** هل يمكن اعتبار كل مثقف من النخبة؟

جدول رقم (38): يبين ما إذا كان كل مثقف نخبة.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	33	%33
لا	67	%67
المجموع	100	%100

الشكل رقم (31) يبين ما إذا كان كل مثقف نخبة

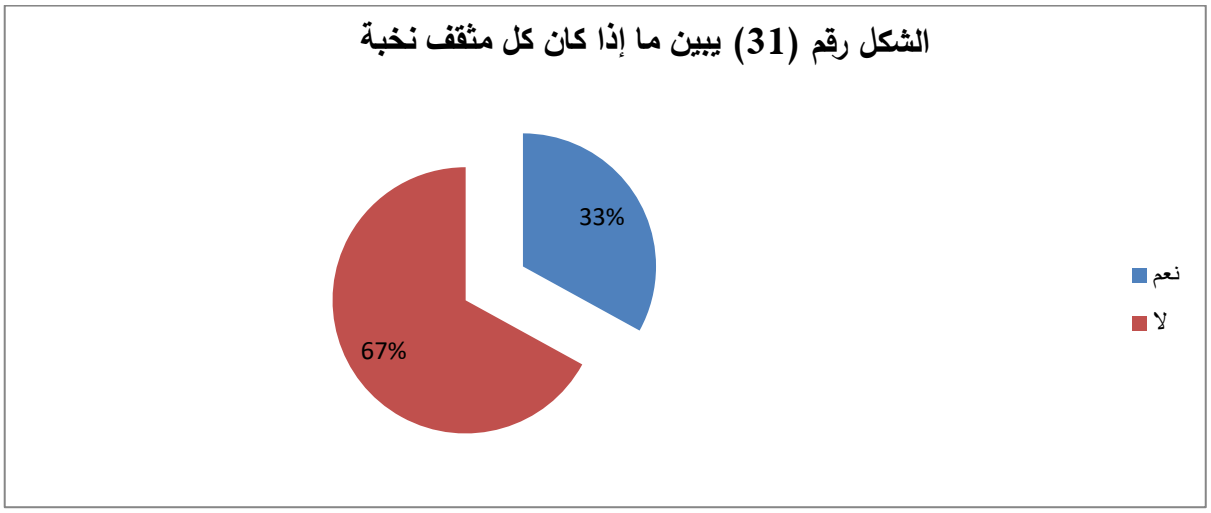

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (38) اتضح لنا جليا أن نسبة 33% من الأساتذة يعتبرون ان كل مثقف يعتبر من النخبة في حين أكد أغلبية الأساتذة أي بنسبة 67% أنه ليس كل مثقف من النخبة.

➢ **السؤال الرابع:** هل القيم التي تتبناها النخبة تشجع المسار الديمقراطي في الجزائر؟

جدول رقم (39): يبين القيم التي تتبناها النخبة هل تشجع المسار الديمقراطي في الجزائر.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	39	%39
لا	61	%61
المجموع	100	%100

الشكل رقم (32) يبين القيم التي تتبناها النخبة هل تشجع المسار الديمقراطي في الجزائر.

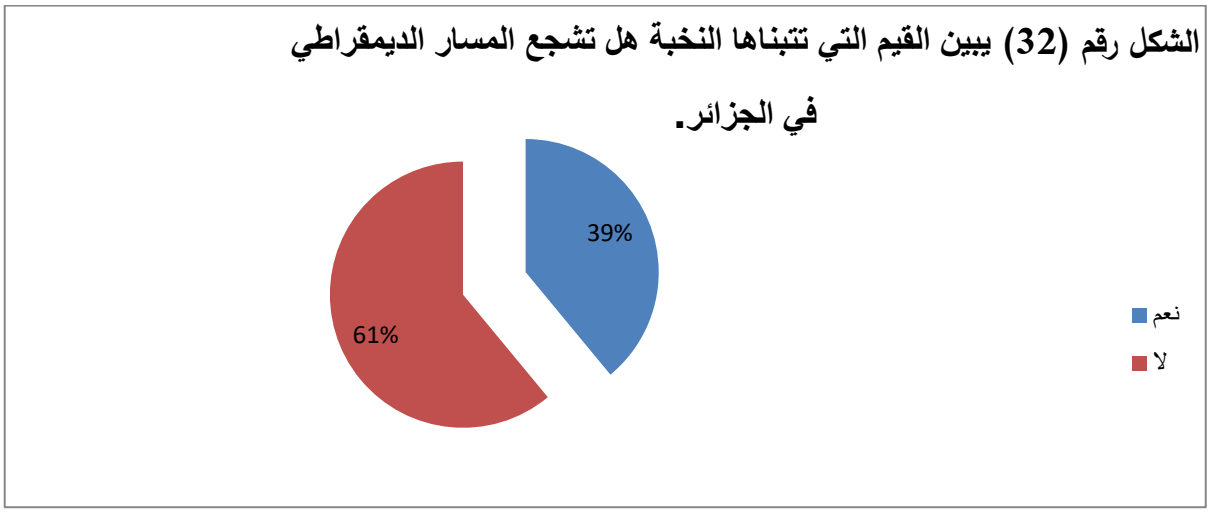

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (39) اتضح لنا أن نسبة 39% من إجابات الأساتذة اتفقت حول أن القيم التي تتبناها النخبة تشجع المسار الديمقراطي في الجزائر، في حين أن نسبة 61% من الإجابات ترى عكس ذلك؛ أي أن القيم التي تتبناها النخبة لا تشجع المسار الديمقراطي في الجزائر وذلك من خلال الهوة بين النخبة ومطالب الجماهير.

- **السؤال الخامس:** هل التخلي عن النمط الاشتراكي دفع الجزائر إلى المسار الديمقراطي؟

جدول رقم (40): يبين ما إذا كان التخلي عن النمط الاشتراكي هو الذي دفع الجزائر إلى المسار الديمقراطي.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	43	%43
لا	57	%57
المجموع	100	%100

الشكل رقم (33) مصادر المعلومات السياسية

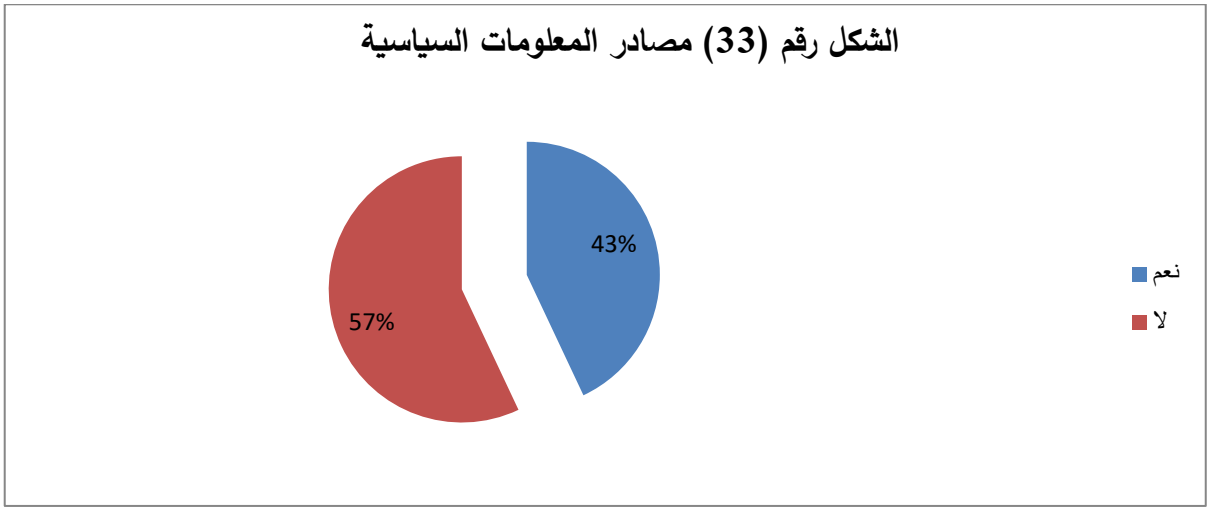

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (40) اتضح لنا أن نسبة 43% من الأساتذة يرو أن التخلي عن النمط الاشتراكي هو الذي دفع الجزائر إلى المسار الديمقراطي، في حين نجد أن نسبة 57% من إجابات الأساتذة، ترى أن التخلي عن النمط الاشتراكي ليس هو الذي دفع الجزائر إلى المسار الديمقراطي وانما هو نتيجة ظروف اجتماعية وصراعات داخلية وضغوطات دولية.

➢ **السؤال السادس:** هل هناك قوى فاعلة لها الأثر المباشر في الدفع نحو الديمقراطية ؟

جدول رقم (41): يبين ما إذا كان هنا قوى فاعلة لها الأثر المباشر في الدفع نحو الديمقراطية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	23	%23
لا	77	%77
المجموع	100	%100

الشكل رقم (34) يبين ما إذا كان هنا قوى فاعلة لها الأثر المباشر في الدفع نحو الديمقراطية

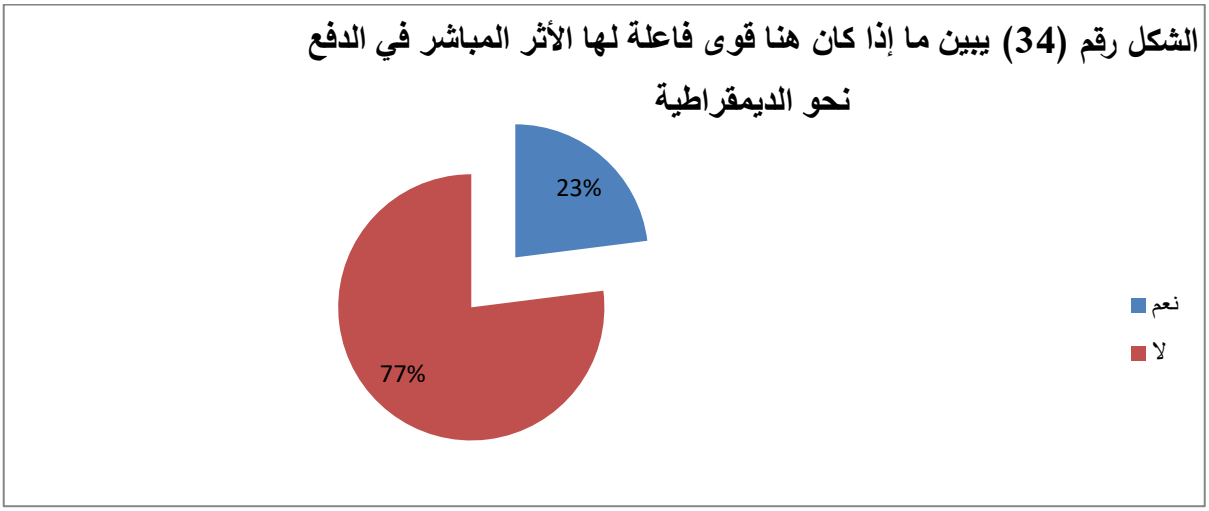

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (41) اتضح لنا جليا أن نسبة 23% من إجابات الأساتذة ترى أن هناك قوى فاعلة لها الأثر المباشر في الدفع نحو الديمقراطية، في حين نجد نسبة 77% من الأساتذة أكدوا أنه ليست هناك قوى فاعلة لها الأثر المباشر في الدفع نحو الديمقراطية.

➢ **السؤال السابع:** هل ترون أن المؤسسة العسكرية تؤثر على القرار السياسي في الجزائر؟

جدول رقم (42): يبين راي الأساتذة في المؤسسة العسكرية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	89	%89
لا	11	%11
المجموع	100	%100

الشكل رقم (35) يبين راي الأساتذة في المؤسسة العسكرية.

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (42) تبين لنا جليا أن نسبة 89% من الأساتذة أكدوا أن المؤسسة العسكرية تؤثر على القرار السياسي في الجزائر، في حين نجد نسبة 11% من الإجابات ترى عكس ذلك؛ أي أن المؤسسة العسكرية لا تؤثر على القرار السياسي في الجزائر.

7-1- إذا كانت الإجابة "نعم" هل ترونه؟

جدول رقم (43) يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال 07.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
سلبي	21	%21
اجابي	79	%79
المجموع	100	%100

الشكل رقم (36) يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال 07.

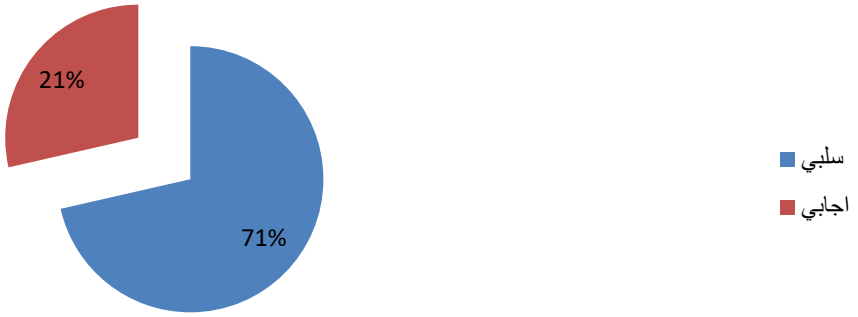

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (43) الخاص بالأساتذة الذين أكدوا لنا أن المؤسسة العسكرية تأثر على القرار السياسي في الجزائر، والذي بلغ عددهم (89) أستاذ يرو أيضا أن هذا التأثير إيجابي وبنسبة 79% في حين نجد نسبة 21% من الأستاذة يرى عكس ذلك؛ أي أن تأثير المؤسسة العسكرية على القرار السياسي يكون بصفة سلبية.

➢ **السؤال الثامن:** هل ترون أن التحول الديمقراطي في الجزائر هو خيار؟

جدول رقم (44): يبين ما إذا كان التحول الديموقراطي في الجزائر خيار.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	67	%67
لا	33	%33
المجموع	100	%100

الشكل رقم (37) يبين ما إذا كان التحول الديموقراطي في الجزائر خيار.

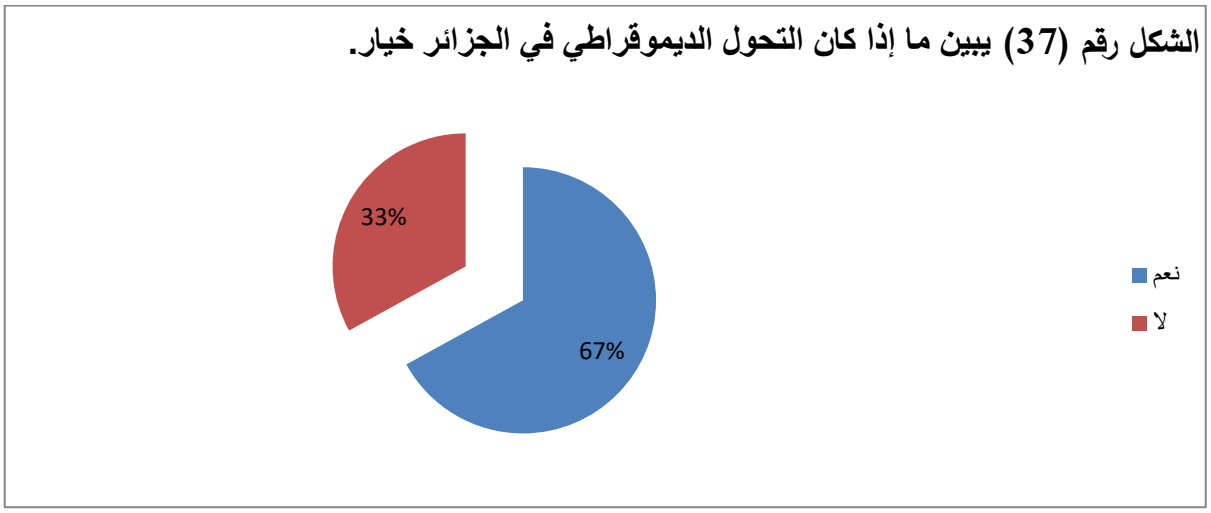

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (44) تبين لنا جليا أن نسبة 67% يرون أن التحول الديمقراطي في الجزائر هو خيار في حين نجد نسبة 33% من إجابات الأساتذة يرون أن التحول الديمقراطي في الجزائر ليس خيار كون الظروف الكفيلة بنجاحه غير متوفرة حاليا.

➢ **السؤال التاسع:** هل ترون أن التحول الديمقراطي في الجزائر هو ضرورة ام لا؟

جدول رقم (45): يبين ما إذا كان التحول الديمقراطي في الجزائر هو ضرورة.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	70	%70
لا	30	%30
المجموع	100	%100

الشكل رقم (38) يبين ما إذا كان التحول الديمقراطي في الجزائر هو ضرورة.

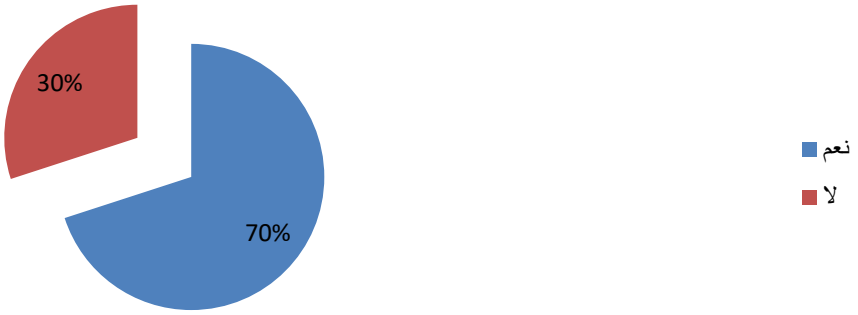

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (45) تبين لنا جليا أن نسبة 70% من الأساتذة يرون أن التحول الديمقراطي في الجزائر هو ضرورة، في حين نجد أن نسبة 30% من الأساتذة يرو عكس ذلك؛ أي أن التحول الديمقراطي في الجزائر ليس ضرورة حيث ان الصين تعتبر من اعتى الدول المناهضة للديمقراطية غير انها استطاعت ان تحقق ما لم تحققه اعتى الديمقراطيات في العالم.

السؤال العاشر: هل ترون أن الديمقراطية تصلح لمجتمعنا؟

جدول رقم (46): يبين راي الأساتذة حول صلاحية الديمقراطية في مجتمعنا.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	93	%93
لا	07	%07
المجموع	100	%100

الشكل رقم (39) يبين راي الأساتذة حول صلاحية الديمقراطية في مجتمعنا.

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (46) تبين لنا جليا أن نسبة 93% من إجابات الأساتذة أكدوا ان الديمقراطية تصلح في مجتمعنا، في حين نجد نسبة 07% منهم يرو عكس ذلك أي ان الديمقراطية لا تصلح لمجتمعنا كوننا نفتقر للميكانزمات التي يمكن من خلالها تجسيد ثقافة سياسية مشاركة تتوفر على البيئة المناسبة التي تسمح بتفعيل السلوك السياسي الراشد والتي من خلالها يرقى ويسمو الوعي المجتمعي.

10-1- اذ كانت الإجابة "لا" هل يعود السبب إلى:

جدول رقم (47) يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 10.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
الثقافة السياسية السائدة	02	%29
عدم توفر البيئة المناسبة	04	%57
حالة عدم اليقين السياسي	01	14%
المجموع	100	%100

الشكل رقم (40) يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 10.

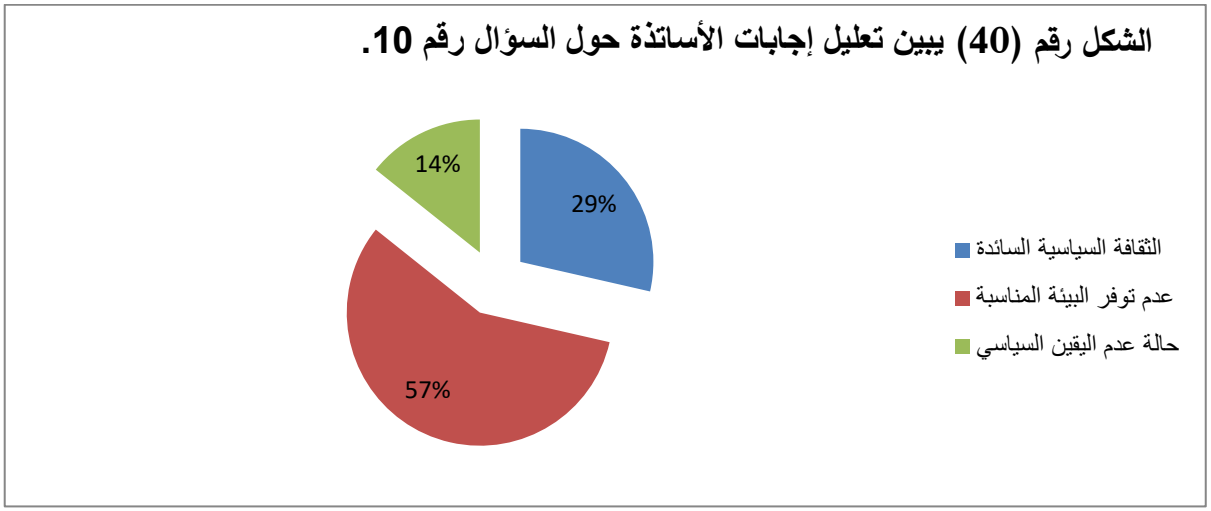

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (47) الخاص بالأساتذة الذين يرون أن الديمقراطية في الجزائر لا تصلح والذين بلغ عددهم (07) أساتذة، فقد برر 57% منهم تلك الإجابة بأنه لا تتوفر البيئة المناسبة، في حين نجد نسبة 29% منهم يرجعون اجابتهم إلى الثقافة السياسية السائدة، أما نسبة 14 منهم برروا ذلك لحالة عدم اليقين السياسي.

➢ **السؤال الحادي عشر:** هل الديمقراطية في الجزائر هي مدخل للفوضى؟

جدول رقم (48): يبين هل الديمقراطية في الجزائر هي مدخل للفوضى.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	16	%16
لا	84	%84
المجموع	100	%100

الشكل رقم (41) يبين هل الديمقراطية في الجزائر هي مدخل للفوضى.

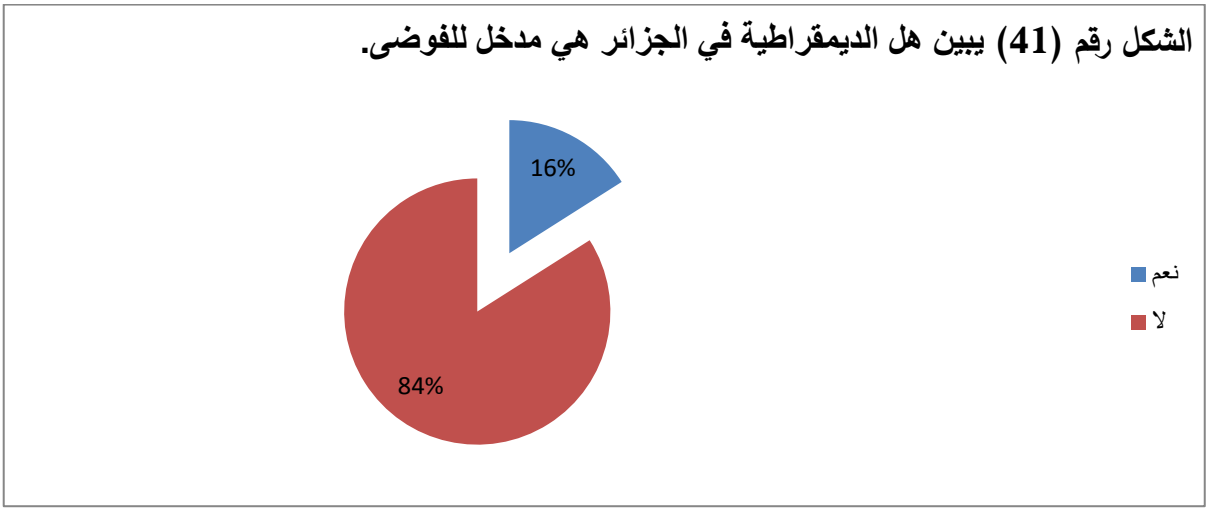

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (48) تبين لنا جليا أن نسبة 16% من الأساتذة أكدوا أن الديمقراطية في الجزائر هي مدخل للفوضى، في حين نجد أغلبية الأساتذة أي بنسبة 84% منهم يرون أن الديمقراطية في الجزائر لا تعتبر مدخل للفوضى إذا ما تم تطبيق الديمقراطية وفق خصوصية المجتمع الجزائري واحترام التركيب الاجتماعي والسوسيو ثقافي وتبني لغة الحوار وعدم الاقصاء بما يتماشى مع مقومات الامة الجزائرية.

➢ **السؤال الثاني عشر:** هل الديمقراطية ضرورة؟

جدول رقم (49): يبين راي الأساتذة حول ضرورة الديمقراطية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
اجتماعية	39	%39
سياسية	40	%40
اقتصادية	21	%21
المجموع	100	%100

الشكل رقم (42) يبين راي الأساتذة حول ضرورة الديمقراطية.

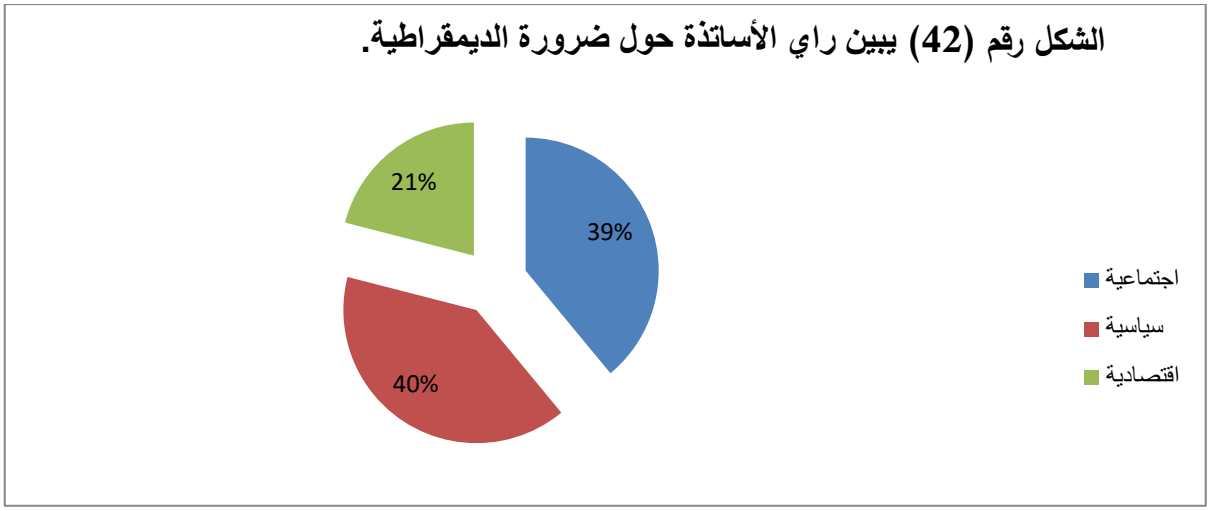

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (49) تبين لنا جليا أن نسبة 39% من الأساتذة يرون أن الديمقراطية ضرورة اجتماعية في حين نجد أن نسبة 40% يرون أن الديمقراطية ضرورة سياسية، أما بقية الأساتذة أي بنسبة 21% يرون أن الديمقراطية ضرورة اقتصادية.

➢ **السؤال الثالث عشر:** كيف تفضلون الذهاب إلى ديمقراطية؟

جدول رقم (50): يبين راي الأساتذة في الذهاب إلى للديمقراطية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
ديمقراطية مباشرة	66	%66
تحول ديمقراطي بطيء	34	%34
المجموع	100	%100

الشكل رقم (43) يبين راي الأساتذة في الذهاب إلى للديمقراطية

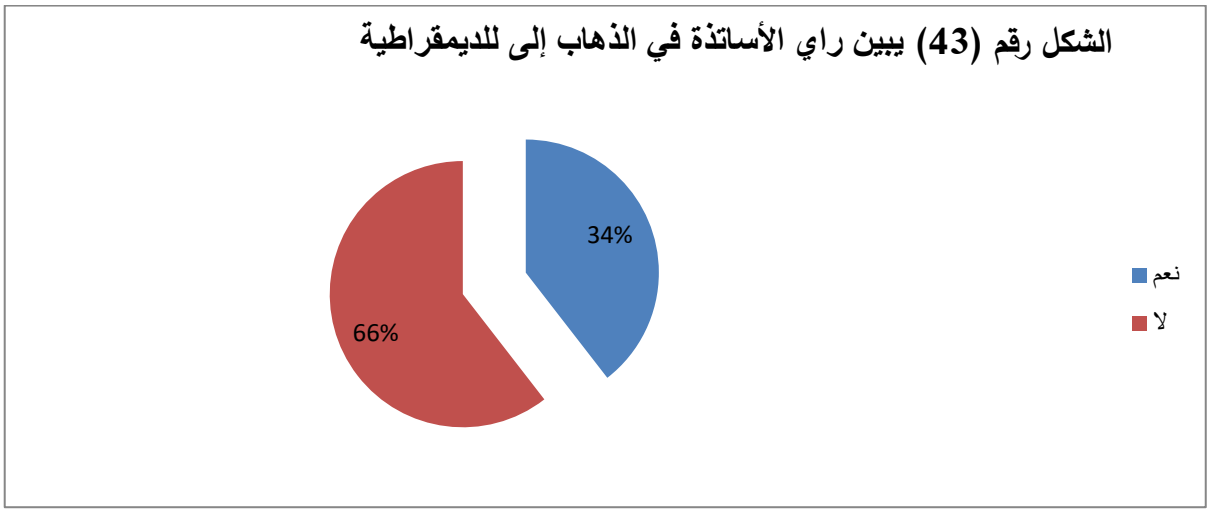

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (50) تبين لنا جليا أن نسبة 66% من إجابات الأساتذة تأكد ان الذهاب إلى الديمقراطية يكون بطريقة مباشرة، في حين نجد أن نسبة 34% يرون أن الذهاب إلى الديمقراطية يكون عن طريق تحول ديمقراطي بطيء ولعل ذلك ما شهدته الجزائر بعد محاولة تبني نموذج ديمقراطي بعد 1989 وما انجر عنه من توقيف للمسار الانتخابي ثم حالة اللأمن الذي القى بظلاله على عشرية من الزمن جعل بعض الاساتذة يفضلون الذهاب إلى تحول بطيء شرط ان يكون مبني على أسس صحيحة.

السؤال الرابع عشر: هل ترون ان الديمقراطية المباشرة باب من أبواب الاستبداد على الأقلية؟

جدول رقم (51): يبين ما إذا كانت الديمقراطية المباشرة باب من أبواب الاستبداد على الأقلية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	19	%31
لا	81	%48
المجموع	100	%100

الشكل رقم (44) يبين ما إذا كانت الديمقراطية المباشرة باب من أبواب الاستبداد على الأقلية.

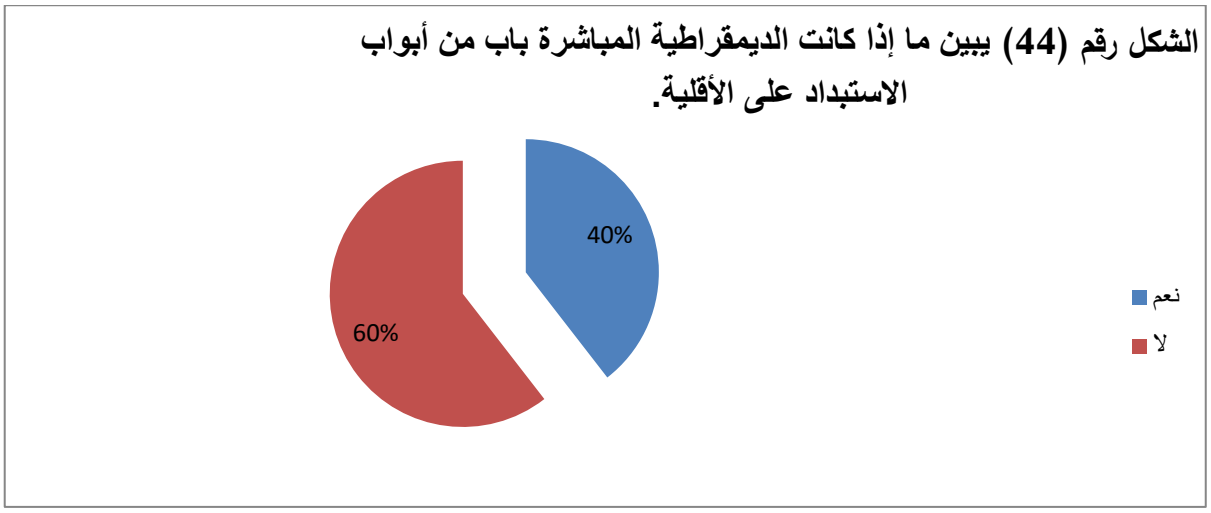

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (51) تبين لنا جليا أن نسبة 19% من إجابات الأساتذة أكدوا أن الديمقراطية المباشرة باب من أبواب الاستبداد على الأقلية، في حين نجد ان نسبة 81% من الأساتذة أكدوا عكس ذلك؛ أي أن الديمقراطية المباشرة لا تعتبر باب من أبواب الاستبداد على الأقلية غير ان تبني ديمقراطية غير مباشرة هو الأنسب لظروف البيئة الجزائرية.

➢ **السؤال الخامس عشر:** هل عرفت الجزائر تحولا ديمقراطيا؟

جدول رقم (52): يبين ما إذا عرفت الجزائر تحولا ديمقراطيا.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	31	%31
لا	69	%69
المجموع	100	%100

الشكل رقم (45) يبين ما إذا عرفت الجزائر تحولا ديمقراطيا.

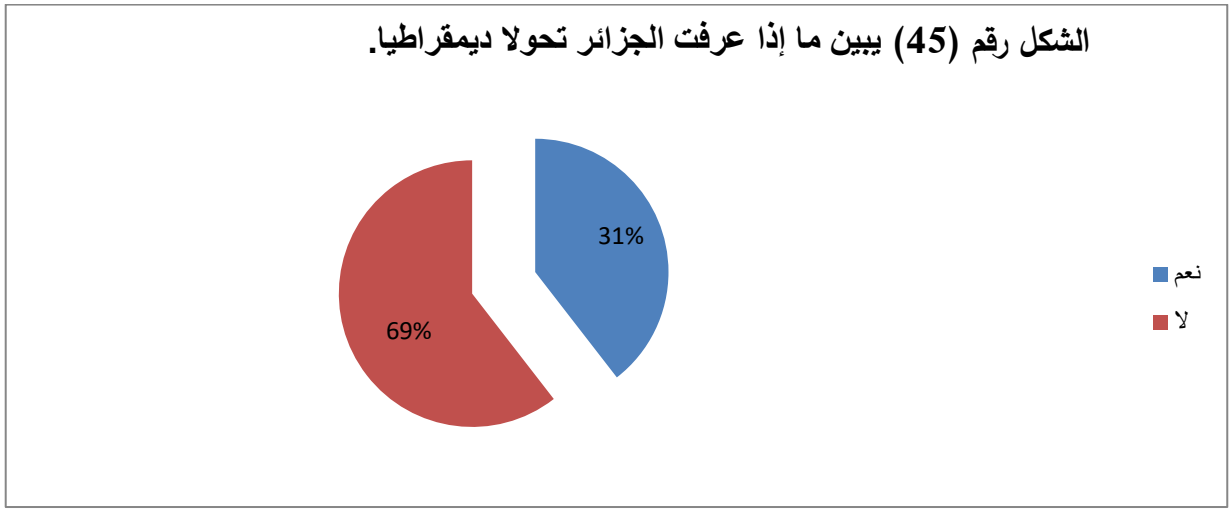

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (52) تبين لنا جليا أن نسبة 31% من إجابات الأساتذة يرون ان الجزائر عرفت تحول ديمقراطي، في حين نجد أن نسبة 69% من الأساتذة أكدوا أن الجزائر لم تعرف تحولا ديمقراطيا كون النموذج الذي تم توظيفه لعملية التحول اهتم بالشكل أكثر من الجوهر ولم يعكس الرهان السلطوي المعبر عن إرادة التغيير الحقيقي بدليل الازمات التي تعاقبت ومحاولة فرض ما يتناسب مع النظام دون تكيف المطالب إلى مخرجات تحقق الرضا الذي يضمن مشروعية النظام في حد ذاته.

➢ **السؤال السادس عشر:** هل النظام الانتخابي في الجزائر يكرس مبادئ الديمقراطية؟

جدول رقم (53): يبين ما إذا كان النظام الانتخابي في الجزائر يكرس مبادئ الديمقراطية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	32	%32
لا	68	%68
المجموع	100	%100

الشكل رقم (46) يبين ما إذا كان النظام الانتخابي في الجزائر يكرس مبادئ الديمقراطية.

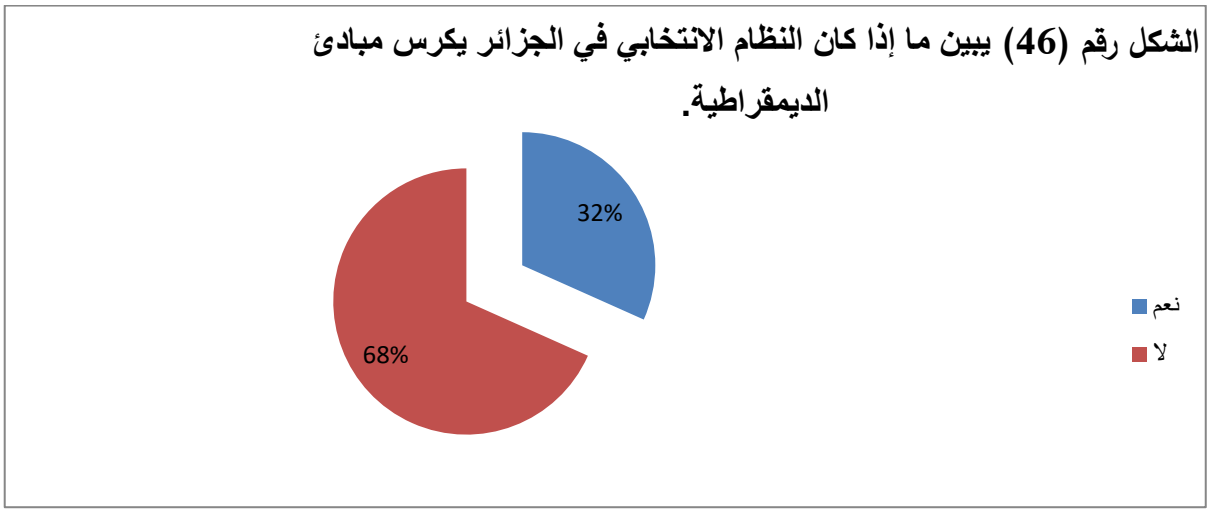

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (53) تبين لنا جليا أن نسبة 32% من الأساتذة يرون أن النظام الانتخابي في الجزائر يكرس مبادئ الديمقراطية، في حين نجد أن نسبة كبيرة من الأساتذة والتي بلغت نسبتهم 68% يرون أن النظام الانتخابي في الجزائر لا يكرس مبادئ الديمقراطية حيث ثبت فشل هذا النظام من خلال التزوير في مواعيد انتخابية كانت مفصلية في تاريخ الجزائر.

السؤال السابع عشر: هل استطاعت التعددية الحزبية أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية؟

جدول رقم (54): يبين ما إذا استطاعت التعددية الحزبية أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	17	%17
لا	83	%83
المجموع	100	%100

الشكل رقم (47) يبين ما إذا استطاعت التعددية الحزبية أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية.

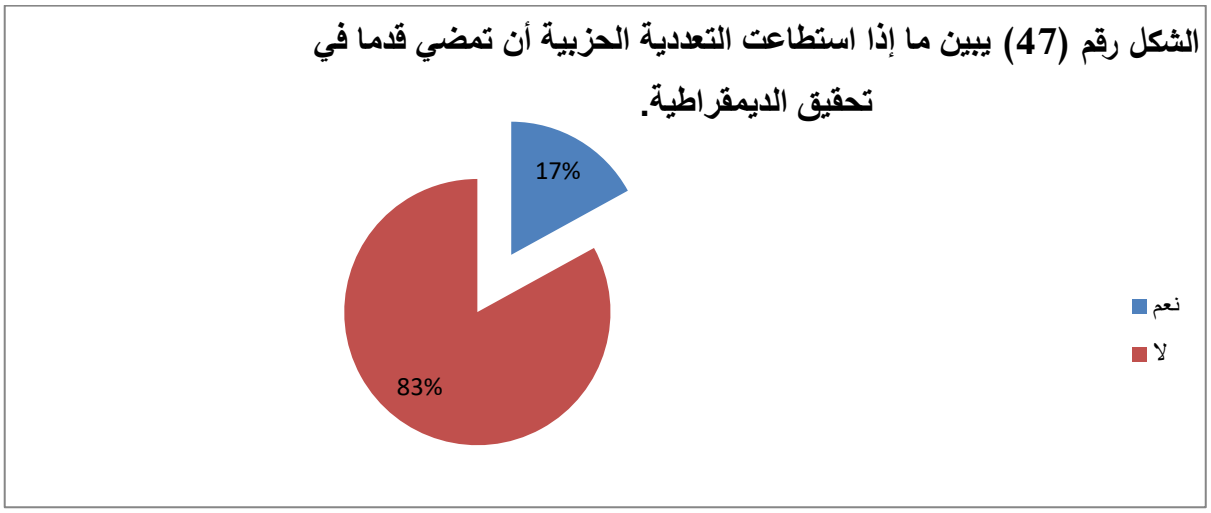

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (54) تبين لنا جليا أن نسبة 17% من إجابات الأساتذة يرون التعددية الحزبية استطاعت أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية، ونجد نسبة 83% أكدوا أن التعددية الحزبية لم تستطع أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية

17-1- إذا كانت الاجابة "لا" هل يرجع السبب إلى:

جدول رقم (55) يبين سبب عدم استطاعت التعددية الحزبية أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
ممارسات النظام السياسي	33	%40
ظروف وطبيعة تشكل الأحزاب السياسية في الجزائر	20	%24
إضعاف المعارضة من خلال احتوائها	07	%08
عدم قدرتها على توسيع القاعدة الشعبية	10	%12
عدم امتلاكها لرؤية مستقبلية	13	%16
المجموع	100	%100

الشكل رقم (48) مصادر المعلومات السياسية

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (55) الخاص بالأساتذة الذين أكدوا أن التعددية الحزبية لم تستطع أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية، حيث نجد نسبة 40% منهم أرجعوا اجابتهم إلى ممارسات النظام الساسي، في حين برر 24% منهم بظروف وطبيعة تشكل الأحزاب السياسية في الجزائر، أما نسبة 08% منهم يرجعون ذلك إلى اضعاف المعارضة من خلال احتوائها، كما نجد أيضا نسبة 12% منهم يرون عدم قدرتها على توسيع القاعدة الشعبية، أما نسبة 16% من الأساتذة يعتقدون أن عدم استطاعت التعددية الحزبية المضي قدما لتحقيق الدمقراطية يعود إلى عدم امتلاكهم رؤية مستقبلية.

➢ **السؤال الثامن عشر:** هل يوجد مجتمع مدني في الجزائر؟

جدول رقم (56): يبين ما إذا كان هناك مجتمع مدني في الجزائر.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	91	%91
لا	09	%09
المجموع	100	%100

الشكل رقم (49) يبين ما إذا كان هناك مجتمع مدني في الجزائر.

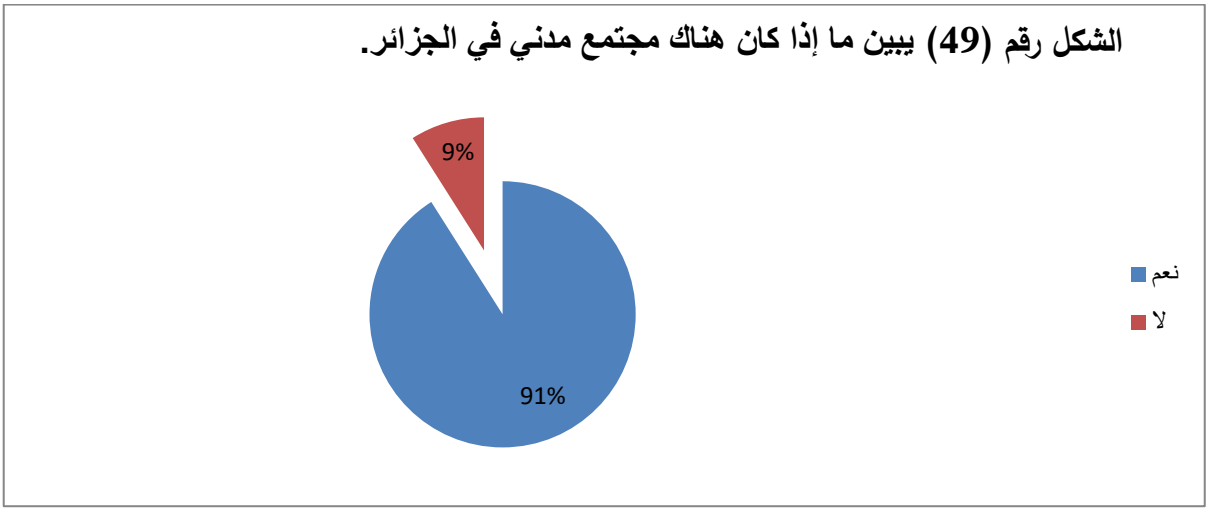

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (56) تبين لنا جليا أن نسبة 91% من الأساتذة أكدوا ان هناك مجتمع مدني في الجزائر، في نجد نسبة 09% من الأساتذة يرو أنه ليس هناك مجتمع مدني في الجزائر كون القائمين على مختلف التنظيمات والهيئات هم من زكاهم النظام واسند لهم تلك المهام لتيقنه اما بجهل اغلبية القائمين عليه او انهم أصحاب مصالح شخصية لهم إمكانية التعبئة الجماهيرية وبالتالي الاستفادة المتبادلة بينهم وبين النظام.

➢ **السؤال التاسع عشر:** هل يمتلك المجتمع المدني القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي؟

جدول رقم (57): يبين ما إذا كان المجتمع المدني يملك القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	24	%24
لا	76	%76
المجموع	100	%100

الشكل رقم (50) يبين ما إذا كان المجتمع المدني يملك القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي.

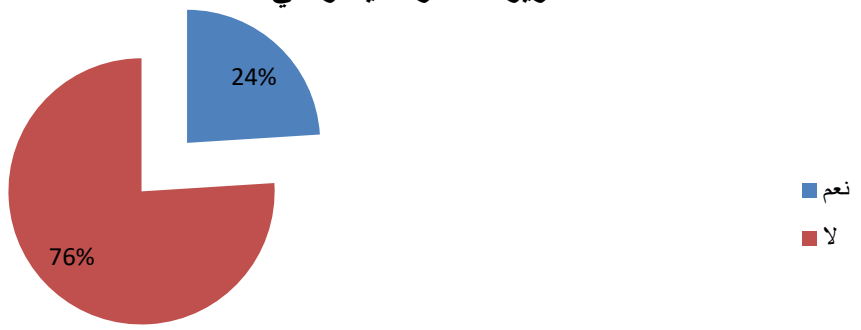

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (57) تبين لنا جليا أن نسبة 24% من الأساتذة اكدوا أن المجتمع المدني يملك القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي، في نجد نسبة 76% منهم أي الأغلبية يرون عكس ذلك بمعنى أن المجتمع المدني لا يملك القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي.

19-1- إذا كانت الاجابة "لا" هل يعود السبب إلى:

جدول رقم(58) يبين سبب عدم امتلاك المجتمع المدني القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
عدم الاستقلالية المالية	16	%21
ضعف المستوى التكويني	32	%42
التضييق من قبل النظام السياسي	28	%37
المجموع	100	%100

الشكل رقم (51) يبين سبب عدم امتلاك المجتمع المدني القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي.

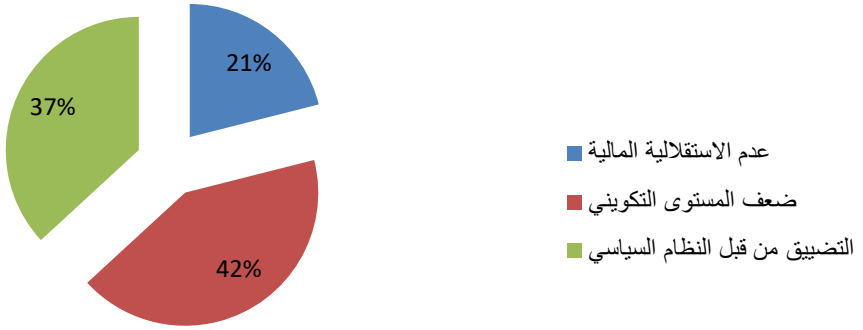

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (58) الخاص بالأساتذة الذين يرون أن المجتمع المدني لا يملك القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي، حيث برر مجموعة منهم وبنسبة 21% انه يعود ذلك إلى عدم الاستقلالية المالية، في حين 42% منهم يرجعون ذلك إلى ضعف المستوى التكويني، اما 37% من الأساتذة فبرروا ذلك بالتضييق من قبل النظام السياسي.

➢ **السؤال العشرون:** هل حقق التظاهر الأهداف المرجوة منه؟

جدول رقم (59): يبين ما إذا حقق التظاهر الأهداف المرجوة منه.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	73	%73
لا	27	%27
المجموع	100	%100

الشكل رقم (52) يبين ما إذا حقق التظاهر الأهداف المرجوة منه.

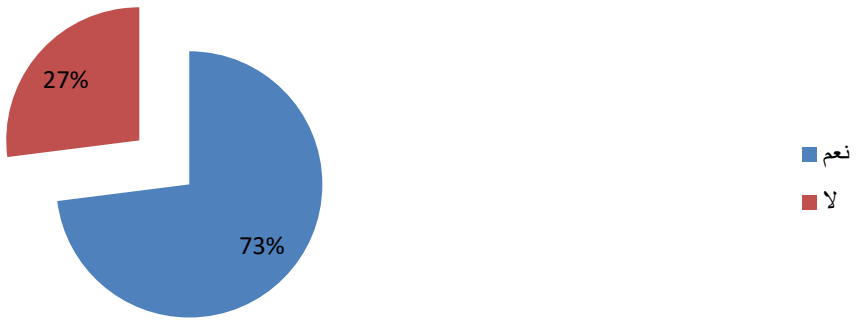

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (59) تبين لنا جليا أن نسبة 73% من الأساتذة أكدوا ان التظاهر حقق الأهداف المرجوة منه، في حين نجد أن نسبة 27% من إجابات الأساتذة ترى عكس ذلك؛ أي أن التظاهر لم يحقق الأهداف المرجوة منه كون غالب ما يكون سقف المطالب اعلى بكثير من الهدف الرئيسي الذي انطلق التظاهر من اجله إضافة إلى عدم وضوح الأهداف وذبذب المواقف والآراء من قبل المتظاهرين في حد ذاتهم.

➢ **السؤال الواحد وعشرون:** هل التظاهر في الجزائر هو نابع عن قناعات وثقافة ديمقراطية؟

جدول رقم **(60):** يبين ما إذا كان التظاهر في الجزائر نابع عن قناعات وثقافة ديمقراطية.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	65	%65
لا	35	%35
المجموع	100	%100

الشكل رقم (53) يبين ما إذا كان التظاهر في الجزائر نابع عن قناعات وثقافة ديمقراطية.

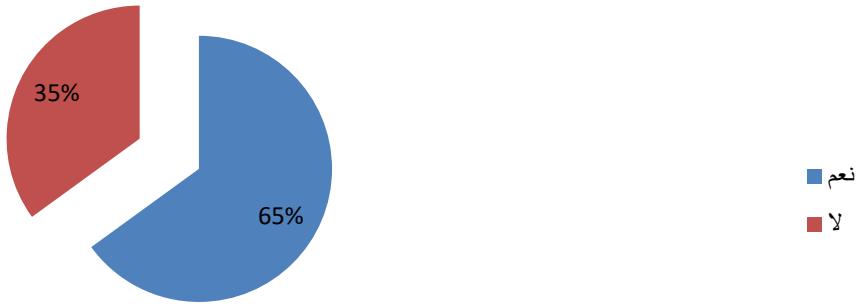

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (60) تبين لنا جليا أن نسبة 65% من إجابات الأساتذة يرون أن التظاهر في الجزائر نابع عن قناعات وثقافة ديمقراطية، في حين نجد نسبة 35% منهم يرون انه غير نابع عن قناعات وثقافة ديمقراطية وان التظاهر في الجزائر له خصوصية وعلاقة وطيدة بالظروف والسياق تكون أحيانا ردود أفعال عاطفية بالنسبة للأغلبية في حين انها وسيلة ضغط لتحقيق المنفعة بالنسبة للأقلية.

➢ **السؤال الثاني وعشرون:** هل ما تمر به الجزائر اليوم هو تحول ديمقراطي؟

جدول رقم (61): يبين راي الأساتذة بما تمر به الجزائر يعتبر تحول ديمقراطي.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	19	%19
لا	81	%81
المجموع	100	%100

الشكل رقم (54) يبين راي الأساتذة بما تمر به الجزائر يعتبر تحول ديمقراطي.

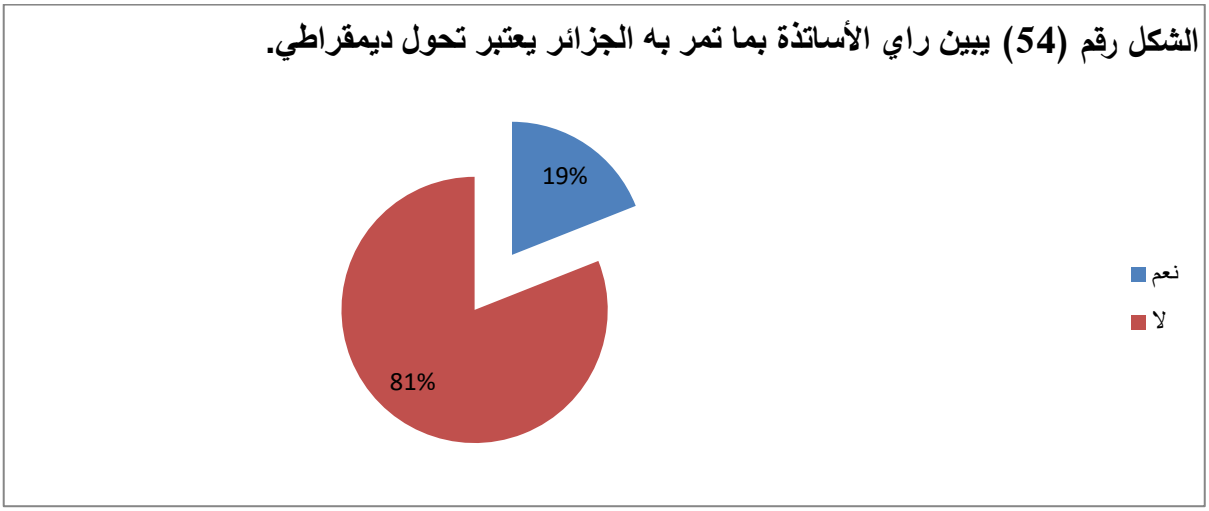

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (61) تبين لنا جليا أن نسبة 19% من إجابات الأساتذة يرون أنه ما تمر به الجزائر اليوم هو تحول ديمقراطي، في حين نجد نسبة 81% من الأساتذة يرون عكسن ذلك؛ أي أن ما تمر به الجزائر اليوم لا يعتبر تحول ديمقراطي معللين ذلك ان الانفتاح السياسي هو نتيجة دوافع براغماتية تضمن تواجد النظام من جهة وهو حتمية لظروف وضغوطات دولية ضمن قيود النظام العالمي من جهة أخرى.

➢ **السؤال الثالث وعشرون:** هل هناك إرادة حقيقية للتغيير لدى السلطة الفعلية في الجزائر؟

جدول رقم (62): يبين ما إذا كانت هناك إرادة حقيقية للتغيير لدى السلطة الفعلية في الجزائر.

الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية%
نعم	40	%40
لا	60	%60
المجموع	100	%100

الشكل رقم (55) يبين ما إذا كانت هناك إرادة حقيقية للتغيير لدى السلطة الفعلية في الجزائر

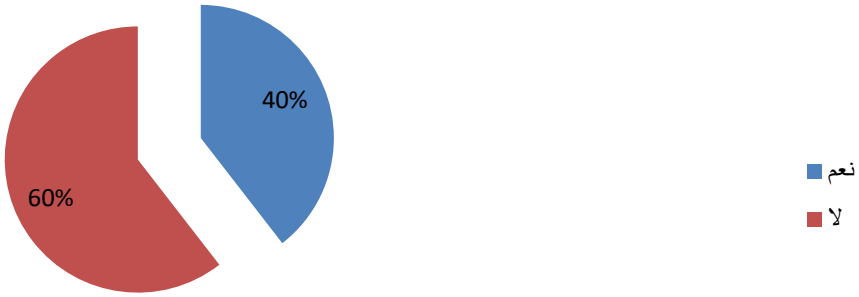

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS V24

التعليق:

من خلال نتائج الجدول رقم (62) تبين لنا جليا أن نسبة 40%من إجابات الأساتذة تأكد أن هناك إرادة حقيقية للتغيير لدى السلطة الفعلية في الجزائر، في حين نجد نسبة 60% من الأساتذة يرون عكس ذلك ولعل ذلك يرجع إلى الممارسات التي تنتهجها السلطة من خلال استراتيجيات البقاء والاستفادة أكبر قدر ممكن من الأوضاع المتأزمة.

قراءة نقدية للاستبيان المطروح:

نلاحظ أن مصدر معلومات المستجيبين يُؤخذ بشكل كبير من (الكتب+ والتكوين الأكاديمي)، ما يشكل 79% وهي نسبة عالية جدا في الاعتماد على هاذين المصدرين كمرجع للمعلومة السياسية، وهذا جيد على المستوى النظري ويدخل في المرحلة التكوينية لهذه الفئة والتي من خلالها يحددون قناعاتهم ومبادئهم، لكنه لا يواكب الأحداث المتسارعة التي تقتضي فيها تحديد موقف راهن مما يجري في الواقع، فالكتاب في الغالب هو قراءة لمواقف سابقة ولا يقدم جديدا فوريا، عكس وسائل الإعلام مثلا، كونها تعد ناقلة فورية للمعلومة السياسية والأحداث الجارية ومن ثم تدخل خلفيات وقراءات الباحث في تحليل المعلومة وفق منظوره، فالاعتماد على الاعلام لإيصال المعلومة وليس تبني قناعات ناقليها.

من الواضح أن المستجيبين الذين أجابوا بالنفي 74% حول السؤال الثاني (جدول 11) انطلقوا في إجابتهم من ثقافتهم وخلفياتهم الحداثية والمتحررة من كل القيود، فبحكم تكوينهم الأكاديمي يمكن القول أن ثقافتهم المدنية جعلتهم منفصلين عن البنى التقليدية التي تتجذر في الثقافة السياسية السائدة، لكنهم في نفس الوقت يقرون بوجود ترسبات تقليدية لا تزال الطابع العام للثقافة السياسية، ففي معرض إجابتهم على السؤال السادس (جدول 15) يرى 70% من المستجيبين أن الثقافة السياسية هي ثقافة قبلية وتابعة بمعنى أنها غير حداثية، ويمكن القول بصورة انطباعية أنها لازالت تخضع لمبدأ العشيرة والمناطقية التي تكرس مبدأ الولاء القبلي أو الجغرافي، ومنه نستنتج أن الثقافة السياسية حسب المستجيبين غير متحررة من إكراهات المجتمع والعائلة، وعليه فالثقافة السياسية كلما اتجهت نحو النخبة كانت غير مقيدة وخاضعة وكلما اتجهت نحو المجتمع كلما كانت خاضعة وتابعة.

لكن من نافلة القول أن المستجيبين حتى وإن كان لا يرى أغلبهم أن الثقافة لا تكرس الانتماء لفئة معينة (جدول 11) فهم أنفسهم يكونون فئة ويتحركون داخلها، والشيء الجيد فيها

أنهم يمكنهم أن يتحركوا فيها بحرية كما يمكن أن تختلف أراءهم دون تصادم حاد، ما يؤكد تحولهم هي اجابتهم على السؤال الخامس (جدول 14) حيث يقرون بنسبة 93% أن دورهم ومشاركتهم يعزز الثقافة السياسية، وهو في الحقيقة يتوافق و"المخيال" الجمعي الذي يرى أن المثقفين أقدر على إدارة العمل السياسي بحكم تكوينهم وقدرتهم على التواصل مع الإدارة عكس الفئات غير المتعلمة أو القليلة التحصيل، لكن يجب التفريق بين مستويين من العملية السياسية:

– الأول العملية التي تقود لتسيير المجالس المحلية أو الولائية فبالنظر إلى المسار التاريخي للجزائر نجد أن أغلب من كانوا يقودون العملية السياسية بعد الاستقلال خصوصا في المجالس المحلية كانوا قليلي التحصيل ولكنهم حققوا نجاحات في التسيير فالأخير – أي التسيير– يخضع لعملية بيروقراطية معقدة وهو مركزي بحيث لا يسمح لمن يصل للحكم المحلي ان يدير الإدارة بما يتوافق ورؤيته الخاصة، لذلك لا يمكن الجزم عن مدى قدرة النخب في إنجاح التسيير، لكن يمكن القول انها طريق لتراكم الخبرات التي من شأنها أن تعزز الثقافة السياسية.

– الثاني التمثيل البرلماني حيث يمكن للنخب أن تكون الأقدر على مستوى هذه العملية كونها تلقت تكوينا يسمح لها بإيصال صوتها بطريقة قانونية ودبلوماسية وطرح انشغالات المنطقة وفق الرؤية العامة للدول دون أن تختزلها في مجموعة أو فئة، لهذا يرى 76% من المستجيبين (جدول 17) أن الثقافة السياسية للنخبة تعكس تطلعات المجتمع وبالتالي يمكن القول بدون مجازفة أنها الأقدر على تمثيله مدام ثقافتها انعكاس لانشغالاته وليست مختزلة في شخوصها، يؤكد ذلك أن .58% من المستجيبين يرون أن النخب تؤدي دورها في القضايا العامة (جدول 26)، وقد أجاب 69% على أنهم يهتمون لوضع حلول سياسية في حال وجود ازمة سياسية (جدول 28)، لكنه فيما يبدو ان اهتمامهم غير فعال كون 87% من المستجيبين أقروا أنهم لم يقدموا حلولا عَملية كالمشاركة بمقال أو حصة تلفزيونية أو غيرها (جدول 30)، ومع ذلك يرى 48% ممن أجابوا على أنهم شاركوا في حلول عملية (13% جدول 30) أن

السلطة وافقتهم في تصوراتهم للحلول التي طرحوها، وهذا يدل على أن النخب فاعلة بالقدر الذي يتاح لها، والذي يستطع من خلاله أن تكون قادرة على المشاركة برؤيتها شرط أن تتوافر الظروف المناسبة لذلك.

وبالانتقال إلى موضوع المشاركة السياسية يلاحظ أن 53% من المستجيبين هم أعضاء في أحزاب أو هيئات للمجتمع المدني (جدول 18) في حين يرى 47% أن هذا العمل غير مجدى أو لا يكترثون أصلا بالعملية السياسية كما جاء في الإجابة على سؤال (الجدول 19)، ومما يلاحظ هو عدم وجود فارق كبير بين الاهتمام بالمشاركة السياسية من عدمه وهو مؤشر على الانقسام حول الممارسة السياسية والمدنية في حد ذاتها وفاعليتها في ظل الظروف الراهنة، وبالنظر إلى السلوك الانتخابي للمستجيبين (جدول 20) نلاحظ أن أعلى نسبة للمشاركة كانت في المحليات 57% في حين كانت أدنى نسبة للمشاركة في الرئاسيات وبقيت الانتخابات البرلمانية في منتصف 25% وهذا دليل على أولوية المحلية في التعامل مع العملية السياسية كونها تنعكس بشكل مباشر على واقع النخب، لكن ما يسجل أن 3% فقط من المستجيبين عبروا أنهم لم ينتخبوا وهذا دليل على الاهتمام الذي توليه النخب للمشاركة السياسية حتى وإن تفاوتت بين المحلي والولائي والوطني.

لكن يبدو أن المستجيبين لا يثقون في أداء الأحزاب السياسية حيث يرى 83% أنها أحزاب زبائنية وتابعة (جدول 22) ويرى 69% انها لا تقوم بدورها الفعلي في عملية التنشئة السياسية، كما أن 43% وهي أعلى نسبة يرى أن هيئات المجتمع المدني جماعات مصالح خاصة (جدول 24)، هذا الموقف من الأحزاب وهيئات المجتمع المدني يمكن إرجاعه إلى الفشل في تواصل هاته الأحزاب والهيئات مع النخب، وفي الغالب لا تقدم مرشحيها منهم بل تلجأ إلى البنى التقليدية لتحقق مكاسب سياسية دون المراعاة للقيمة السياسية أو المصلحة العامة، فقط مصلحة الحزب أو الهيئة الضيقة والولاءات التي تدار بهاته التيارات، لهذا عبر

57% على أن الثقافة السياسية ليست تجسيدا لتطلعات الشعب (جدول 33) فهي إعادة تدوير للسلطة عن طريق الهيئات والأحزاب الخاضعة لها.

وفيما يخص مسألة تكوين الثقافة السياسية فقد عبر 89% من المستجيبين (جدول 32) على انهم يحضرون ندوات واللقاءات السياسية، كما عبر 53% على أن وسائل التواصل الاجتماعي تبلور ثقافة المشاركة السياسية (جدول 35)، وعليه يمكن القول أن تكوين الثقافة السياسية نخبوي ومحصور في ميدان أكاديمي في حين يعترف المستجيبين بقدرة وسائل التواصل الاجتماعي على بلورة ثقافة سياسية ليس بالضرورة تصنعها نخب لها توجهات سياسية أكاديمية.

في مسألة الهوية الوطنية فإنه يمكن القول أن الثقافة السياسية مصدر مهم للهوية الوطنية لذلك أيد 63% من المستجيبين في السؤال الثالث (جدول 12) على أنها بعد من أبعاد الهوية الوطنية وهذا التأييد هو تحصيل حاصل بحكم أنهم يمثلون فئة لها تكوين عالي من الثقافة السياسية، فالهوية الوطنية لا تتصلب إلا إذا كانت هناك ثقافة سياسية غير قابلة للاختراق من البنى التقليدية المهددة للجماعة الوطنية، لذلك نرى أن 84% في سؤال الرابع (جدول 13) وافقوا على أن الثقافة السياسية هي انعكاس للمواطنة كونهم يعتبرونها حجر الزاوية في ترسيخ مبدأ المواطنة.

يبقى في الختام الإشارة إلى أن الديمقراطية التي لا تقوم على ثقافة سياسية واضحة المعالم وحداثية ستجر معها الانتماءات ما قبل الحداثية، وبالتالي قد تصبح هي في حد ذاتها خطرا على العملية السياسية، كون الأفراد فيها يتحاكمون لمبدأ الغلبة وليس التمثيل الديمقراطي الذي لا تضييع فيه حقوق الرابح والخاسر على حد سواء، فما وجود الديمقراطية إلا لقولبة الخلافات في إطار حضاري، وحلها بالصندوق الانتخابي حيث تتعاقب فيها النخب على الحكم باختلاف انتماءاتها، وكلها تطرح حلولا عملية في إطار الوحدة الوطنية التي تراعي مصلحة الجميع،

لكن الديمقراطية التي لا تأتي بها ثقافة رصينة سيكون من السهل الانقلاب عليها بتثوير طرف ضد طرف آخر وإحالة النقاشات فيها إلى نقاشات هامشية تضر الوحدة الوطنية ولا تخدم إلا النظام التسلطي ليتمدد نحو البقاء او العودة عبر الثورة المضادة من هنا فالتحول الديمقراطي منوط بمدى قدرة الثقافة السياسية على مواجهة مثل هذه التحديات وترسيخ الخيار الديمقراطي.

خلاصة الفصل:

يمثل المجتمع الجزائري حالة لها من الخصوصية ما تميزه عن باقي المجتمعات كونه يمثل نمطا مغاير يحتاج إلى ضبط دقيق للمفاهيم والأدوات التحليلية لدراسة الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي من خلال المحطات التاريخية المختلفة التي تعاقبت على تكوين الشخصية الجزائرية، فلقد سمحت ظروف التطور الكرونولوجي للمجتمع الجزائري بتشكيل ثقافة سياسية متصارعة تكونت تدريجيا من واقع التنشئة الاجتماعية والسياسية ومن واقع الصراع الذي وجد جذوره بكل عناصره ومكوناته وبكل تنوعاته الثقافية القائم على التناقض والتعارض والتضاد، مما يفسر أن مسألة الثقافة السياسية التي سادت النخبة السياسية الجزائرية تعد عملية مكتسبة انتقلت بواسطة تفاعل الاتجاهات السياسية الناجمة عن تراكمات تاريخية موروثة ترجع جذورها إلى مجموعة القيم المتداخلة التي تعكس أصول الانتماءات الذاتية للتوجهات السياسية المتعاقبة على هرمية السلطة، التي تفتقر إلى ميكانزمات التجديد على صعيد قنوات التنشئة وأنماط المشاركة السياسية وما تركته من آثار غير مباشرة عن السلوك والوعي السياسي، فالتوظيف الديمقراطي لمفهوم الثقافة السياسية يتطلب بيئة اجتماعية اقتصادية ملائمة مرتبطة بوجود ممارسات ديمقراطية نابعة عن إرادة سياسية حقيقية تتيح الفرصة للرقي بمؤسسات التنشئة الأسرية والتعليمية والحزبية وفتح المجال للنخب الجامعية التي تضطلع بدورها الفعلي والمتمثل في تنمية المهارات وإزالة اللبس والغموض عن كل ما من شأنه ان يساهم في تطوير وتنوير العقول من خلال الاستثمار الأمثل في المكون البشري الذي يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بالأمة.

الخاتمة

قدمت هذه الأطروحة أولا فصلا نظريا تناول الأسس النظرية التي تعتمد عليها الدراسة كقاعدة انطلاق في التحليل بحيث حاولت أن تجعل الإطار نظريا بشكل عام للموضوع دون التطرق الى حالة الجزائر، ذلك أن وجود حكم مسبق نظري لا يساهم في خدمة البحث وعليه تم الاعتماد على النظريات والمفاهيم لتصلح لأي حالة يتم دراستها وتريد أن تسلك هذا المسلك في التحليل وتبحث في مسألة الديمقراطية وما تمثله الثقافة السياسية كبعد يمكن من خلاله فهم المسار الديمقراطي ، تباعا لما جاء في الفصول السابقة التي تناولتها الدراسة. وهذا العمل هو مجرد محاولة لإعادة استخدام مقاربة الثقافة السياسية في التحليل السلوكي للأفراد تجاه الديمقراطية مع إضافة متغير جديد وهو ربط الثقافة السياسية بالمسألة الديمقراطية عموما والتحول الديمقراطي في الجزائر خصوصا.

لكن قبل التفصيل في هذا، فإنه يجب الإشارة إلى أن المفاهيم احتاجت أولا إلى تفكيك إبستمولوجي يحدد التخصيص الوظيفي لها ويجعلها مستقلةً عن بعضها البعض بتعريفاتها الخاصة حتى لو كانت مشتقة من مصدر واحد، فمهوم الثقافة الذي كان أحد نواتج الحقل الاجتماعي اشتق منه مفهوم الثقافة السياسية حينما انفصلت السياسة كعلم مستقل عن علم الاجتماع؛ ومفهوم الثقافة السياسية اشتق منه مفهوم الثقافة المدنية حينما غلب طابع التخصيص في المدرسة السلوكية، والحديث هنا عن تطور المفهوم بمعنييه الإجرائي والاصطلاحي يستمد تعاريفها ومعانيها وفق الحقائق الإمبريقية وخصوصياتها التي ينتجها الحقل المعرفي الجديد ليس وفق الحقل المعرفي الذي نشأ فيه أصله، فالبيئة المعرفية الجديدة هي التي تشكل صياغته وتصبغ عليه المعنى.

وبعد تصدير التعريفات أعلاه كان لزاما أن تتجه الدراسة إلى تعريفات المتغيرات التي ستشملها وأولها مفهوم الديمقراطية من خلال تتبع تعاريفها المختلفة بما يخدم غرض البحث وذلك بإدراج مجموعة؛ منها تبين حجم الاجتهادات التي طرأت عليه، فهو لم يبق بتعريفه

الأول جامدا فقد اشتقت منه مفاهيم أكثر خصخصة كون التطور التاريخي للعملية الديمقراطية وممارستها كنظام حكم مع التطور الوظيفي لها في كافة مجالات الحياة فرض مفاهيم وتعريفات جديدة توائم الإجراءات المبتكرة التي تعمل بها، لهذا كلما تعمقت الديمقراطية في المجتمع كلما احتاجت لمفاهيم تصف عملها ولم تعد تعتمد فقط على تعريفها الأول، وعموما فان اغلب المفاهيم في علم السياسية متحركة تواكب سيرورة التاريخ والمجتمع وأنظمة الحكم وتتعدد اصطلاحا وإجرائيا إلى الحد الذي يصبح فيه المفهوم الواحد وحده يحتاج لدراسة كاملة، ومثلما تم التعامل مع مفهوم الديمقراطية تم التعامل ايضا مع مفهوم الثقافة السياسية والذي يعتبر حديثا بالنسبة لمفهوم الديمقراطية وهو أيضا مفهوم مركب (ثقافة، سياسة) لذلك يتم الإشارة إليه بمعنييه؛ فقد حضي هذا الاخير باهتمام كبير من قبل الباحثين وتعددت فيه محاولات التفسير والتعريف وانبثق من تعريفه العام مجموعة لا متناهية من التعاريف التي تتبع تخصيصها الوظيفي والموضوعات التي ترتبط بها.

فالثقافة السياسية لها من الخصوصية ما تميز مجتمع عن غيره بما تحتويه من مجموعة القيم والاتجاهات التي تتنافر احيانا وتنسجم احيانا اخرى، ولعل ظروف التطور التاريخي للمجتمع الجزائري شكلت ثقافة سياسية متصارعة تكونت تدريجيا من واقع التنشئة الاجتماعية والسياسية من واقع الصراع الذي وجد جذوره في المجتمع و الدولة معا بكل عناصره ومكوناته وبكل تنوعاته القائمة على التناقض والتعارض، مما يفسر أن مسالة الثقافة السياسية التي سادت النخبة الجزائرية تعد عملية مكتسبة انتقلت بواسطة تفاعل الاتجاهات السياسية الناجمة عن تراكمات تاريخية موروثة ترجع جذورها إلى مجموعة القيم المتداخلة التي تعكس أصول الانتماءات الذاتية لتوجهات النخب السياسية المتعاقبة على هرمية السلطة، فظلت الثقافة السياسية تعبر عن وجود صراعات بين قيم تقليدية موروثة وأخرى حديثة مكتسبة ومستوردة تعكس اختلاف المظاهر والسلوكات الاجتماعية والسياسية بين مختلف الانتماءات الثقافية و الحزبية التي تخفي ورائها افكار متعارضة ومتصارعة.

إن إخفاق المجتمع السياسي في توسيع المشاركة وفي تقديم صيغة محددة و مستقلة لمشروع مجتمع على صعيد الخطاب السياسي، مثل إحدى الإجابات التي تعكس بصورة جلية ضعف ارتباط ظاهرة – الأنتلجانسيا– بطبيعة الممارسة السياسية السائدة والتي أصبح مشروع المجتمع في سياقها مجرد صورة تعكس تفاقم الولاءات الحزبية والجهوية، ولا تعبر عن مختلف التعبيرات السياسية و الثقافية.

إن محاولة تتبع تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر من نموذج الدولة الوطنية الشمولية إلى نموذج التعددية الحزبية، يكشف بروز التوترات و الصدامات الثقافية و السياسية من جديد، كما أن استمرار الإنقسامات على مستوى علاقات القوى السياسية أسفرت عن مضاعفات وآثار سلبية أدت في النهاية إلى انفجار الوضع السياسي في الجزائر عام 1992، ولعل من جملة النتائج التي كشفت عنها الدراسة، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

– ظلت مسالة الثقافة السياسية عالقة بمسالة إستمرارية الإنقسامات على مستوى علاقات القوى السياسية، وبإستمرارية تباين وجهات النظر الأيديولوجية خلال حقبة الانفتاح السياسي، وهذا ما أبرزته طبيعة الممارسات السياسية التي اتسمت بتفاقم الولاءات الحزبية و الجهوية، كما ظلت تفتقر إلى عملية تغيير داخلية في مواجهة مفاهيم قديمة على صعيد قنوات التنشئة وأنماط المشاركة السياسية و ما تركته من أثر غير مباشرة على السلوك والوعي السياسي مع بداية ولادة الأحزاب والديمقراطية إلى جانب التشريعات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية التي ظلت هي الأخرى تعيق مسار التحول الديمقراطي.

– ظل موضوع الصراع على السلطة يتصدر مضمون الثقافة السياسية ويشكل محورا أساسيا ضمن بنية الخطاب السياسي الحزبي.

– الخطابات السياسية الحزبية التي تدعو إلى الديمقراطية تميل في عمومها إلى التهديد و الوعيد دون التفكير في وضع قابل للبحث المعمق في تقديم صيغة محددة ومستقلة المشروع

مجتمع لأن وظائفها تتجه نحو تشخيص السلطة و الدعاية للتوجهات الإيديولوجية و السياسية.

– تقتصر معالجة وثائق وأدبيات الأحزاب السياسية على مسألة السلطة ولا تطرح كيفية بناء المجتمع والدولة والعلاقة بينهما، فهي توظف حالة الغضب الإجتماعي او السياسي بكل أبعاده، لأنها لم تكن قادرة على البحث المعمق في مفاهيم فكرية وسياسية تتعلق بمضمون الديمقراطية وإفتقارها إلى تراث فكري وسياسي واضح المعالم بالشكل الذي يسمح لها من أن تجذر الممارسة السياسية الديمقراطية.

– ان فجوة التباعد بين النصوص السياسية في الخطاب الحزبي واساليب الممارسة السياسية في الواقع العملي من جهة والقطيعة المتزايدة بين الأحزاب السياسية من جهة أخرى، تحد من الوظيفة الإيجابية التي يمكن أن توديها الديمقراطية في بناء الدولة والمجتمع وتطورهما.

– الأحزاب السياسية لا تقوم من الناحية الوظيفية بدورها السياسي والإجتماعي كحركات إجتماعات وسياسية، لأن مشاركتها السياسية لم تكن مرتبطة بآليات العلامة بين الدولة و المجتمع وطبيعة الممارسة السياسية السائدة، الأمر الذي جعل وضعيتها لا تؤهل لبناء الديمقراطية.

– إن رؤية الأحزاب السياسية في التعامل مع الآليات الديمقراطية وعلى صعيدها الداخلي و في علاقاتها ببعضها البعض وبالجماهير، لا تساعد بصورة فاعلة على بروز ثقافة سياسية ديمقراطية لأنها تفتقر إلى المقومات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية اللازمة لتجذير الفكر الديمقراطي الفعال، فهي حينئذ ثقافة سياسية متصارعة غير وظيفية بالمعيار الديمقراطي.

إن ديمقراطية الأحزاب السياسية إنما تقاس بقدر الخطوات التي تحققها في إتجاه الديمقراطية وبقدر الممارسة الفعلية التي تملكها في العمل السياسي، و عليه فلا معنى الديمقراطية التعددية إلا إذا كانت قواعد الممارسة و الآليات المعتمدة في تسيير شؤون ادارة المجتمع و

الدولة، تتيح للسلوك السياسي من أن يشيع روح الديمقراطية والمنافسة السياسية في حياة المجتمع الواسع وتمكنه من خلق تقاليد ديمقراطية، إلا أن هذا الأمر يتطلب طرح ثقافة سياسية جديدة قادرة على خلق الظروف الملائمة لتوفير حد معقول من الوعي السياسي و القبول والإتفاق التلقائي في التنافس و التنازع بالأساليب السلمية.

– إن التوظيف الديمقراطي لمفهوم الثقافة السياسية يتطلب بيئة إجتماعية إقتصادية ملائمة مرتبطة بوجود ممارسات ديمقراطية على مستوى مؤسسات التنشئة الأسرية والتعليمية و الدينية والحزبية، كما يتطلب قدرا ثقافيا وسياسيا يساعد هو الأخر اعلى تعميق السلوك الديمقراطي الصحيح، ولن يتحقق هذا إلا إذا كانت الثقافة السياسية بمعزل عن جميع الأيديولوجيات.

– ان الكلام عن ثقافة سياسية ديمقراطية يفترض بالضرورة البحث عن صيغة جديدة تجعل من الديمقراطية آلية تتماشي و خصوصية المجتمع الثقافية في سياقها التاريخي و الحضاري و لا تتعارض مع تداعيات التغير و التنوع ضمن الإتجاهات و التكوينات الحديثة.

– تطلب هذه الآلية الجديدة ضمن صيغة الثقافة السياسية الديمقراطية المفترضة البحث عن ثقافة ديمقراطية تبعث من دون شك قواسم مشتركة قادرة على إحداث تحولات جذرية في مفاهيم الإصلاح و التغيير و التنمية و التحديث تماشيا مع تكوينات الروابط الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية السائدة.

– كما تتطلب هذه الآلية الجديدة ترسيخ الحضور الكامل لثقافة المجتمع الواسع (المجتمع المدني) في بناء صيغة مشتركة لنموذج الشرعية السياسية و الدستورية قبولا بمبدأ المشاركة السياسية الجماعية ، هذه المشاركة تجعل مؤسسات الدولة و المجتمعات المدنية و السلطة و الأطر المثقفة واعية إلى حد كبير بان عملية تحديث المجتمع شأن عام، و فضاء مفتوح لجميع الشركاء السياسيين.

– تأكيد أهمية الشرط الديمقراطي كقاسم مشترك لمعظم القوى السياسية في إيجاد إجابات للعلاقة التي تربط المجتمع بالدولة.

– البحث المستمر عن إستراتيجيات و كيفيات مناسبة لإدارة الصراع على مستوى الخطاب المعلن و الرسمي من خلال مساءلة الواقع و التفاعل مع المحيط الإجتماعي و السياسي.

الملاحق

استمارة بحث

يشمل موضوع هذه الاستمارة " الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي" (دراسة حالة الجزائر)، وهي دراسة في إطار التحضير لشهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية حيث تم اعداد هذه الاستمارة بهدف الحصول على المعلومات الضرورية التي من شأنها ان تثري موضوع البحث، وبصفتكم النخبة الجامعية وعينة الدراسة نرجو منكم التفضل بالإجابة على الاسئلة الواردة في هذا الاستبيان، مع العلم أن البيانات والمعلومات التي تدلون بها سوف يتم استخدامها بغرض البحث العلمي فقط ونشكركم مسبقا على تعاونكم.

ملاحظة:

الرجاء وضع علامة (x) بمكان الاجابة المعبرة عن رأيكم أو كتابة إجابة كاملة إذا تطلب السؤال ذلك.

إعداد الطالب **إشراف الدكتور**

بن عيسى محمد علي بولالوة ياسين

السنة الجامعية 2020/2019

المحور الأول: بيانات عامة حول عينة الدراسة

1- الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

2- السن: 25-28 ( ) 28-35 ( ) 35 فما فوق ( )

3- تخصص التدريس: علوم سياسية

4- هل أنتم أستاذ دائم ( ) مشارك ( ) متعاقد ( )

5- محل الإقامة الجزائر العاصمة ( ) الجلفة ( ) ولاية أخرى أذكرها.....

المحور الثاني: الثقافة السياسية

1- ما مصادر معلوماتكم السياسية: تكوينكم الأكاديمي ( )، الكتب ( )، وسائل الإعلام ( )، شبكات التواصل الاجتماعي ( ). نقاشات مع الاصدقاء ( ).

2- في رأيكم هل الثقافة السياسية تكرس الإنتماء والولاء لفئة معينة : نعم ( )، لا ( )

3- هل الهوية هي بعد من أبعاد الثقافة السياسية : نعم ( )، لا ( ).

4- هل الثقافة السياسية هي انعكاس للمواطنة: نعم ( )، لا ( )

5- هل مشاركة النخبة الجامعية في العمل السياسي يعزز الثقافة السياسية: نعم ( ) ،لا( )

6- هل الثقافة السياسية في الجزائر هي: ثقافة قبلية ( )، ثقافة تابعة ( )، ثقافة مشاركة ( )

7- في رأيكم ما هي السمة الغالبة على الثقافة السياسية في الجزائر: ثقافة ايديولوجية ( )، ثقافة مزدوجة( )، دينية ( )، علمانية ( )

8- هل تعكس الثقافة السياسية لدى النخبة تطلعات المجتمع : نعم ( ) ، لا ( )

9- هل انتم عضو في حزب سياسي أو هيئة من هيئات المجتمع المدني: نعم ( )، لا ( )، اذا كانت اجابتك "لا" هل يعود السبب الى:

- عدم الإكتراث بالعمل السياسي والجمعوي ( ) - إقتناعكم بعدم جدوى المشاركة ( ).

- الخوف من الخوض في الحياة السياسية والجمعوية ( )

10- ماهي اكثر الانتخابات التي قمتم بالتصويت عليها.

* الرئاسية ( ). التشريعية ( ). المحلية ( ). لم أنتخب ( ).

11- في رأيكم ما هي الانتخابات التي تحظى بمشاركة قوية:

الرئاسية( )، التشريعية( )، المحلية ( ).

12- كيف تصفون الأحزاب السياسية في الجزائر هل هي:

- أحزاب اصلاحية ( ). أحزاب تابعة ( ). أحزاب زبائنية ( ).

13- هل تقوم الأحزاب السياسية في الجزائر بعملية التنشئة السياسية نعم ( )، لا ( ).

14- ما هو تقييمكم لهيئات المجتمع المدني في الجزائر:

- قادرة على تفعيل المشاركة السياسية ( ). - تواكب امال وتطلعات المجتمع ( ).

- تساهم في اعداد وتنفيذ السياسات العامة ( ). - جماعات مصالح خاصة ( ).

15- هل تعبر النخبة عن مواقفها وآراءها: نعم ( )، لا ( )

16- هل تؤدي النخبة الدور المنوط بها إتجاه القضايا العامة : نعم ( )،لا ( )، اذا كانت الاجابة "لا" هل يرجع السبب الى:

- ممارسات النظام السياسي ( ) - عدم تكافؤ الفرص للمشاركة في القضايا العامة ( )

- اشكالية العلاقة بين النخبة والسلطة ( ) .

17- في حالة وجود أزمة سياسية هل تهتم بوضع الحلول ومشاركتها: نعم ( )، لا ( )، اذا كانت الاجابة "لا" هل يرجع السبب الى:

- عدم توفر قنوات فعالة يمكن من خلالها ممارسة العمل السياسي ( ) - قناعتكم بان رأيكم ليس له أهمية ( ) - الخوف من التعبير عن الرأي ( ) .

18- هل سبق وقدمت حلولا عَملية لأزمة تمر بها الجزائر (عن طريق مقال، حصة تلفزيونية،...الخ) نعم ( )، لا ( ).

19- عطفا على السؤال السابق، هل تشعر أن السلطة الفعلية استجابت لذلك أو تصوركم وافق تصور السلطة للحول التي أسهمت بها نعم ( )، لا ( ).

20- هل تحضر وتشارك في ندوات ولقاءات سياسية : نعم ( )، لا ( ).

21- في رأيكم هل تجسد الثقافة السياسية في الجزائر سلطة الشعب: نعم ( )، لا ( ).

22- في رأيكم هل توجد ثقة بين افراد المجتمع والنظام السياسي: نعم ( )، لا ( ).

23-هل تقوم وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر على بلورة ثقافة المشاركة السياسية: نعم ( )لا( )

ملاحظات اخرى حول محور الثقافة السياسية

.....

.....

.....

المحور الثالث: التحول الديمقراطي

1- هل التنشئة الاجتماعية في الجزائر (الأسرة، المدرسة، المسجد...الخ) هي حافز لنشر ثقافة المشاركة الديمقراطية نعم ( )، لا ( ).

2- هل هناك نخبة في الجزائر: نعم ( )، لا ( ).

3- هل يمكن اعتبار كل مثقف من النخبة : نعم ( )، لا ( ).

4- هل القيم التي تتبناها النخبة تشجع المسار الديمقراطي في الجزائر: نعم ( )، لا ( ).

5- هل التخلي عن النمط الاشتراكي دفع الجزائر الى المسار الديمقراطي: نعم ( )، لا ( ).

6- هل هناك قوى فاعلة لها الأثر المباشر في الدفع نحو الديمقراطية: نعم ( )، لا ( ).

7- هل ترون أن المؤسسة العسكرية تؤثر على القرار السياسي في الجزائر: نعم ( )، لا ( ).

اذا كانت الإجابة "نعم" هل ترونه: سلبي ( )، إيجابي ( ) أم أن لكم رأي آخر؟.....

.....

8- هل ترون أن التحول الديمقراطي في الجزائر هو خيار : نعم ( )، لا ( ).

9- هل ترون أن التحول الديمقراطي في الجزائر هو ضرورة : نعم ( )، لا ( ).

10- هل ترون أن الديمقراطية تصلح لمجتمعنا: نعم ( )، لا ( )، اذ كانت الإجابة "لا" هل يعود السبب الى:

- الثقافة السياسية السائدة ( ) - عدم توفر البيئة المناسبة ( ).

- حالة عدم اليقين السياسي ( ).

11- هل الديمقراطية في الجزائر هي مدخل للفوضى: نعم ( )، لا ( ).

12- هل الديمقراطية ضرورة: اجتماعية ( )، سياسية ( )، اقتصادية ( ).

13- هل تفضلون الذهاب الى ديمقراطية مباشرة : نعم ( )، لا( )، أم عبر تحول ديمقراطي بطئ: نعم ( )، لا( ).

14- هل ترون ان الديمقراطية المباشرة باب من أبواب الاستبداد على الأقلية: نعم ( )، لا ( ).

15- هل عرفت الجزائر تحولا ديمقراطيا: نعم ( )، لا ( ).

16- هل النظام الإنتخابي في الجزائر يكرس مبادئ الديمقراطية: نعم ( )، لا ( ).

17- هل استطاعت التعددية الحزبية أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية: نعم ( )، لا ( ).

إذا كانت الاجابة "لا" هل يعود السبب؟

- ممارسات النظام السياسي ( ) - ظروف وطبيعة تشكل الأحزاب السياسية في الجزائر ( ).

- إضعاف المعارضة من خلال احتوائها ( ) - عدم قدرتها على توسيع القاعدة الشعبية ( ).

- عدم امتلاكها لرؤية مستقبلية ( ).

18- هل يوجد مجتمع مدني في الجزائر: نعم ( )،لا ( ).

19- هل يمتلك المجتمع المدني القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي: نعم ( )، لا ( )، إذا كانت الاجابة "لا" هل يعود السبب إلى:

-عدم الاستقلالية المالية ( ) - ضعف المستوى التكويني ( ) - التضييق من قبل النظام السياسي ( )

20- هل حقق التظاهر الأهداف المرجوة منه : نعم ( )، لا ( ).

21- هل التظاهر في الجزائر هو نابع عن قناعات وثقافة ديمقراطية : نعم ( )، لا ( ).

22- هل ما تمر به الجزائر اليوم هو تحول ديمقراطي: نعم ( )، لا ( ).

23- هل هناك إرادة حقيقية للتغيير لدى السلطة الفعلية في الجزائر: نعم ( )، لا ( ) .

ملاحظات اخرى حول محور التحول الديمقراطي

.....

.....

.....

.....

.....

هل لديكم آراء ومقترحات من شأنها اثراء موضوع البحث؟

.....

.....

.....

.....

.....

قائمة المصادر

والمراجع

باللغة العربية:

أولا- المصادر

أ. الوثائق الرسمية

الدساتير والمواثيق:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور معدل 2002.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور معدل 2008.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور معدل 2016.

الأوامر:

القوانين:

6. قانون رقم ،90-07 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية العدد 14،افريل 1990.
7. القانون العضوي رقم12-01 المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 02، مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.
8. القانون العضوي رقم12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية العدد 02، مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.
9. القانون العضوي رقم12-05 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، العدد02، مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.
10. القانون العضوي رقم12-02 المتعلق بحالات تنافي العهدة البرلمانية،الجريدة الرسمية، العدد 01،مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.

11. قانون رقم 16 –01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل 6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري.

المراسيم التنظيمية:

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي 92–93 الصادر بتاريخ 04–02–1992 يتعلق بصلاحيات المجلس الاستشاري الوطني وطرق عمله وتنظيمه، ج10.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم ،94–40 مؤرخ في 29جانفي ،1994 يتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، ج .د.ج.ر. ش، عدد ،06صادرة في 31جانفي 1994.

ب. قواميس وموسوعات:

14. عطية احمد، **القاموس السياسي**، ط3,القاهرة، دار النهضة العربية 1986.
15. أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: مكتبة السيرة، 2011.

ثانيا: المراجع

أفئه الكتب:

16. ابراش ابراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق، عمان الأردن، 2007.
17. أبو عامود محمد سعد، الرأي **العام والتحول الديمقراطي**، ط1، الإسكندرية: دار الفكر العربي،2010.
18. احدادن زهير، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

19. إليا حريق وآخرون، **المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي** .بيروت :مركز توفيق طبارة الاجتماعي,2004.
20. أمارتيا صن، **الهوية والعنف وهم المصير الحتمي**، تر: سحر توفيق (الكويت: عالم المعرفة، 2008).
21. أنطوان نصري مسرة، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان**" ، القاهرة، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية،1995.
22. أوتاوى مارنا وكاروذرز توماس، **المعونة الأجنبية لدعم الديمقراطية**، ترجمة : محمود بكر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر،2006.
23. أيزنستات، **تناقضات الديمقراطية أوجه الضعف والاستمرار والتغير**، ترجمة : مها بكير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2002.
24. البار أمين .**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية** .الإسكندرية، مكتبة الوفاء,2014.
25. بدران شبل وآخرون، **التنمية الثقافية والتنوير**، الطبعة الأولى، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية،2006 .
26. بدوي محمد طه وأمين مرسي ليلى :**مبادئ العلوم السياسية**، الدار الجامعية، الاسكندرية,1999.
27. برتراند بادي، **التنمية السياسية**، تر :محمد نوري المهدوي، ط1 ، ليبيا، تالة للطباعة والنشر، مؤسسة الانتشار العربي،2001.
28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الانسانية** ,2002 ,الأردن، إيقون للخدمات المطبعية,2002.
29. بريان باري، **الثقافة والمساواة**، تر: كمال المصري، الجزء1 (الكويت: عالم المعرفة، 2008).
30. بلاح بشير، **التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية**، منشورات المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر،2017.

31. بلحاج صالح واخرون، **التحولات السياسية واشكالية التنمية**، بيروت، دار الروافد الثقافية، 2014.
32. بلقزيز عبد الله، **الديمقراطية والمجتمع المدني**، بيروت 2001.
33. بلقيس احمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، دراسة تطبيقية وعلى اليمن وبلاد أخرى ط1 القاهرة: مكتبة مدبولي2008 .
34. بلوذنين احمد، **الدستور الجزائري واشكالية ممارسة السلطة في ظل المرحلة الانتقالية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
35. بلوذنين احمد، **الدستور الجزائري واشكالية ممارسة السلطة في ظل المرحلة الانتقالية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
36. بن نبي مالك، شروط **النهضة**، ترجمة عبد الصبور شاهين، سوريا، دار الفكر للطباعة والنشر ,1986.
37. بن يوب رشيد، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،2002.
38. بوالشعير سعيد، النظام **السياسي الجزائري**، لأكثر تفاصيل عن تنظيم السلطات في دستور 1989.
39. بوحنية قوي، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة** .الأردن :دار الراية للنشر والتوزيع,2011.
40. البياتي فراس، **التحول الديمقراطي في العراق**، بيروت، العارف للمطبوعات، ط1, 2013.
41. بيقنون، موردانت ميشال، **أمريكا المستبدة :الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم**، ترجمة، حامد فرزات، دمشق، اتحاد الكتاب العرب2001 .
42. بيومي علي محمد، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، الجزائر :دار الكتاب الحديث،2004.
43. تيللي تشارلز، **الديمقراطية**، ترجمة محمد فاضل الطباخ، ط1 , بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

44. ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
45. الجوهري محمد، **لثقافة والحضارات، اختلاف النشأة والمفهوم**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ,2009.
46. حبيب رفيق، **حروب الديمقراطية معارك الهيمنة والإصلاح** .القاهرة :مكتبة الشروق الدولية،2006.
47. حداد سليم، **علم اجتماع السياسية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2001 .
48. حنفي حسن، **الدين والثقافة والسياسة في الوطن العربي**، القاهرة، المكتب العربي للمطبوعات،2009.
49. خاطر احمد مصطفى، **تنمية المجتمعات المحلية**، لمكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1999.
50. خضر صالح سامية، **المشاركة السياسية والديمقراطية:** اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا. مصر.2005.
51. خطاب سمير، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة، إيتراك للطباعة للنشر والتوزيع , 2004.
52. خليفة علي وآخرون، المسالة **الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002.
53. خمش مجد الدين، **العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي** .الأردن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2010.
54. دال روبرت، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة سمير عباس مظفر، ط2 بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,2005.
55. دانكان جان ماري، **علم السياسة**" ، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر,1998.

56. دايموند لاري، **الثورة الديمقراطية**، النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي ط1 ,1995.

57. الراسي جورج، **الاسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**، بيروت، دار الجديد،1997.

58. رزيق نفيسة، المواطنة في الجزائر، مجلة البحوث السياسية والادارية، جامعة الجلفة، العدد06 , 2017.

59. روبرت بوتنام، **كيف تنجح الديمقراطية تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا**، تر: إيناس عفت (مصر: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2006).

60. زهران جمال علي، الاصول **الديمقراطية والاصلاح السياسي**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية ,2005.

61. زولاتن باري وروبرت موز، **هل الديمقراطية قابلة للتصدير**، تر: جمال عبد الرحيم (الكويت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012).

62. سالم حسن .**تحديات التحول السياسي** .القاهرة :دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2014.

63. سالم حسن، تحديات التحول السياسي، القاهرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2014.

64. السويدي محمد، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، **ديوان** المطبوعات الجامعية.

65. شكري عز الدين، **عملية التحول الى التعددية الحزبية**، مركز الدراسات السياسية والتوثيق، العدد 17، جانفي 2000.

66. طاشمة بومدين، **البيروقراطية والتنمية السياسية في الجزائر**، ط1، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2015.

67. الطيب مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، ط1,ليبيا، دار الكتب الوطنية للتوزيع والنشر،2007.

68. عبد الخالق عبد الله، **العولمة السياسية، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1, 2002.

69. عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة**، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004.

70. عبد الغفار شاد محمد، **ديمقراطية الثقافة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ,1993.

71. عبد الفتاح اسماعيل، **القيم السياسية في الاسلام**، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية.

72. عبد الفتاح امام، **الديمقراطية والوعي السياسي**، القاهرة. نهضة مصر.2006.

73. عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي**، دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2016.

74. عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي في العراق** ط1 ، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية,2008.

75. عبيد الناصر ناصر، **ظاهرة الفساد:** مقاربة سوسيولوجية اقتصاديه، دمشق، دار الهدى للثقافة والنشر، 2006.

76. العلوي سعيد، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مطابع المستقبل، بيروت,2006.

77. علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**، ط1 ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2007.

78. علي يوسف، المواطنون **بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية**، دار المعارف الحكمية، بيروت،2013.

79. عمار عباس، **العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري**، دار الخلدونية 2010.

80. العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، القاهرة، دار الامين للطباعة والنشر 1999.

81. غالب عبد المعطي الفريجات، **آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، التجربة الأردنية، تينوي 2002.

82. غليون برهان، **بيان من اجل الديمقراطية**، دار بوشان،1990.

83. فايز ساره، **الحركة الإسلامية في المغرب العربي**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995.

84. فرانشيسكا بيندا وآخرون " :**التحول نحو الديمقراطية الديمقراطي في العراق**، ستوكهولم، المؤسسة الدولية للديمقراطية

85. قزداري حياة :**الثقافة السياسية والممارسة الاعلامية في الجزائر**، طاكسيج كوم الخرايسية الجزائر، 2008.

86. قيرة إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1 .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

87. الكواري علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

88. الكواري علي خليفة، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** . بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.2005.

89. كوش كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العربي ,2015.

90. الكيال حسن عبد الحميد :**الثقافة والثقافة الفرعية**، دار المعرفة الجامعية، مصر،1997.

91. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، ج2,بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر,1981.

92. كيوان فاديا وآخرون، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي** .بيروت : مركز توفيق طبارة,2004.

93. لاري دايموند، **مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة**، تر: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، ط1، 1994.

94. ليبهارت أرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة حسني زينة، ط1 بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية 2006.

95. مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، ترجمة عبد الصابور شاهين، ط4 ، بيروت : دار الفكر، بدون سنة.

96. مباركية منير، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2013.

97. محفوظ محمد، **الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية المدنية**، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1, 2002.

98. محمد أحمد نايف، العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، الأردن –نموذجا .عمان، دار حامد للنشر والتوزيع،2012.

99. محمد الجوهري، **الثقافة والحضارات**: اختلاف النشأة والمفهوم، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،2009.

100. محي الدين محمود شيماء، **تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف والنشر والتوزيع,2015

101. المخادمي عبد القادر رزيق، **التحول الديمقراطي في القارة الافريقية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ,2006.

102. المخادمي عبد القادر، **الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ,2009.

103. مسيني أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

104. منصور أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، ط1 ,القاهرة، مكتبة مدبولي ,2008.

105. منيسي احمد وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مصر، مركز الدراسات السياسية.2004.

106. ناجي عبد النور، أزمة **المشاركة السياسية في الجزائر**، دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية ،2007..

107. ناجي عبد النور، **تجربة التعددية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2010.

108. نايف محمد احمد،" **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي** عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1, 2012.

109. نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية**، الطبعة 1، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.2007.

110. الهرماسي عبد الباقي، " **المجتمع والدولة في المغرب العربي**" ، مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت , 1989.

111. هلال علي الدين، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستعمار والتغيير**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

ب.فئة المقالات :

109. غمراس بوعلام، **انتخابات الرئاسة تقسم الطبقة السياسية الى ثلاث مجموعات**، مجلة الشرق الاوسط، 2014/03/12.

110. حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغيير الاحوال والعلاقات**، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية،العدد 01، العراق،2009.

111. رمزي زكي ,**أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة** : الاليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث, مجلة السياسية الدولية, العدد 86.

112. صلاح سالم زرنوقة, " **اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث**" ، مجلة السياسة الدولية, العدد122.

113. عبد الإله بلقزيز, **العولمة والهوية الثقافية عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة** ، مجلة المستقبل العربي, العدد229, 1998.

114. عبد الرضا الطعان ,الديمقراطية **الامريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد**, المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد7.

115. عصام بن الشيخ، **الانتخابات في الجزائر، دراسة السلوك التصويتي**، مجلة الديمقراطية، عدد 22، 2007.

116. العماري الطيب، **الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 15، جوان 2015.

117. كمال بلخيري، **دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية،العدد15، ديسمبر 2006.

118. محمد عابد الجابري, **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**" ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد167, 1993 119. محمد فريد حجاب، **أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد164.

120. مراد بن سعيد، **انتخابات الرئاسة الجزائرية، تراجع ام تقدم؟**،المجلة العربية للعلوم السيياسية،العدد43،خريف 2014.

121. مساعيد فاطمة، التحولات **الديمقراطية في امريكا اللاتينية**, نماذج مختارة, دفاتر السياسة والقانون,عدد خاص افريل 2011.

122. ناصر جابي، **اصول ومسارات**، الجزائر، منشورات الشهاب، 2011.

123. نيفين عبد المنعم مسعد : "**جدلية الاستبعاد والمشاركة**" مجلة المستقبل العربي،بيروت، العدد 145، سنة 1991.

124. هيثم نجاوي" **الثقافة السياسية مبادئها وابعادها**" ، الشرق، الصادرة بتاريخ 2012.07.24.

125. علي قسايسية، **التشريعات الاعلامية الحديثة في ظل السوق الحرة للافكار**، المجلة الجزائرية للاتصال، الجزائر،العدد 14.

126. محمد قيراط، **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 3، 2003،

127. تقرير مراسلون بلا حدود ،2008.

128. الاتحاد الدولي للصحفيين، **تقرير حول حرية الصحافة في ايران والعالم العربي** ،2007.

129. عبد الغني دبوز، **مشروع القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري او مشروع الشنق الاعلامي**، جريدة الخبر، العدد، 06-12-2013.

130. عز الدين شكري، **عملية التحول الى التعددية الحزبية**،مركز الدراسات السياسية والتوثيق، العدد 17،جانفي 2000.

131.عبد الناصر جابي، **وضع المعارضة الجزائرية المحتملة**،مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم 28 مارس 2019،
http//studies.aljazeera.net/ar/profile.160208084253915-html

ج.فئة الرسائل و الأطروحات :

132. بلحاج سليم ، **السياسية التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتنماعية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر،2015.

133. طعيبة احمد ، **ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،1997.

134. بورادة حسين ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر**،1988 – 1992 رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003.

135. محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

136. بلحربي نوال ، **ازمة الشرعية في الجزائر (1962-2007)**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

137. سارة بخوش، **الثقافة السياسية وبناء المواطنة لدى المحتمع الطلابي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر ،2015.

138. علي بن الطاهر، **الثقافة السياسية ومسالة التعددية الديمقراطية في الجزائر 1989-1992** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية العلوم الانسانية ،جامعة الجزائر،2001

139. حسين بورادة ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر**،1988 – 1992 رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003.

د.فئة المواقع الالكترونية :

140.**المواطنة في الجزائر** : متاح http://philoethique.alafdal.net/t133-topic

141. عباس راضي العامري، **الثقافة السياسية .منطلق المفهوم وأزمة التأسيس**، نقلا عن الموقع : www.alnoor.se/author.21/08/2018

142. عماد بن محمد ,التداول على السلطة ,تم تصفح الموقع يوم 2019/09/08 http//fr.scribd.com/doc/117006151-

143. عيسى ححنى، "**الثقافة السياسية ومكونا تها**"، تم تصفح الموقع في 2018/09/19. www.mokarabat.com/s5459.htm

144. قوي بوحنية، "**واقع الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي الجزائري**"، تم تصفح الموقع في 21 فيفري 2018 .Revvs.umv.ouargla.dz/index.php

145. منصور مرقومة، **القبيلة في الجزائر: جدلية التغير بين الفكر التقليدي وتحديات العصرنة**، نقلا عن الموقع www.aranthropors.com

باللغة الأجنبية :

146. WILDAVSKY Aaron(, « **Choosing Preferences by Constructing Institutions: A Cultural Theory of Preference Formation** », The American Political Science Review, Vol. 81, No. 1. (Mar., 1987).,

147. ZOUBIR, Yahia H. **The Algerian crisis in world affairs**. The journal of North African studies, 1999, vol. 4.

148. Encyclopedia Britannica,Vol.

149.Farid Alilat.Algerie. boutfeflika**. Les secret de quatrième mandat**. Jeune Afrique.le 21/04/2015.

150. Frantz fanon**.les damnes de la terre**.1987.p183

151. Frédéric volpi, **Algeria's pseudo-democratic politics: Lessons for democratization in the Middle East**. Democratization, 2006, vol. 13, no

152. Frédéric, Volpi**. "Islam and democracy: the failure of dialogue in Algeria."** (2003).

153. George Talidoros.**la culture poitique Arabo-islamique et la naissance du nationalisme Algerien (1830-1962**).Alger. entreprise nationale du livre.1985.

154. KAUSCH, Kristina et YOUNGS, Richard. **Algeria. Democratic Transition Case Study**. CDDRL Workings Papers, 2008.

155. Pareson & E.shill.Toward a General theory of action.New York.1962.

156. Samuel Huntington, traduit par :Française burgess,Troisiéme vague **:les Démocratisation de la fin du x siècle**(paris :édition nouveau horizon),1996.

157. Pierre Bourdieu. **Sociologie de l'Algérie**. Paris: Presses universitaires de France, 1980.

158.Gabriel Almond, and Sidney Verba. **"The civic culture."** Political Attitudes and Democracy in Five Nations (1963).

159.Frédéric volpi, **Algeria's pseudo-democratic politics: Lessons for democratization in the Middle East**. Democratization, 2006, vol. 13, no
160.KAUSCH, Kristina et YOUNGS, Richard. **Algeria. Democratic Transition Case Study**. CDDRL Workings Papers, 2008.
161. ZOUBIR, Yahia H. **The Algerian crisis in world affairs**. The journal of North African studies, 1999, vol. 4.
162.Rex, Brynen. "**Political Reform in the Maghreb**: Some Preliminary Thoughts on Comparative Context." presentation, conference on political reform in North Africa, Virginia. 2007.
163.William B Quandt,. Between ballots and bullets**: Algeria's transition from authoritarianism**. Brookings Institution Press, 2001.
164.The Reporet Algeria 2010.oxford busines group.London.2011.
165.Joseph, Hewitt J., Wilkenfeld Jonathan, and Gurr Ted Robert. "**The Peace and Conflict Instability Ledger: Ranking** States on Future Risks." (2008).
166.Lerche, Charles. **"Peace building through reconciliation**." International journal of peace studies .2000.

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يبين حقوق المواطنة وواجباتها	**89**
2	يبين تطور هيئات المجتمع المدني في الجزائر	**103**
3	يبين مصادر المعلومات السياسية	**177**
4	يبين رأي الأساتذة فيما إذا كانت الثقافة السياسية تكرس الانتماء والولاء لفئة معينة	**178**
5	يبين ما إذا كانت الهوية هي بعد من أبعاد الثقافة السياسية.	**179**
6	يبين هل الثقافة السياسية هي انعكاس للمواطنة.	**180**
7	يبين هل مشاركة النخبة الجامعية في العمل السياسي يعزز الثقافة السياسية.	**181**
8	يبين الثقافة السياسية في الجزائر.	**182**
9	يبين السمة الغالبة على الثقافة السياسية في الجزائر	**183**
10	يبين هل تعكس الثقافة السياسية لدى النخبة تطلعات المجتمع.	**184**
11	يبين ما إذا كان الأساتذة عضو في حزب سياسي أو هيئة من هيئات المجتمع المدني.	**185**
12	يبين تعليل الأساتذة حول الإجابة على السؤال 09.	**186**
13	يبين أكثر الانتخابات التي قام الاساتذة بالتصويت عليها.	**187**
14	يبين الانتخابات التي تحظى بمشاركة قوية.	**188**
15	يبين راي الأساتذة في الأحزاب السياسية في الجزائر.	**189**
16	يبين هل الأحزاب السياسية في الجزائر تقوم بعملية التنشئة السياسية.	**190**
17	يبين تقييم الأساتذة لهيئات المجتمع المدني في الجزائر.	**191**
18	يبين ما إذا كانت النخبة تعبر عن مواقفها وآراءها.	**192**
19	يبين ما إذا كانت النخبة تؤدي الدور المنوط بها اتجاه القضايا العامة.	**193**
20	يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 16.	**194**
21	يبين في حالة وجود أزمة سياسية هل يهتم الأساتذة بوضع الحلول ومشاركتها.	**195**
22	يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 17.	**196**

23	يبين ما إذا قدم الأساتذة حلولا عَملية لأزمة تمر بها الجزائر (عن طريق مقال، حصة تلفزيونية،...الخ).	**197**
24	يبين رأي الأساتذة حول السؤال رقم 19	**198**
25	يبين ما إذا كان الأساتذة يحضرون ويشاركون في ندوات ولقاءات سياسية.	**199**
26	يبين راي الأساتذة حول تجسيد الثقافة السياسية في الجزائر لسلطة الشعب	**200**
27	يبين ما إذا كانت هناك ثقة بين افراد المجتمع والنظام السياسي.	**201**
28	يبين هل وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر تقوم على بلورة ثقافة المشاركة السياسية	**202**
29	يبين إذا ما كانت التنشئة الاجتماعية حافز لنشر ثقافة المشاركة السياسية.	**203**
30	يبين راي الأساتذة بوجود نخبة في الجزائر.	**204**
31	يبين ما إذا كان كل مثقف نخبة.	**205**
32	يبين القيم التي تتبناها النخبة هل تشجع المسار الديمقراطي في الجزائر.	**206**
33	يبين ما إذا كان التخلي عن النمط الاشتراكي هو الذي دفع الجزائر الى المسار الديمقراطي.	**207**
34	يبين ما إذا كان هنا قوى فاعلة لها الأثر المباشر في الدفع نحو الديمقراطية.	**208**
35	يبين رأي الأساتذة في المؤسسة العسكرية.	**209**
36	يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال 07.	**210**
37	يبين ما إذا كان التحول الديموقراطي في الجزائر خيار.	**211**
38	يبين ما إذا كان التحول الديمقراطي في الجزائر هو ضرورة.	**212**
39	يبين راي الأساتذة حول صلاحية الديمقراطية في مجتمعنا.	**213**

40	يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 10.	**214**
41	يبين هل الديمقراطية في الجزائر هي مدخل للفوضى.	**215**
42	يبين راي الأساتذة حول ضرورة الديمقراطية.	**216**
43	يبين راي الأساتذة في الذهاب الى للديمقراطية.	**217**
44	يبين ما إذا كانت الديمقراطية المباشرة باب من أبواب الاستبداد على الأقلية.	**218**
45	يبين ما إذا عرفت الجزائر تحولا ديمقراطيا.	**219**
46	يبين ما إذا كان النظام الانتخابي في الجزائر يكرس مبادئ الديمقراطية.	**220**
47	يبين ما إذا استطاعت التعددية الحزبية أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية.	**221**
48	يبين سبب عدم استطاعت التعددية الحزبية أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية.	**222**
49	يبين ما إذا كان هناك مجتمع مدني في الجزائر.	**223**
50	يبين ما إذا كان المجتمع المدني يملك القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي	**224**
51	يبين سبب عدم امتلاك المجتمع المدني القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي.	**225**
52	يبين ما إذا حقق التظاهر الأهداف المرجوة منه.	**226**
53	يبين ما إذا كان التظاهر في الجزائر نابع عن قناعات وثقافة ديمقراطية	**227**
54	يبين راي الأساتذة بما تمر به الجزائر يعتبر تحول ديمقراطي.	**228**
55	يبين ما إذا كانت هناك إرادة حقيقية للتغيير لدى السلطة الفعلية في الجزائر	**229**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	خصائص الأنماط الثقافية في الجزائر	**76**
2	نقائص التأسيس القانوني للمواطنة في الجزائر	**94**
3	قوانين وعدد هيئات المجتمع المدني في الجزائر	**104**
4	تفاوت نسب المشاركة في الانتخابات ما بين 1990-1995	**161**
5	نتائج الانتخابات الرئاسية 1995	**161**
6	نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1997	**163**
7	نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2002	**164**
8	نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004	**166**
9	نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2009	**168**
10	يبين مصادر المعلومات السياسية	**177**
11	يبين رأي الأساتذة فيما إذا كانت الثقافة السياسية تكرس الإنماء والولاء لفئة معينة.	**178**
12	يبين ما إذا كانت الهوية هي بعد من أبعاد الثقافة السياسية.	**179**
13	يبين هل الثقافة السياسية هي انعكاس للمواطنة.	**180**
14	يبين هل مشاركة النخبة الجامعية في العمل السياسي يعزز الثقافة السياسية.	**181**
15	يبين الثقافة السياسية في الجزائر.	**182**
16	يبين السمة الغالبة على الثقافة السياسية في الجزائر.	**183**
17	يبين هل تعكس الثقافة السياسية لدى النخبة تطلعات المجتمع.	**184**
18	يبين ما إذا كان الأساتذة عضو في حزب سياسي أو هيئة من هيئات المجتمع المدني.	**185**

19	يبين تعليل الأساتذة حول الإجابة على السؤال 09.	**186**
20	يبين أكثر الانتخابات التي قام الاساتذة بالتصويت عليها.	**187**
21	يبين الانتخابات التي تحظى بمشاركة قوية.	**188**
22	يبين راي الأساتذة في الأحزاب السياسية في الجزائر.	**189**
23	يبين هل الأحزاب السياسية في الجزائر تقوم بعملية التنشئة السياسية.	**190**
24	يبين تقييم الأساتذة لهيئات المجتمع المدني في الجزائر.	**191**
25	يبين ما إذا كانت النخبة تعبر عن مواقفها وآراءها.	**192**
26	يبين ما إذا كانت النخبة تؤدي الدور المنوط بها إتجاه القضايا العامة	**193**
27	يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 16.	**194**
28	يبين في حالة وجود أزمة سياسية هل يهتم الأساتذة بوضع الحلول ومشاركتها.	**195**
29	يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 17.	**196**
30	يبين ما إذا قدم الأساتذة حلولا عَملية لأزمة تمر بها الجزائر (عن طريق مقال، حصة تلفزيونية،...الخ).	**197**
31	يبين رأي الأساتذة حول السؤال رقم 19	**198**
32	يبين ما إذا كان الأساتذة يحضرون ويشاركون في ندوات ولقاءات سياسية.	**199**
33	يبين راي الأساتذة حول تجسيد الثقافة السياسية في الجزائر لسلطة الشعب	**200**
34	يبين ما إذا كانت هناك ثقة بين افراد المجتمع والنظام السياسي.	**201**
35	يبين هل وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر تقوم على بلورة ثقافة المشاركة السياسية	**202**

36	يبين إذا ما كانت التنشئة الاجتماعية حافز لنشر ثقافة المشاركة السياسية.	**203**
37	يبين راي الأساتذة بوجود نخبة في الجزائر.	**204**
38	يبين ما إذا كان كل مثقف نخبة.	**205**
39	يبين القيم التي تتبناها النخبة هل تشجع المسار الديمقراطي في الجزائر.	**206**
40	يبين ما إذا كان التخلي عن النمط الاشتراكي هو الذي دفع الجزائر الى المسار الديمقراطي.	**207**
41	يبين ما إذا كان هنا قوى فاعلة لها الأثر المباشر في الدفع نحو الديمقراطية.	**208**
42	يبين راي الأساتذة في المؤسسة العسكرية.	**209**
43	يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال 07.	**210**
44	يبين ما إذا كان التحول الديموقراطي في الجزائر خيار.	**211**
45	يبين ما إذا كان التحول الديمقراطي في الجزائر هو ضرورة.	**212**
46	يبين راي الأساتذة حول صلاحية الديمقراطية في مجتمعنا.	**213**
47	يبين تعليل إجابات الأساتذة حول السؤال رقم 10.	**214**
48	يبين هل الديمقراطية في الجزائر هي مدخل للفوضى.	**215**
49	يبين راي الأساتذة حول ضرورة الديمقراطية.	**216**
50	يبين راي الأساتذة في الذهاب الى للديمقراطية.	**217**
51	يبين ما إذا كانت الديمقراطية المباشرة باب من أبواب الاستبداد على الأقلية.	**218**
52	يبين ما إذا عرفت الجزائر تحولا ديمقراطيا.	**219**
53	يبين ما إذا كان النظام الانتخابي في الجزائر يكرس مبادئ الديمقراطية.	**220**

54	يبين ما إذا استطاعت التعددية الحزبية أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية.	**221**
55	يبين سبب عدم استطاعت التعددية الحزبية أن تمضي قدما في تحقيق الديمقراطية.	**222**
56	يبين ما إذا كان هناك مجتمع مدني في الجزائر.	**223**
57	يبين ما إذا كان المجتمع المدني يملك القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي.	**224**
58	يبين سبب عدم امتلاك المجتمع المدني القوة التي تمكنه من تعزيز المسار الديمقراطي.	**225**
59	يبين ما إذا حقق التظاهر الأهداف المرجوة منه.	**226**
60	يبين ما إذا كان التظاهر في الجزائر نابع عن قناعات وثقافة ديمقراطية.	**227**
61	يبين راي الأساتذة بما تمر به الجزائر يعتبر تحول ديمقراطي.	**228**
62	يبين ما إذا كانت هناك إرادة حقيقية للتغيير لدى السلطة الفعلية في الجزائر.	**229**

الفهرس العام

الشكر.....

الإهداء.....

مقدمة.....

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للثقافة السياسية والتحول الديمقراطي

المبحث الاول: التأصيل النظري لعملية التحول الديمقراطي

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي 14

المطلب الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي.....21

المبحث الثاني: مراحل وعوامل وأنماط واليات التحول الديمقراطي

المطلب الأول: مراحل وعوامل التحول الديمقراطي.....23

المطلب الثاني: انماط وآليات التحول الديمقراطي 39

المبحث الثالث: ماهية وأصول الثقافة السياسية

المطلب الأول: مفهوم الثقافة السياسية 46

المطلب الثاني: اصول الثقافة السياسية.....47

المبحث الرابع: مكونات ومحددات وأنماط وتصنيفات الثقافة السياسية

المطلب الأول: مكونات ومحددات الثقافة السياسية 52

المطلب الثاني: انماط وتصنيفات الثقافة السياسية.....61

خلاصة الفصل.....66

الفصل الثاني: الثقافة السياسية في الجزائر

المبحث الأول: البيئة المكونة للثقافة السياسية في الجزائر

المطلب الأول: مكونات الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية في الجزائر 69

المطلب الثاني: طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر.....84

المبحث الثاني: المواطنة والثقافة السياسية في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم المواطنة: Citizenship 86

المطلب الثاني: المواطنة وانعكاسها على الثقافة السياسية في الجزائر.....91

المبحث الثالث: المجتمع المدني كأداة لتعزيز الثقافة السياسية

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني والمشاركة السياسية.....99

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تفعيل الثقافة السياسية.....106

خلاصة الفصل:.....111

الفصل الثالث: التجربة الديمقراطية ومسألة التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: دور الفواعل في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية.....114

المطلب الثاني: الاحزاب السياسية.....125

المطلب الثالث: الاعلام.....132

المبحث الثاني: الآليات المؤسساتية للتحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: الانفتاح السياسي (1989-1992).....139

المطلب الثاني: توقيف المسار الانتخابي و تداعياته(1992-1997).....145

المطلب الثالث: الإصلاحات السياسية ومأزق التحول الديمقراطي(1998-2019).....152

المبحث الثالث: أثر الثقافة السياسية على المسار الديمقراطي- الانتخابات مؤشرا-

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية والتشريعية (1995-1999).....161

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية والتشريعية (2002-2019).....165

خلاصة الفصل.....173

الفصل الرابع: دراسة ميدانية حول الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي

المبحث الأول: الثقافة السياسية في الجزائر 177

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر 203

خلاصة الفصل.....235

الخاتمة 237

الملاحق 244

قائمة المصادر والمراجع 250

فهرس الأشكال 266

فهرس الجداول.....270

الفهرس العام 275

ملخص 279

الملخص

تتناول الدراسة جانبا من جوانب العلوم السياسية تحت عنوان الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر لا تضع نظرية جديدة للثقافة السياسية بل تكمن اهميتها في كونها بمثابة مرآة تعكس نظرة الأسرة الجامعية للثقافة السياسية والتجربة الديمقراطية من خلال وعيهم السياسي.

اعتمدت الدراسة على مقاربة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار الجانب المفاهيمي النظري والجانب التطبيقي لموضوع الدراسة وفق مستويين هما: الكلي المتمثل في الإطار المفاهيمي للثقافة السياسية والتحول الديمقراطي المتمثل في دراسة حالة الجزائر متخذين من الأساتذة الجامعين نموذجا عن ذلك باعتبارهم الركيزة الأساسية لبناء مجتمع قوامه المعرفة المتجسدة في الإحاطة بالمفاهيم الأساسية التي من شأنها ان تبلور وعاء سياسي يساهم في تكريس مبادئ الديمقراطية.

تنطلق الدراسة من إطار نظري يتضمن بشكل أساسي استعراض مقاربة معرفية لمفهوم الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي ، ثم تناولت في الفصل الثاني لمكونات الثقافة السياسية في الجزائر والوقوف على مدى مشاركة الأفراد وممارستهم للعملية السياسية من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودور المجتمع المدني في تعزيز ثقافة المشاركة وتسليط الضوء على مسألة المواطنة الفاعلة التي يمكن من خلالها خلق ديناميكية سياسية، ثم تناولنا في الفصل الثالث التجربة الديمقراطية من خلال تسليط الضوء على أهم المحطات التاريخية

التي شهدتها الجزائر، لنصل في الأخير إلى الفصل الرابع الذي تناول دراسة ميدانية كان جوهرها أساتذة العلوم السياسية الذين أبدو آراءهم حول محوري الدراسة.

ABSTRACT :

The study deals with an aspect of political science under the title political culture and democratic transformation in Algeria that does not set a new theory for political culture, but its importance lies in being a mirror that reflects the view of the university family of political culture and democratic experience through their political awareness.

The study relied on an analytical approach that takes into consideration the conceptual and theoretical side and the applied aspect of the subject of the study according to two levels: the macro represented in the conceptual framework for political culture and democratic transformation represented in the case study of Algeria taking from the university professors as a model for this as they are the main pillar for building a society based on knowledge embodied in the briefing The basic concepts that would crystallize a political container contribute to the consecration of the principles of democracy.

The study starts from a theoretical framework that mainly includes a review of a cognitive approach to the concept of political culture and democratic transformation, then examined in the second chapter the components of political culture in Algeria and determine the extent of

individuals' participation and practice of the political process through socialization institutions and the role of civil society in promoting the culture of participation and highlighting the The issue of active citizenship through which to create political dynamism, then in the third chapter we examined the democratic experience by highlighting the most important historical milestones in Algeria, so we finally reach the fourth chapter, which A field study was addressed at the core of which was political science professors who expressed their opinions about the two axes of the study.